المركز الديمقراطي العربي

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفريقيا

السودان أنموذجا

تأليف

الدكتور هاني محمد امبارك

2023

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفريقيا السودان أنموذجا

Democratic Arabic Center

Berlin - Germany

AMERICAN FOREIGN POLICY TOWARDS AFRICA

(SUDAN MODEL)

VR.3383-6855B

DEMOCRATIC ARABIC CENTER

Germany, Berlin 10315 Gensinger- Str 112

http://democraticac.de

TEL 0049-CODE

030-89005468/030-898999419/030-57348845

MOBILTELEFON: 0049174274278717

الهنـــــــــاشـــــــر :

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال،دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

البريدالإلكتروني book@democraticac.d

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

كتاب : السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفريقيا السودان أنموذجا

تأليف: د. هاني محمد امبارك

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مدير النشر: د.أحمد بوهكو المركز العربي الديمقراطي برلين ألمانيا

رئيسة اللجنة العلمية : الدكتورة ربيعة تمار المركز الديمقراطي العربي

رقم تسجيل الكتاب:VR.3383-6855B

الطبعة الأولى2023 م

الآراء الواردة أدناه تعبّر عن رأي الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركز الديمقراطي العربي

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفريقيا

السودان أنموذجا

تأليف

الدكتور هاني محمد امبارك

2023

أصل هذا الكتاب رسالة دكتوراة قُدمَت استكمالا

لمتطلبات درجة الدكتوراة، تخصص العلوم السياسية بكلية

الآداب بالجامعة الإسلامية بمنيسوتا بالولايات المتحدة الأمـريكية

محتويات الكتاب

الفصل الأول

مدخل :ماهية السياسة الخارجية

تمهيد 4

ماهية السياسة الخارجية: مفهومها، أهدافها، محدداتها، وسائل تنفيذها 4

مفهوم وتعريف السياسة الخارجية 6

مميزات، أبعاد وتوجهات السياسة الخارجية في النظام الدولي 8

كيفية صناعة السياسة الخارجية الأمريكية: الدوائر الرئيسية والثانوية المشاركة في رسمها وتنفيذها.....12

مميزات، أبعاد وتوجهات السياسة الخارجية في النظام الدولي 12

أبعاد وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية في النظام الدولي.....16

أهداف ووسائل وآليات السياسة الخارجية الأمريكية 27

مرتكزات صناعة السياسة الخارجية الأمريكية.....27

الأيديولوجيا، الأمن والدين في السياسة الخارجية الأمريكية.....29

الفصل الثاني

مراحل تطور العلاقات الأمريكية – الأفريقية وأثرها على توجهات

السياسة الخارجية الأمريكية.....37

تمهيد 37

الأهمية الجيواستراتيجية للقارة الأفريقية 38

التنافس الصيني الأميركي على القارة الأفريقية 38

الاهتمام الأمريكي بالقارة الأفريقية وأسبابه.....42
العلاقات الأمريكية– الأفريقية في فترة الثنائية القطبية للنظام الدولي.....46
السياق التاريخي للعلاقات الأمريكية الإفريقية.....47
تطبيقات الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا.....48
توجهات السياسة الخارجية الأمريكية حيال أفريقيا في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة 51
محددات السياسة الداخلية والخارجية الأمريكية في أفريقيا 51
طبيعة الشراكة الأمريكية الأفريقية.....54

الفصل الثالث

التنافس الأمريكي– الدولي على القارة الأفريقية في ضوء الحالة السودانية

تمهيد 59
التنافس الأمريكي – الفرنسي 60
الهيمنة الغربية ومحاولة استقطاب الدول الأفريقية.....61
الأهداف والمصالح الأمريكية والفرنسية في القارة الأفريقية.....63
الدور البريطاني 67
رؤية بريطانيا لتواجدها بأفريقيا وتحقيق مصالحها 68
مداخل الاهتمام البريطاني وركائزه 71
أهم القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في أفريقيا 74
أفريقيا في الحسابات الجيوسياسية الروسية 75
أفريقيا في الحسابات الجيوسياسية الصينية 77

أفريقيا في الحسابات الجيوسياسية الإقليمية (إيران، تركيا، إسرائيل).....82

الفصل الرابع

محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السودان

تمهيد 87
أهمية السودان في الاستراتيجية الأمريكية 88
الخلفية التاريخية للعلاقات الأمريكية السودانية.....89
القرار الأمريكي بخصوص النزاع وتداعياته في السودان 94
دور المحددات الداخلية والإقليمية.....98
البيئة الداخلية والدولية وتأثيرهما في العلاقات الأمريكية السودانية 99
تغيرات في السياسة الأمريكية اتجاه السودان..... 101
أثر الأيديولوجيا والأحزاب وجماعات المصالح على السياسة الخارجية الأمريكية
تجاه السودان 105
أثر الضغوط الداخلية الأمريكية في رسم السياسة الخارجية تجاه السودان 106
دور الشركات الأمريكية في الأزمة السودانية 111

الفصل الخامس

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السودان في ظل

الاستراتيجية الأمريكية الجديدة

تمهيد 115
أثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر على السياسة الأمريكية تجاه السودان 116
تطور العلاقات الأمريكية السودانية 117

القرارات الأمريكية لمكافحة الإرهاب وتأثيرها على الحكومة السودانية 119
الدور الأمريكي في أزمات وقضايا السودان الداخلي 123
الخط الزمني لصفقة تطبيع السودان مع اسرائيل 123
أزمة شرق السودان وتداعياتها السياسية ولاقتصادية..... 126
الدور الأمريكي في تقسيم السودان: 130
رؤية مستقبلية للعلاقات الأمريكية السودانية في إطار المتغيرات الداخلية والدولية 138
دوافع الإدارة الأمريكية لتحسين العلاقات مع السودان 139
دلالات تعيين السفير الأمريكي "جودفري" في السودان 146
الخاتمة 149
الاستنتاجات 150
قائمة المصادر والمراجع..... 154

مقدمة

بداء الاهتمام الأمريكي يتزايد تجاه السودان بعد انقلاب 17 نوفمبر 1958م على يد الرئيس الأسبق إبراهيم عبود، وكانت السياسة الأمريكية في ذلك الوقت تقوم على مبدأ الاعتماد على الأنظمة العسكرية، والتي تعتبر من وجهة نظرها حليفاً استراتيجياً يمكن التعامل معه بسهولة. فقبلت حكومة عبود المعونة الأمريكية الذي زار الولايات المتحدة حيث وجد الترحيب، ولكن بعد ثورة أكتوبر تدهورت العلاقة مع الولايات المتحدة حتى قطعت نهائياً بعد حرب 1967م.

في بدايات انقلاب مايو 1969م وحتى 1971م كانت علاقات النظام مع الإدارة الأمريكية سيئة بسبب انحياز النظام للمعسكر الشرقي، واعترافه بألمانيا الشرقية، وتبنيه لسياسات المصادرة والتأميم، وانحيازه للتيار العربي الاشتراكي المعادي للرأسمالية والامبريالية، ولكن بعد فشل المحاولة الانقلابية الشيوعية 1971م غيّر النظام توجهه نحو الولايات المتحدة فعاود الأمريكان اهتمامهم بالسودان، حيث عززت الولايات المتحدة في هذه الفترة من وجودها السياسي والأمني والاقتصادي في السودان.

وقد حصل السودان أوانها على دعم أمريكي كان الأكبر في أفريقيا جنوب الصحراء، وكان من نتائج توطيد هذه العلاقات دخول شركة شيفرون الأمريكية للاستثمار في مجال النفط في السودان، إضافة إلى تدفق المعونات الأمريكية وصندوق النقد الدولي على السودان في تلك الفترة. وظلت العلاقات السودانية الأمريكية جيدة في عهد النميري رغم مقتل السفير الأمريكي ونائبه بالخرطوم 1973م على يد جماعة أيلول الأسود، وعلى الرغم من غياب الديمقراطية التعددية، وانتشار انتهاكات

حقوق الإنسان، وهذا يدلل على أن كل ذلك لم يكن من محددات العلاقة. ووصلت العلاقات السودانية–الأمريكية أوج تحسنها حينما شارك الرئيس نميري في عملية نقل اليهود الفلاشا إلى إسرائيل، كما زادت المعونات الاقتصادية للسودان إلى أكثر من أربعمائة مليون دولار في عام 1985م، بينما بلغت المعونات العسكرية خلال ثلاث سنوات ما بين (1982 – 1985م) أكثر من ثلاثمائة مليون دولار.

وقع السودان تحت طائلة حظر اقتصادي وتجاري أمريكي منذ 1997م لعلاقته المزعومة بشبكات الإرهاب، وظل على قائمة الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب مدة طويلة، وكانت أول حزمة من العقوبات حدت من التجارة والاستثمار الأمريكيين مع السودان، وجمدت أرصدة الحكومة السودانية في البنوك الأمريكية، وفي 2006م فرضت أوامر تنفيذية حزمة إضافية من العقوبات بسبب النزاع في دارفور.

تركز هذه الدراسة على النمط العام الذى يميز السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا قبل بداية الحرب الباردة، والذي اتسم بالعزلة، وكف الأيدي عن التدخل في الشئون الداخلية للقارة، والوقوف الأمريكي الصامت والسلبي تجاه مؤتمر برلين عامي 1884م – 1885م، والذي تم بمقتضاه تقسيم أفريقيا بين القوى الاستعمارية الأوروبية، ويبدو أن نية الولايات المتحدة في التدخل في شؤون الدول الأفريقية بات واضحا في سياستها مع السودان، الذي انتهى بتقسيمه لدولتين هشتين خاضعتين للسياسة والهيمنة الأمريكية.

الفصل الأول

مدخل : ماهية السياسة الخارجية

الفصل الأول

مدخل ماهية السياسة الخارجية

تمهيد

تعتبر السياسة الخارجية من أهم مجالات البحث في العلاقات الدولية؛ لأن من خلالها تتبلور العلاقات بين الدول، ولفهم هذه العلاقات يجب فهم السياسة الخارجية، هذه الأخيرة لم تستقل عن مجال العلاقات الدولية إلا بعد الثورة السلوكية، وفي بداية الستينيات من القرن الماضي تطورت ظاهرة السياسة الخارجية تطورا واضحا، وذلك لتعدد قضاياها وتزايد الوحدات الدولية وتنوعها في النظام الدولي، مما أكسب دراستها أهمية بالغة.

تتجلى أهمية دراسة السياسة الخارجية في فهم التوجهات الخارجية للدول في علاقاتها فيما بينها وتفسير أسباب تبلور السياسة الدولية في انماط مختلفة في النسق الدولي.[1]

كما أن دراسة السياسة الخارجية تمكننا من كشف وفهم الاستراتيجيات القومية للدول تجاه بيئاتها الخارجية، سواء كانت هذه الدول كبرى أو إقليمية ومدى نفوذها وحجم أدوارها الخارجية، كما تمكننا كذلك من معرفة أسباب ضعف أدوار دول أخرى ضمن مجال العلاقات الدولية.[2]

ماهية السياسة الخارجية: مفهومها، أهدافها، محدداتها، وسائل تنفيذها

من المعروف على مستوى العلوم الاجتماعية – بما في ذلك أدبيات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية – أن إعطاء تعريف لمفهوم معين

1- جيلين بالمر كليفتون مورجان، **نظرية السياسة الخارجية**، ترجمة: عبد السلام علي النوير، الرياض، النشر العلمي والمطابع ،جامعة الملك سعود،2011، ص20.
2 - المرجع نفسه، ص22.

يكون من ثنايا خصائصه المشتركة، مما يعطي من الناحية النظرية إطاراً منهجياً ومعرفياً لرصد حدود الظاهرة، إلا أننا في الواقع نصطدم بتعدد واختلاف التعاريف باختلاف المفكرين واختلاف مرجعياتهم الفكرية حول الظاهرة الواحدة، كما هو الحال بالنسبة للسياسة الخارجية، الأمر الذي يعكس مدى تعقيدها، ولعل سبب الاختلاف والتمايز بين تعريف وآخر يعود إلى ديناميكية ظاهرة السياسة الخارجية بحد ذاتها واختلافها من دولة إلى أخرى بسبب عدة اعتبارات أهمها:

تُوجه السياسة الخارجية بطبيعة الحال نحو البيئة الخارجية، وهذه البيئة تتسم بالتغيير المستمر بطبيعتها، وبالتالي ستتسم السياسة الخارجية بالتغيير.[1]

إن مكانة الدولة في بنية النظام الدولي تعكس أهدافها وطموحاتها في المحيط الخارجي، والدول تحاول تحقيق أهدافها عبر السياسة الخارجية التي ستختلف بطبيعة الحال بين دولة وأخرى بسبب اختلاف مكانة وطموح الدولة.

إن السياسة الخارجية لدولة من الدول؛ هي نتيجة لتفاعل عدة عوامل؛ منها الدائمة أو المؤقتة، ومنها المعنوية أو المادية، ومنها الأساسية أو الثانوية ومنها الداخلية أو الخارجية، وفي أغلب الأحوال يصعب تقصي الكيفية التي تتفاعل فيها هذه العوامل.

وكذا فقد تتبع دولة ما سياسات خارجية مختلفة في وقت واحد، كاتباع سياسة خارجية داعمة لبلد ما وسياسة خارجية مناهضة أو نائية بالنفس تجاه بلد آخر، أو إتباع سياسة خارجية علنية وأخرى ضامرة خفية، وهذه الأخيرة هي محور التركيز الفعلي في دراسة نظرية السياسة الخارجية.

1 - جيلين بالمر، كليفتون مورجان، مرجع سبق ذكره، ص25-26.

ومع ذلك فإن هذه الاعتبارات لا تعني خلوّ الميدان من بعض التعريفات التي تعتد بها العديد من الكتابات في السياسة الخارجية، لكونها أكثر التعاريف علميةً و شمولاً.

مفهوم وتعريف السياسة الخارجية

بالنظر إلى تعريف السياسة الخارجية نجد أنها تشير في جانب منها إلى "مجموعة من الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية سعيا إلى تحقيق أهدافها، وذلك في إطار قيام الدولة بوظيفتين رئيسيتين هما؛ إدارة الصراعات الدولية وتعبئة الموارد القومية" ولكن على الرغم من ذلك فإنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين حول مفهوم السياسة الخارجية. [1] وتتعدد العوامل والاعتبارات، التي تزيد من أهمية تناول السياسة الخارجية بالدراسة والتحليل، ومن ذلك:

إن تطوير فهم السياسة الخارجية يعد نشاطا هاما يماثل في أهميته أهمية السياسة الخارجية ذاتها، وعلى الرغم من أن التغيرات التي شهدتها العلاقات الدولية قد أدت إلى زيادة وتنوع الفاعلين والقضايا وتعقد العمليات التي تنطوي عليها، فإن الكثير مما يجرى في الساحة الدولية هو في الحقيقة نتاج لسلوك السياسة الخارجية لدولة أو مجموعة من الدول.[2]

وفي التحليل الأخير فإن العلاقات الدولية تتكون على الأقل في أحد مستوياتها من شبكة متفاعلة من السياسات الخارجية، كما أن النتائج التي يصل إليها الدارسون يمكن أن تساعد في عملية صنع السياسة.

إن تحليل السياسة الخارجية مع تركيزه على الدولة في ارتباطها بالبيئة الدولية ينتج ما يمكن تسميته بالمنظور "الجزئي" "Micro" للعلاقات

1 - زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الخارجية**، مالطا، منشو رات دارElga، 1994، ص 13.
2 - المرجع نفسه، ص16.

الدولية، وهو على خلاف المنظور "الكلى""Macro" الذي يحاول تفسير العلاقات الدولية من مستوى النظام الدولي نفسه، يتيح للمحلل القدرة على بيان الاختلافات بين الدول فيما يتعلق بسلوك سياستها الخارجية، وأيضا يتيح له أن يأخذ في الاعتبار البيئة الداخلية للدولة محدد لذلك السلوك [1] حيث تمثل السياسة الخارجية أحد المصادر التي يعتمد عليها النظام السياسي لاكتساب تأييد ومساندة المواطنين، إلا أنها لا يمكن أن تكون مصدرا أساسيا للشرعية يعكس صفة الثبات والاستمرارية لفترة معينة، وإن كانت قرارات معينة يتخذها النظام لمواجهة مشكلات تنبع من بيئته الخارجية كفيلة بأن تخلق له تأييدا شعبيا غير عادي، فالسياسة الخارجية لا يمكن أن تنفصل عن السياسة الداخلية، بحيث تأتى الأولى كمحصلة أو كمخرج لمجموعة من المدخلات مثل طبيعة النظام السياسي، وخصائص القيادة السياسية، وقدرات الدولة وإمكانياتها وأهدافها، وطبيعة النظام الدولي، وطبيعة الموقف السياسي، وخصائص الأيديولوجية السائدة في الداخل ... الخ.[2]

ويجب النظر إلى السياسة الخارجية كمصدر للشرعية في ضوء المصادر الأخرى، كالقيم والتقاليد السائدة في المجتمع والتوجه الأيديولوجي السائد وفاعلية النظام في مواجهة المشكلات الاقتصادية، والاجتماعية في الداخل. فمتى كانت السياسة الخارجية تعبيرا عن قيم المجتمع وأيديولوجيته السائدة، ومتي كانت امتدادا لسياسة داخلية فعالة ونشطة، فإنها ستضيف إلى شرعية النظام السياسي، خاصة عندما تحقق بعض النجاحات الملموسة.

1- زينب عبد العظيم محمد، **الاقتصاد السياسي لسياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية "1981 - 1991"**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1994، ص 9 - 10.

2- المرجع نفسه، ص 12.

وإذا كان النظام يستطيع استغلال السياسة الخارجية لتدعيم شرعيته سواء بتعبئة موارد خارجية من أجل التنمية أو بتأكيد هيبة الدولة ومكانتها في المجتمع الدولي أو بتعبئة الجماهير خلف قضايا خارجية وتحويل اهتماماتها عن القضايا الداخلية، فإن السياسة الخارجية، يمكن أن تكون مصدرا لاهتزاز وتدهور شرعية هذا النظام. [1].

وفي هذا الإطار يمكن القول إن النظام السياسي يستطيع أن يعتمد على سياسته الخارجية كمصدر للشرعية، عندما يكون التوجه العام لهذه السياسة انعكاسا لقيم ومصالح الجماهير، وعندما يكون هناك تناسب بين أهداف النظام الخارجية وقدراته، تكون مجالات واحتمالات النجاح كبيرة، إلا أن السياسة الخارجية لا يمكن أن تضفي شرعية قوية ومستمرة على نظام يعاني من أزمة في شرعيته.

فالسياسة الخارجية عندما تكون ناجحة تدعم شرعية النظام؛ لكنها لا تخلقها من العدم، فالنجاح على المستوى الخارجي لا يعنى الكثير فيما يتعلق بمواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبط بالحياة اليومية للمواطن.[2]

مميزات، أبعاد وتوجهات السياسة الخارجية في النظام الدولي

تعد الدراسة العلمية للسياسة الخارجية من أحدث روافد التحليل في مجال العلاقات الدولية، وعلى الرغم مما توافر منذ منتصف الخمسينيات من دراسات علمية عديدة للسياسة الخارجية، إلا أنه لا يوجد اتفاق واضح حتى الآن حول تعريف مفهومها. بل أن عددا من الدراسات تتناول موضوع السياسة الخارجية دون أن تحاول تحديد التعريف الذي تتبناه من تحليلها،

1 - زينب عبد العظيم محمد، مرجع سبق ذكره، ص 14.

2- حسنين توفيق إبراهيم، **السياسة الخارجية والشرعية السياسية في الدول النامية**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد 86، أكتوبر 1986، ص 54.

وقد أدي تعدد تعريفات السياسة الخارجية من ناحية، وإهمال أو تجاهل تحديد معناها من ناحية أخرى، يعبر عن تعقد ظاهرة السياسة الخارجية، وصعوبة التوصل إلى الأبعاد التي تنطوي عليها، إلا أن الحاجة إلى تعريف السياسة الخارجية تبدو ملحة، حتى يمكن تفسيرها والتنبؤ بمساراتها المختلفة [1].

وفي هذا الإطار تبرز عدة اتجاهات في تعريف مفهوم "السياسة الخارجية"، منها:

1- الاتجاه الأول:

تعريف "السياسة الخارجية" من خلال بيان معنى المصطلحين الأساسيين اللذين يشتمل عليهما المفهوم وهما "السياسة" و"الخارجية":

- **مصطلح "السياسة"**: ينظر إليها باعتبارها تمثل خطة واضحة للعمل تصمم لخدمة أهداف محددة، أو اعتبارها سلسلة من الاستجابات المعتادة للأحداث التي تقع في البيئة الدولية. ويتميز المفهوم الأول بالفعالية، في حين يعبر الثاني عن ردود أفعال لبواعث خارجية. وهكذا فليس هناك اتفاق واضح على ما يعنيه مصطلح "السياسة" بالتحديد.

- **مصطلح "الخارجية"**: وفقا لهذا الاتجاه، يتم التمييز بين السياسة "الخارجية" عن المجالات الأخرى للأنشطة الحكومية، وذلك من خلال طريقتين:

الأولى: معاملة حدود الدولة كحدود إقليمية وأيضا مفاهيمية- Conceptua، وفصل السياسة "الخارجية" عن "الداخلية"، فالسياسة "الخارجية" مثل السياسة "الداخلية" تصاغ في إطار الدولة، ولكن على

1 - النعيمي أحمد نوري، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية**، الأردن، دار زاهر للنشر، 2013، ص 42.

عكس السياسة "الداخلية" فإنها توجه إلى الخارج وينبغي أن تنفذ في البيئة الخارجية لهذه الدولة. وفي هذا الإطار هناك من يعرف السياسة الخارجية باعتبارها "مجال السياسات الذي يربط بين الدولة القومية وبيئتها الدولية".

الثانية: افتراض أن المجال الخارجي للنشاط الحكومي لا يشير فقط إلى اتجاه؛ ولكن إلى نمط معين من السياسة يهتم بالمصالح الأمنية الجوهرية للدولة. ونظرا لأن هذه الطريقة تعرف السياسة الخارجية بأنها أكثر مجالات النشاط الحكومي خطورة وحساسية، فإن البعض قد رأى ضرورة حجبها بعيدا عن الجدال السياسي الداخلي.[1]

ويتمثل النقد الرئيسي لهذا الاتجاه في تعريف "السياسة الخارجية" في أن الأنماط المتغيرة من العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية جعلت من الصعب بقاء هذا التمييز الصارم بين الدولة والبيئة الدولية، حيث بداء فصل السياسات الداخلية عن الخارجية أمرا تحكميا، فهناك عدد متزايد من الأنشطة الحكومية التي لا تتضح من حيث اتجاهها ما إذا كانت داخلية أم خارجية.

كما أن هناك من يرفض الفصل في التحليل بين النظم السياسية القومية والدولية، ويؤكد على ارتباطها كوحدة للتحليل، وهذا الارتباط يشير إلى أي سلسلة متعاقبة من السلوك الذي يبدأ في نظام ويكون له ردود أفعال في نظام آخر، ومن ثم فلابد من الاهتمام بتحليل كل من تأثير السياسات الداخلية على النظم الدولية، وأيضا تأثير الأخيرة على الأولى.

ومن ناحية ثانية، فإن هذه الأنشطة الحكومية أصبحت تغطى مدى واسع من القضايا، يمتد ليشمل قضايا تتعلق بالتنمية الاقتصادية والعدالة

1 - النعيمي أحمد نوري، مرجع سبق ذكره، ص45.

الاجتماعية وتعبئة الموارد الأساسية...الخ. وكلها قضايا تعد ذات أهمية محورية بالنسبة للقيم الأساسية والبقاء[1].

2- الاتجاه الثاني:

يقوم على أساس تعريف السياسة الخارجية استنادا إلى أحد أبعادها. فهناك من يعرفها استنادا إلى البعد الخاص بالأهداف، فيرى أن السياسة الخارجية تمثل مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها، من خلال السلطات المحددة دستوريا، إن تتعامل مع الدول الأجنبية ومشاكل البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة بل والعنف في بعض الأحيان، وهناك من يعادل بين السياسة الخارجية وعملية صنع القرار، فيعرف السياسة الخارجية بوصفها منهجا للعمل، أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختيارها للتعامل مع مشكلة أو حدث معين، تم حدوثه فعلا، أو يحدث حاليا، أو يتوقع حدوثه في المستقبل.

3- الاتجاه الثالث:

يقوم هذا الاتجاه على تعريف السياسة الخارجية على أنها مجال النشاط الحكومي الذي يهتم بالعلاقات بين الدول والفاعلين الآخرين خاصة الدول الأخرى في النظام الدولي[2].

4- الاتجاه الرابع:

يعرف السياسة الخارجية بأنها منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النظام الدولي، بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا، وهذا التعريف رغم شموله إلا أنه يغفل عنصر الاختيار في عملية السياسة الخارجية.

1- حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سبق ذكره.ص56.

2 - محمد طه بدوي، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، بيروت، دار النهضة العربية، 1997، ص 9

ومن القراءة الدقيقة لهذه التعريفات، يمكن تعريف السياسة الخارجية بأنها: برنامج عمل تتبناه الوحدة الدولية ممثلة في صانعي القرار الرسميين بها على المسرح الدولي، ترى أن من خلاله يمكن تحقيق أهدافها المختلفة، سواء كانت داخلية أو خارجية، اقتصادية أو سياسية... الخ. ويتم ترجمة هذا البرنامج إلى سلوك فعلى سواء في صورة اتصالات يومية أو قرارات.. الخ. [1]

كيفية صناعة السياسة الخارجية الأمريكية: أهم الدوائر الرئيسية والثانوية المشاركة في رسمها وتنفيذها

أما السياسة الدولية ذات طبيعة تفاعلية، هي بذلك تختلف عن السياسة الخارجية التي تتميز بأنها أنشطة وحدة دولية واحدة في النسق الدولي تجاه الوحدات الأخرى. والسياسة الدولية تحدث بين الوحدات الدولية، وليس داخلها، وإن كانت تتأثر بما يحدث داخل تلك الوحدات. كذلك، فالسياسة الدولية ترتبط بسعي الوحدات الدولية لتحقيق أهدافها. [2]

وبذلك فهي عملية هدفية واعية تتميز عن العلاقات الدولية التي تتصرف إلى التفاعلات الدولية عموما، كذلك، فالسياسية الدولية لا تدور بين الدول وحدها وإنما تلعب الدول دورًا مؤثرًا كما أنها تظهر كوحدات مستقلة في السياسة الدولية. ومن ذلك الشركات متعددة الجنسيات، وحركات التحرر الوطني والتنظيمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

مميزات، أبعاد وتوجهات السياسة الخارجية في النظام الدولي

إن السياسة الخارجية هي الإطار السياسي الذي يحكم علاقة دولة ما بالدول الأخرى، وهي تعكس المصالح الوطنية للدولة وكيفية تحقيقها،

1 - زينب عبد العظيم محمد، مرجع سبق ذكره، ص 23.

2 - ناصيف يوسف حقي، **النظرية في العلاقات الدولية**، ط1 ، لبنان، دار الكتاب العربي، 1985، ص195 - 196.

والسياسة الخارجية ترسم من قبل أفراد يسمون بصناع القرار السياسي، وهم رؤساء الدول أو رؤساء الحكومات، وصانع القرار السياسي قبل أن يرسم أهداف السياسة الداخلية والخارجية لبلده يضع نصب عينيه إمكانيات دولته الدينية والمادية والمعنوية والاقتصادية والبشرية، ثم يقوم بإعلان أهداف السياسة الخارجية. [1]

وقرارات السياسة الخارجية التي تتصف بالنجاح هي تلك القرارات التي تخطط وتبنى على أسس عملية لكي تصل إلى أهدافها، وهي تحقيق المصلحة العامة، ورفع رفاهية المواطن وتحقيق الأمن الوطني. [2] وتتميز السياسة الخارجية بعدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من السياسات، ومن بين هذه السمات:

1- أن السياسة الخارجية تصاغ وتنفذ في سياق قضايا محددة، يقصد بها مجموعة من العلاقات ذات الخصائص المشتركة التي تميزها عن غيرها من العلاقات بوجود قيم وهياكل وعمليات وفاعلين متميزين، كما تتسم بتفاوت وجهات النظر حول كيفية التعامل معها، ذلك أنه إذا اتسمت العلاقات باتفاق عام حول كيفية التعامل معها لما أصبحت "قضايا" وإنما تحولت إلى "قواعد للسلوك". وتشمل قضايا السياسة الخارجية العديد من القضايا الأمنية، العسكرية، والسياسية، الديبلوماسية، والاقتصادية، التنموية، والثقافية، العلمية، وغيرها، وتتفاوت سياسة الوحدة الدولية تجاه وحدة دولية أخرى بتفاوت قضايا التعامل بينهما [3].

1 - عبد الرحمن، يوسف بن حارب، **السياسة الخارجية لدولة الأمارات العربية المتحدة**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث–،1999 ، ص5 .

2 - المرجع نفسه، ص 60.

3- د. محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002، ص 4 - 5.

2- إن السياسة الخارجية تنفذ من خلال مجموعة من الأدوات والمهارات المناسبة لتحقيق أهدافها، وتتبع قيمة الأدوات من أهميتها لتحقيق الأهداف، ومن كونها عاملاً مؤثرًا في مسار السياسة الخارجية، ومحددًا لسمات تلك السياسة ومعالمها، ذلك أن توافر أداة معينة يُغري باستعمالها لتحقيق الأهداف، كما أن كثافة اللجوء إلى أداة معينة في السياسة الخارجية يطبع تلك السياسة بطابع معين مشتق من تلك الأداة، فتتسم مثلاً بطابع "عسكري" نتيجة تكرار توظيف الأدوات العسكرية.

وتنصرف أدوات السياسة الخارجية إلى الموارد الاقتصادية والمهارات البشرية المستعملة في صياغة تلك السياسة وتنفيذها، ويقسمها "هيرمان" إلى ثمانية أشكال هي: الأدوات الديبلوماسية، والاقتصادية، والعسكرية، والأدوات السياسية الداخلية (كسب التأييد السياسي للقوات الداخلية) والأدوات الاستخبارية، والرمزية، والأدوات العلمية والتقنية، والأدوات الطبيعية، وتميل الدول المتقدمة اقتصاديًا إلى توظيف تلك الأدوات بمختلف أشكالها، بينما تميل الدول النامية إلى التركيز على الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والرمزية.

3- إن الدول ليست هي الوحدات الوحيدة التي يمكن أن تكون لها سياسة خارجية، فمع اتساع عدد الدول وظهور الدول القزمية، وظهور وحدات دولية مؤثرة في العلاقات الدولية، لا تتخذ شكل الدولة، التي اتسع نطاق وحدات السياسة الخارجية ليشمل الدول والتنظيمات الدولية، وحركات التحرر الوطني وغيرها [1].

بيد أن هذا الاتساع لا يعني بالضرورة أن تحليل السياسة الخارجية للدول بشبه تحليل السياسة الخارجية للادول، بل ربما كان يعكس هو

1 - د. محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص27.

الصحيح، ذلك أن الادول بافتقارها إلى الأساس الإقليمي لصياغة السياسة الخارجية وممارستها وإلى القوة الإلزامية لفرض السياسة واكتساب الولاء تصوغ سياستها وتنفذها بشكل يختلف عما تفعله الدول، وهذا أمر يتسق مع منطق التحليل المقارن للسياسة الخارجية.

4- أن وصف السياسة الخارجية لأي وحدة دولية يتطلب رصد الخصائص الأساسية لكل من أبعاد مفهوم السياسة الخارجية لتلك الوحدة، بهدف التوصل إلى نمط السياسة الخارجية لتلك الوحدة مقارنة بالوحدات الأخرى. فالتحليل العلمي للسياسة الخارجية يفترض أن السياسة الخارجية هي "سياسة نمطية" أي أنها تتسم بخصائص متميزة تحدث بطريقة تكرارية يمكن رصدها واكتشاف مساراتها العامة والتنبؤ بها. ومن ثم، فإن الهدف هو التوصل إلى تلك الأنماط كخطوة نحو تفسيرها علميًا.

5- أنه من الممكن التمييز بين نمطين أساسيين في ميدان السياسة الخارجية: الأول نمط السياسة الخارجية لوحدة دولية معينة عبر فترة تاريخية طويلة نسبيًا، أما الثاني فهو نمط السياسة الخارجية لمجموعات متماثلة من الوحدات الدولية خلال فترة تاريخية، كالسياسة الخارجية للدول النامية، والسياسة الخارجية للدول المتقدمة اقتصاديا. [1]

6- تتسم السياسة الخارجية بعنصر الاختيار، حيث يجب أن يختارها من يدعون صنعها من بين سياسات بديلة متاحة، وأنها ليست مفروضة تمامًا من خارج النظام السياسي، فهي ليست مجرد رد فعل آلي للبيئة الخارجية، ولكنها عملية واعية تنطوي على محاولة التأثير على تلك البيئة أو التأقلم معها، وتحقيق مجموعة من الأهداف، وبالتالي لا يدخل في نظام السياسة

1 - بدر عبد العاطي، **أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول**، مجلة السياسة الدولية، العدد 153 ، 2008، ص89.

الخارجية إلا ما ارتبط بشكل مباشر بعملية تحقيق تلك الأهداف، فالتصرفات الشخصية لصانعي السياسة الخارجية في المجال الدولي لا تعد جزءًا من السياسة الخارجية لدولتهم، كذلك فإن السياسة الخارجية وإن كانت تصاغ داخل الوحدة الدولية، إلا أنها تسعى إلى تحقيق أهداف إزاء وحدات خارجية.

و"السياسة الخارجية" بهذه الخصائص تختلف عن "السياسة الدولية" التي ينظر إليها على أنها: "مجموعة البرامج التي تسعى من خلالها الوحدات الدولية إلى التأثير في بعضها البعض الآخر، وفي النسق الدولي عمومًا، بشكل يؤدى إلى خلق مناخ موات لتحقيق أهدافها"، وهي بذلك ذات طبيعة تفاعلية، فتختلف عن السياسة الخارجية التي تتميز بأنها أنشطة وحدة دولية واحدة في النسق الدولي تجاه الوحدات الأخرى، فالسياسة الدولية تحدث "بين الوحدات الدولية، وليس داخلها، وإن كانت تتأثر بما يحدث داخل تلك الوحدات" [1].

أبعاد وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية في النظام الدولي

للسياسة الخارجية الأمريكية في توجهاتها مجموع من الابعاد التي تحدد توجهاتها وهي كما يلي :-

1- أبعاد السياسة الخارجية:

إذا كانت السياسة الخارجية ينظر إليها على أنها سياسة وحدة دولية واحدة، إزاء العالم الخارجي، فإن السياسة الخارجية الأمريكية تتصرف إلى برامج العمل الخارجي لتلك الوحدة، وهذه البرامج تتبع من عدد الأبعاد، يمكن في إطارها التمييز بين مجموعتين رئيستين:

1-د. السيد عليوة، **أصول العلاقات الدولية**، القاهرة: كلية التجارة، جامعة حلوان، 2000، ص124.

الأولى: الأبعاد العامة: والتي تشمل التوجهات والأدوار والأهداف والاستراتيجيات المختلفة. [1] :

فالسياسة الخارجية تتضمن مجموعة من التوجهات المعينة، كما تتضمن مجموعة من التفضيلات المتعلقة بالأشكال المستقبلية المحتملة (الأهداف)، ومجموعة من (الأدوار) تتمثل في تصور صانعي السياسة الخارجية الأمريكية لمركز دولتهم في النسق الدولي ودوافع تلك السياسة، وتوقعاتهم لحجم التغير المحتمل في النسق الدولي نتيجة إتباع تلك السياسة ومجموعة من الاستراتيجيات السياسية. [2]

وفي إطار توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، ميز "هولستي" بين ثلاثة أنواع رئيسة، وفقاً لدرجة الانخراط في السياسة الخارجية هي: العزلة، التحالف، عدم الانحياز. [3]

2- توجه العزلة:

يقوم على افتراض أساسي من وجهة نظر الدولة التي تتبنى هذا التوجه، وهو أنها تستطيع تحقيق أمنها واستقلالها القومي والمحافظة على قيمها الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية وأمانيها القومية على وجه أفضل عندما تعمد إلى تضيق اهتماماتها بالمشاكل والقضايا العالمية إلى أدنى حد مع الاحتفاظ في نفس الوقت بقدر ضئيل من المعاملات الديبلوماسية والتجارية مع عدد محدود من الوحدات السياسية.

وفيما عدا ذلك فإن الدولة تحرص على تحصين حدودها وإغلاقها بصورة محكمة بطائفة من القيود والإجراءات والقواعد القانونية التي تحول

1 - د. عامر مصباح، **المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص132 .

2- المرجع نفسه، ص135.

3 - د. إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات**، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، 1971، ص 114.

دون الاتصال بالعالم الخارجي لتواجه بذلك أية تهديدات يمكن أن تنال من قيمها الأساسية ومصالحها الحيوية الداخلية. [1] على أن المؤيدين لسياسة العزلة لا يقفون دائما غير عابئين بما يحدث في العالم من حولهم ولكنهم على العكس من ذلك يعيدون تقييمهم للظروف الدولية والتهديدات المحتملة في ضوء الواقع الدولي، الأمر الذي يؤدى إلى خروجهم من نطاق العزلة.

ويعتمد توجه العزلة في نجاحه على بنيان النظام الدولي أو الظروف الدولية المتصلة بكيفية توزيع القوة في النظام الدولي الفرعي؛ ففي نظام الأحلاف القائم على تركيز القوة في عدد من التكتلات الدولية المتماسكة لابد من انهيار سياسة العزلة التي تتبناها لأي دولة نظرا لما يتضمنه هذا النظام من وجود تهديدات عسكرية أو اقتصادية أو أيديولوجية ثابتة ومستمرة لا سبيل إلى الدولة المنعزلة إلى الوقوف في مواجهتها والصمود إزاءها مدة طويلة، أما في نظام الأحلاف المفككة أو المرنة التي تتميز عادة بإعادة توزيع القوة بصورة منظمة، فإن سياسة العزلة يمكن أن تحقق أهدافها المنشودة. [2].

وفي نظام القطبية الدولية الذي تكون فيه جميع الدول خاضعة بصورة إرادية أو قسرية لأهداف كتلة واحدة قيادية في العالم وترتبط بها ارتباطا عسكريا يصبح من المستحيل على أي دولة أن تتبنى استراتيجية العزلة، أما في النظام الهرمي فإن استراتيجية العزلة يمكن أن يكتب لها البقاء، وأن تحقق نجاحا ملحوظا، وذلك إذا كانت الوحدة المركزية الموجودة على قمة التدريج الهرمي لا تستطيع الوصول بفاعلية إلى سائر الدول التابعة لها. [3]

1 - د. عامر مصباح، مرجع سبق ذكره ص139.
2 - د. إسماعيل صبري، مرجع سبق ذكره ص 115.
3 - المرجع نفسه، ص 116.

ويمثل اكتفاء الدولة ذاتيا، اقتصادياً واجتماعيا، أساسا هاما من الأسس التي تحدد اختيارها لاستراتيجية العزلة، بحيث لا تعتمد على الدول الأخرى للوفاء بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم لا تكون في حاجة إلى الامتناع عن الدخول في علاقات ديبلوماسية وتجارية مع الدول الأخرى، بل إنها تقيم مثل هذه العلاقات، ولكن إلى الحد الذي لا يؤدي بها إلى التورط في منازعات قد ينجم عنها نتائج عسكرية أو تهديدات خارجية. إلا أن اختيار سياسة العزلة بسبب الاكتفاء الذاتي لا يمكن أن يتحقق من وجهة نظر البعض، إلا في البلاد شديدة التخلف التي تسود فيها أنماط معيشية وحضارية منخفضة تحول دون تطلع السكان إلى تحسين أحوالهم المادية والاجتماعية، ولذلك فإن العزلة المرتبطة بالاكتفاء الذاتي لا تعدو كونها نمطا تاريخيا. [1].

أما في ظروف المجتمع الدولي الراهن الذي تتصاعد فيه التطلعات الجماهيرية وتتزايد درجة التوافق والاعتماد المتبادل بين الدول فيما يختص بالسلع والموارد الاقتصادية، فإن سياسة العزلة القائمة على الاكتفاء الذاتي لن يكتب لها البقاء.

كما يرتبط تبنى استراتيجية العزلة كذلك بوجود تهديدات فعلية سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو ثقافية أو باحتمال قيام مثل هذه التهديدات، فقد ظلت بعض الوحدات السياسية لمدة قرون تتبع سياسة العزلة؛ لأن حدودها الجغرافية كانت تحول دون تعرضها لأي غزو أجنبي، إلا أن البعض الآخر من هذه الوحدات لجأ إلى تبنى استراتيجية العزلة للتغلب على مواقف التهديد الفعلي أو الاحتمالي، دون التورط في مواجهة

1 - د. إسماعيل صبري، مرجع سبق ذكره، ص 126.

عسكرية، ولكن بالانسحاب خلف الحدود القومية والانكماش في داخلها، وإقامة وسائل الدفاع القادر علي تحصين الدولة ضد الهجوم العسكري أو التغلغل الثقافي. [1]

وترتبط سمات الجغرافيا ارتباطا وثيقا باختيار الدولة لتوجه العزلة إذ أن الجبال الشاهقة والبحار الواسعة والسهول والصحراوات غير المأهولة، تشكل حدودا ملائمة للوحدات السياسية التي تختار هذا التوجه، وتسهم بصورة فعالة في المحافظة على أمنها والحيلولة دون أي تهديد يمكن أن تتعرض له. [2]

وقد تأسست نظرية العزلة في الولايات المتحدة على مبادئ الرئيس جورج واشنطن، واستمدت هذه السياسة مبررها من عدة عوامل؛ فبالإضافة إلى العامل الجغرافي الذي يتمثل في انفصالها عن بقية أنحاء العالم بكل من المحيط الهادي والأطلنطي.

كانت العزلة تتفق مع الحاجة إلى التنمية واستغراق الناس في العمل والإنتاج، كما كان الضعف العسكري للولايات المتحدة بالنسبة للقوى العظمى في أوروبا حائلا دون قدرتها على الاشتراك اشتراكا قويا في شئون القارة، وهو ضعف مرده الاهتمام بتوجيه جميع الطاقات والمصادر نحو تحسين مستوى المعيشة والتصنيع والتحديث، كذلك فقد كان النظام العالمي طوال الفترة من 1815 إلى 1914م في حالة استقرار نسبي إذا كانت سياسة الدول الغربية تتركز في المحافظة على الأوضاع القائمة.

وظلت الولايات المتحدة متمسكة بسياسة العزلة حتى الحرب العالمية الأولى، وعلى وجه التحديد بعد اندلاع هذه الحرب بثلاث سنوات، عندما

1 - د. محمد علي لعويني، **العلاقات الدولية بين النظرية والتطبيق**، القاهرة، 1980 ،ص15.
2 - د. عامر مصباح، مرجع سبق ذكره ص139.

أخذت تتحول عن عزلتها وموقفها الحيادي إلى العداء الشديد لألمانيا، والمشاركة الوجدانية للحلفاء، وخاصة بريطانيا التي كانت ترتبط معها بروابط اللغة والتقاليد والعلاقات التجارية الوثيقة، مما جعل مسألة حيادها أمرا مستحيلا. (1)

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى وخلال تسوية سنة 1919م وضعت الولايات المتحدة أساس فكرة الأمن الجماعي، وتمخضت هذه الفكرة عن قيام عصبة الأمم، وعندما عاد الرئيس ودرو ولسون إلى بلاده بعد توقيع معاهدة السلام وانضمام الولايات المتحدة إلى عصبة الأمم، رفض مجلس الشيوخ التصديق عليها، مما أدى إلى عودة الولايات المتحدة مرة أخرى إلى سياسة العزلة. (2)

وقد استمر الأساس النظري للعزلة الأمريكية كأحد المفاهيم الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية حتى سنة 1939م، ثم كان الهجوم الياباني على ميناء بيرل هاربر، والذي وضع نهاية لسياسة العزلة الأمريكية، حيث أخذت الولايات المتحدة على إثر هذا الهجوم تتحرك بكل إمكانياتها في غمار الحرب، ثم شرع دورها في النظام السياسي الدولي يتصاعد بدرجة متزايدة ومعدل سريع، وإن كانت بعض الأصوات ما زالت ترتفع بين الحين والآخر، حتى الآن تدافع عن سياسة العزلة، وتؤيدها تأييدا شديدا وتندد بالتورط الأمريكي في مختلف شئون العالم، كدولة عظمى. (3)

1 - د. عبد الله صالح، **الأزمة التشادية : إلى أين، السياسة الدولية**، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 172 المجلد 43، 2008، ص 172.

2- المرجع نفسه، ص17.

3 - د. عامر مصباح، مرجع سبق ذكره ص139.

3- توجه التحالف:

يقوم توجه التحالف على أساس افتراض الدولة بأنها لا تستطيع تحقيق أهدافها أو الدفاع عن مصالحها الداخلية أو مواجهة ما تتعرض له من تهديدات خارجية بالاعتماد على قدراتها الذاتية، ومن ثم لابد من الاعتماد على غيرها من الدول التي تشاركها نفس الأهداف والمصالح عن طريق إقامة تحالف بينها وبين هذه الدول، وتحقيق التعاون بينهما في المجالات العسكرية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الفنية. [1]

ويمكن للدول الأخذ بهذا التوجه في مختلف النظم الدولية، العالمي أو القطبية الثنائية أو القطبية التعددية، ولكنها تبدو مستحيلة في النظام الدولي الهرمي، حيث تكون الائتلافات أو الأحلاف الوحيدة هي التي تعقدها الدولة المركزية التي توجد على قمة التدرج الهرمي.

ويرتبط توجه التحالف ارتباطا وثيقا بالاحتياجات والمصالح الداخلية للدولة، فالدول التي تواجه مشاكل اقتصادية مشتركة تلجأ إلى الانضمام إلى اتحادات أو ائتلافات تجارية لتعزيز التضامن بينها في مواجهة قضايا الاقتصاد والتجارة العالمية. [2]

كما يرتبط كذلك بالشعور المشترك بعدم الأمن إزاء التهديدات الخارجية أو احتمال وجود مثل هذه التهديدات، وفي هذه الحالة فإن الدول التي تلجأ إلى مثل هذا التحالف تعتبر الحلف أداة لردع الدولة أو الدول التي تثير أي مطالب ضد مصالح دول الحلف، واستنادا إلى ذلك جاء تكوين حلف شمال الأطلنطي كرد فعل غربي علي حصار برلين، بواسطة الاتحاد السوفيتي، والانقلاب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا سنة 1948م،

1 - د. حسين بوقارة، **مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي**، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2008، ص.66.

2 - د. حسين بوقارة، مرجع سبق ذكره ص 69.

وتوقع حدوث أفعال أخرى مثيلة في كل من فرنسا وإيطاليا بمساندة الجيش الأحمر، كما كان حلف وارسو تعبيرا عن مخاوف الاتحاد السوفياتي مما أسماه بالأهداف العدوانية للولايات المتحدة التي قد تدفع حلف الأطلنطي تحت زعامتها إلى خوض حرب عالمية جديدة ضد الاتحاد السوفيتي. [1]

ويعتبر هدف التوسع الإقليمي من الظروف الملائمة التي ترتبط بتشكيل الأحلاف العسكرية، ومع أن مثل هذه الأحلاف لها طابع عدواني، إلا أنها تعمل في نفس الوقت على مساعدة حكومات الدول الضعيفة الداخلة في الحلف والدفاع عنها ضد أي تمرد أو عصيان داخلي تسانده قوة خارجية. [2]

وفي هذا الإطار، فإن المعونة العسكرية التي تقدم في نطاق هذا النوع من الأحلاف تستخدمها الحكومات التي تتلقاها في القضاء على الاضطرابات الداخلية بما يضمن وجود حكومة موالية دائما للحلف، الأمر الذي يؤدي في نفس الوقت إلى اتساع نطاقه الإقليمي. وقد كان انضمام بعض الدول لكل من نظامي التحالف الشيوعي والغربي نابعاً بالأساس من حاجة هذه الدول إلى ضمان الحماية الخارجية لها ضد هذه الاضطرابات.

ويشكل التجاور أو التلاصق الجغرافي واحدا من أهم الاعتبارات التي تكمن وراء قيام بعض الأحلاف المعاصرة، ويكون الهدف من الحلف في هذه الحالة هو دفع العدو إلى الحرب على جبهتين مما يؤدى إلى تبديد قواه وإنهاكه وانتزاع النصر منه، وعلى أساس هذا المبدأ أقامت فرنسا تحالفاً مع روسيا عام 1871م اعتقادا منها بأن أفضل طريقة لصد أي

1 - المرجع نفسه، ص71.
2 - د. حسين بوقارة، مرجع سبق ذكره ص 73.

هجوم عليها من جانب بروسيا تكون بمواجهتها باستجابة عسكرية من كل من الشرق (روسيا) والغرب (فرنسا). [1]

كذلك فإن معاهدة عدم الاعتداء التي أبرمها هتلر مع الاتحاد السوفيتي في عام 1939م كان يقصد بها منع أي تحالف بين الاتحاد السوفيتي والدول الغربية إلى أن يتمكن من خوض الحرب ضد فرنسا وانجلترا دون أن يخشى أي هجوم سوفيتي على بلاده من الشرق. وفي خلال الخمسينات عمد "جون فوستر دالاس" وزير الخارجية الأمريكي إلى تحديد خطوط الدفاع عن الولايات المتحدة عند حدود الاتحاد السوفيتي والصين، وذلك من خلال حلف شمال الأطلنطي (NATO) وحلف جنوب آسيا (SEATO) وحلف بغداد وميثاق التحالف بين استراليا ونيوزلندا والولايات المتحدة (ANZUS) ومعاهدات الأمن المتبادل مع كل من تايوان واليابان، والتي من شأنها إقامة حزام عسكري يحيط بكل العالم الشيوعي.[2] ومن هنا كان التقارب الجغرافي من الكتلة السوفيتية أحد المعايير الأساسية لاختيار الولايات المتحدة لشركائها في الأحلاف، ولذلك كان الأعضاء الأكثر بعدا عن الصين أو الاتحاد السوفيتي يتلقون معونات عسكرية واقتصادية أقل من تلك التي يتلقاها الأعضاء الأكثر قربا، وفي المقابل أقام الاتحاد السوفيتي حلف وارسو مع دول شرق أوروبا، كما أنه أبرم درجة أخف من درجات التحالف تمثلت في سلسلة معاهدات الصداقة، مع العديد من دول العالم الثالث. [3]

1- Marie-Christine Kessler, « La politique étrangère comme politique publique », in :Frédéric Charillon (sous. Dir), Politique étrangère. Nouveaux regards, Paris : Presses de Sciences PO, 2002, (pp. 115-121).

2 - د. حسين بوقارة، مرجع سبق ذكره ص75.

3- Jutta WELDES, « Constructing National Interests », European Journal of International Relations, September 1996, DOI: 10.1177/1354066196002003001, http://ejt.sagepub.com/cgi/content/abstract/2/3/275.

4- توجه عدم الانحياز:

يشير عدم الانحياز إلى ذلك الاتجاه الذي يرفض العزلة، ويتجنب في نفس الوقت الارتباط عسكريا بأهداف القوى الكبرى وتحديداً الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ومع ذلك فإن قيام الدولة غير المنحازة بالارتباط بأي من هاتين القوتين وتأييدها ديبلوماسيا في مجال أو مجالات معينة، لا يتعارض مع جوهر عدم الانحياز على ألا يكون ذلك الارتباط في جميع القضايا والمجالات. (1)

ويشير مفهوم عدم الانحياز إلى بقاء الدولة غير المنحازة بعيدا عن الصراعات والمنازعات بين القوتين العظميين، وإن كان من الممكن بالنسبة لها أن تقدم في مناسبات معينة الخطط والوسائل التي تكفل الوصول إلى التسويات السلمية في هذه المنازعات، وفي هذا الإطار، فإن عدم الانحياز يؤدى إلى زيادة قوة الدولة التي تمارسه كتوجه لسياستها الخارجية في التأثير علي البيئة الدولية، وإتاحة مزيد من الفرص لها في حرية الحركة، وتشكيل سياستها في ضوء احتياجاتها الذاتية، الأمر الذى لا يتوافر بالنسبة للدول المرتبطة بالأحلاف العسكرية. (2)

وفي الوقت نفسه فليس ثمة تعارض بين أن تكون الدولة غير منحازة، وأن تكون في نفس الوقت عضوا في تحالف عسكري أو أيديولوجي أو اقتصادي داخل النطاق الإقليمي بسبب ما يوجد بينها وبين الدول الأخرى داخل هذا النطاق، من مصالح مشتركة، أو روابط وعلاقات حضارية وتاريخية.

---

1 - د. محمود أبو العينين وآخرون، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي** ، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، **2006**،ص 116.

2 - المرجع نفسه ص 117.

ويضيف "نصيف حتى" إلى التوجهات التي قال بها "هولستي" توجهاً رابعاً هو "الحياد" الذي ينظر إليه كقرار تتخذه الدولة المعنية بملء إرادتها، تجاه دول أو قضايا معينة، على أن يتوفر في ذلك شرطين أساسيين: الأول "الامتناع" والذي يفرض على الدول المحايدة الامتناع عن تقديم مساعدات عسكرية مباشرة أو غير مباشرة إلى أحد طرفي نزاع معين، وكذلك عدم القبول باستعمال أراضيها للقيام بأعمال عسكرية من قبل أحد من هذه الأطراف. والثاني "التجرد" والذي يفرض علي الدولة المحايدة التعامل المتساوي مع هذه الأطراف، شريطة قيام هذه الأطراف باحترام أراضيها وسيادتها وحريتها في إقامة العلاقات التجارية مع أي منها. [1]

ووضع الدول المحايدة ناتج عن نظام قانوني معين، وعن قبول دول أخرى به ذات تأثير عليها تعطيها ضمانات بهذا الخصوص، وذلك خلافاً للوضع في حالة الدولة غير المنحازة التي تختار هذا التوجه غير المنظم قانونياً، وبالتالي لا يوجد عندها ضمانات بأن موقفها سيحترم من الدول الأخرى حال قيام نزاعات بينها، هذا مع ملاحظة أن الحياد قد يكون في بعض الحالات بـ "الفعل" حيث تسلك الدولة نهجاً حيادياً دون أن ينص على ذلك في اتفاقية أو إصدار إعلان رسمي من طرفها برغبتها في الحياد.

وتكمن الأسباب وراء الحياد في نظر الدول الأقطاب في النظام الدولي أو الإقليمي إلى الأهمية الاستراتيجية لدولة معينة، والتي ترى أن أهميتها لا تساوي مخاطر النزاع وكلفته للسيطرة عليها، أو أن توازن القوي بينها لن يسمح لأحدهما بجذب هذه الدولة إليه، كذلك فقد ترى الدول الأقطاب أنه يمكن للدولة المحايدة أن تكون بمثابة قناة اتصال ديبلوماسي

1 - د. محمود أبو العينين وآخرون، مرجع سبق ذكره ص 170.

وسياسي وإنساني في حال نشوء نزاعات بينها، وتؤدي بالتالي وظيفة مفيدة ذات مردود أكبر من محاولات السيطرة عليها أو جذبها إلى معسكرها (كما في حالة الحياد السويسري). [1]

أهداف ووسائل وآليات السياسة الخارجية الأمريكية

إن فهم السياسة الخارجية فهمًا متكاملاً، يتطلب فهم تلك الجوانب المتعددة لظاهرة السياسة الخارجية، ولا يكفي تناول واحد من تلك الجوانب كمؤشر على الجوانب الأخرى، لأنه من الممكن ألا تتجه جوانب السياسة الخارجية إلى وجهة واحدة، كأن تتعامل الدولة اقتصاديًا واتصاليًا مع دولة أخرى حتى بعد قطع العلاقات الديبلوماسية معها.

مرتكزات صناعة السياسة الخارجية الأمريكية

تتصرف مرتكزات صناعة السياسة الخارجية الأمريكية إلى مجموعة القرارات والسلوكيات والمعاملات وهي كما يلي:

- القرارات: اختيارات محددة لصانعي السياسة الخارجية بين بدائل متاحة لحل مشكلة محددة، ويعتبر "ريتشارد سنايدر" أشهر من درس قرارات السياسة الخارجية وقدم نموذجًا رائدًا لتحليلها. [2]
- السلوكيات في السياسية الخارجية: هي التصرفات اللفظية أو العملية المحددة زمانًا ومكانًا، والتي يقوم بها الأشخاص الحكوميون المخولون رسميًا بالتصرف باسم الوحدة الدولية، والموجهة إلى العالم الخارجي لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وقد درج دارسو السياسة الخارجية على رصد سلوك السياسة الخارجية من خلال ثلاث مؤشرات هي:

1 - د. محمود أبو العينين وآخرون، مرجع سبق ذكره ص 172.
2 - د. محمود أبو العينين وآخرون، مرجع سبق ذكره ص 175.

الأحداث الدولية والسلوك التصويتي الدولي والسلوك الديبلوماسي الدولي.

- المعاملات: تشمل الأنشطة الاقتصادية والاتصالية ذات الطابع الدوري المنتظم والتي لا يمكن دراستها إلا على أساس تجميعي نظرًا لتكرارها، كالتجارة الخارجية والاتصالات الشعبية.

وفي إطار هذه المرتكزات، تأتي عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية، والتي تقوم على تشكيل الأهداف، وترتيب الأولويات فيما بينها، وتحديد الوسائل والأدوات، التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف المسطرة [1].

تقوم السياسة الخارجيّة الأمريكية على مبدأ تحقيق المصالح عبر إدراك مصادر القوّة، وتبيان الأهداف التّي تسعى النخب الحاكمة إلى تحقيقها من خلال سلوكها السياسي في البيئة الدولية، وعليه ترتبط السياسة الخارجيّة بحجم الإمكانيات الذاتيّة وحجم الطموح السياسي، إلى جانب تأثر عوامل البيئة الخارجيّة من قوى ومواقف ومتغيرات ومصالح.

من خلال دراسة السياسة الخارجيّة الأمريكية نرى مجموعة من المبادئ الأساسية التي لازمتها منذ الاستقلال ووجهت سلوكها الخارجي إلى يومنا هذا، إلا أنّ دراسة تطور السياسة الخارجية الأمريكية ما بين الفترات السابقة تكشف بوجود فترات متقطعة يمكن وصفها بالبراجماتية، أو بمرحلة استعادة القوة يكون فيها لشخصية الرئيس والجوانب النفسية عموماً لمستها الخاصة في هذا المجال، فنراهم في هذه الفترة يكرّسون معظم اهتماماتهم حول قضايا الاقتصاد والأمن الداخليَن أكبر مما يكرسونه

1 - د. جوزيف ناي، المنازعات الدولية : **مقدمة للنظرية و التاريخ**، ترجمة: أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، الطبعة الأولى. الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، القاهرة، 1997، ص42.

لقضايا الأمن الدوليّة، فيرون أنّ الاهتمام بالسياسة الخارجية يكون في إطار خدمة المصالح والمتطلّبات الداخلية، ويتجلى هذا بشكلٍ أكبر عند الساسة الديمقراطيين.

ولعل أبرز مثال على ذلك، هي سياسة كلاً من الرئيسَين؛ "بيل كلينتون" و"باراك أوباما" حينما وجه كلاً منهما من خلال أسلوبه الميّال للحلول الوسط التي تنال رضا معظم الأطراف، معتمدين على المفاوضات، والاتفاقيات الدولية وميلهم نحو العمل المشترك تحت المظلة الدولية ورعاية المؤسسات الدولية المشتركة كالأمم المتحدة وحلف الناتو. [1]

فعامل شخصية الرئيس ذو دور هام في التأثير على السياسة الخارجية خصوصاً، إذا ما اقترن ذلك مع سلطات واسعة يخوّل بها الرئيس في ميدان السياسة الخارجية، فيلعب نمط شخصيته المركّبة من مجموعة من الحاجات المميّزة كالحاجة إلى الإنجاز، الحاجة إلى القوة والسيطرة دوراً هاماً في تحديد سلوك الأفراد، وبالتالي سلوك صنّاع القرار الخارجي للولايات المتحدة. [2]

الأيديولوجيا، الأمن والدين في السياسة الخارجية الأمريكية

ثلاثة عناصر قيمية أساسية تتمازج لتكوّن الخلفية الثقافية للسياسة الخارجية الأميركية: الدين والأمن والأيديولوجيا، علما بأن هذه العناصر نفسها تكتسب أهمية متفاوتة تختلف باختلاف الظروف الأمنية والاقتصادية والسياسية الداخلية والدولية. وتشكل هذه العوامل الثلاثة بشكل مستقل و/أو متداخل فرضيات مركزية للمفكرين الذين تم تناول دراساتهم سابقاً.

1 - د. خالد المصري، **محاضرات في السياسة الخارجية** , الأكاديمية السورية الدولية، 2019. ص 123 .
2 - د. خالد المصري، مرجع سبق ذكره ص 125.

أما العامل الديني فلأنه يشكل فرضية "هنتنغتون" المركزية والمحرّك الأساسي برأيه لأي صراع حضاري، أما العنصر الثاني الذي هو الأمن، فلأنه يشكل ثاني أهم عنصر مكوّن للقيم المادية وما بعد المادية التي طرحها "انغلهارت". [1]

أما بالنسبة للأيديولوجيا–الليبرالية فلأنها تمثل بالنسبة ل"فوكوياما" نهاية التاريخ أو التطور الحضاري، إذن، فما هي الأهمية التي تكتسبها هذه العناصر في فضاء الثقافة السياسية الأميركية، وفي سياستها الخارجية تحديدا. [2]

- **الدين:** إذا كان الدين هو محرك مركزي لصراع حضاري آت برأي "هنتنغتون" فلأن المجتمع الأميركي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة يستمدان قوتهما من العلاقة العضوية القائمة بين السياسة والدين، هذه العلاقة التي هي أقرب إلى خصائص المجتمعات التقليدية بحسب تصنيف ألموند وفيربا، وتعود جذور هذه الخصائص إلى المحاولات الاستيطانية الأولى للقارة الأميركية، وإلى هوية المستوطنين الأوائل العقائدية التي تمثلت بالهجرة الكلفينية من التضييق الأنكليكاني في بريطانيا العظمى.

هذه الهجرة، كانت أسست، نتيجة لقراءتها الأنوية للعهد القديم من ناحية، ولتمسكها بحرية قراءة الكتاب المقدس من ناحية أخرى، لمفهوم قوامه "الاصطفائية الالهية" أي قيادة مشروع هدفه اعادة رسم تاريخ مسيرةالإنسانية (bound to lead) على قاعدة تحرير الشعوب من

1 - د. حسن الحاج علي أحمد، **"العلاقات السودانية الأمريكية في عهد حكومة الإنقاذ "** قطر: الدوحة، الطبعة الأولى،2014 ص 210.
2 - المرجع نفسه، ص 212.

صنوف وأنواع الطغيان والاستبداد السياسي والديني كافة.[1] إن صعوبة شروط حياة المهاجرين الجدد جعلتهم يشعرون وكأنهم شعب مختار ينتظر في أرض موحشة وعداً بشروط حياة مثالية.

لقد أكد الاصلاح الدستوري الأول والرابع عشر على أهمية الحرية الدينية التي هي جزء من حرية التعبير والتفكير، لكن الموقف العام من الدين في أميركا هو موقف فضفاض.[2]

فعلى الرغم من التأكيد على حرية المعتقد والتعبير والتفكير، وعلى ضرورة فصل الدين عن السياسة، فإن المعطيات تؤكد على أن هذا الفصل ليس فصلا كاملاً، والعلاقة بين الكنيسة والسلطة هي علاقة ود وليست علاقة خصام، لكن احترام النظام العام والقيم السائدة في المجتمع يبقى الخط الذي يفصل بين الدولة والكنيسة. [3] ففي سنة 1879م اتخذت المحكمة العليا في الولايات المتحدة موقفاً- ما يزال مضمونه يشكل القاعدة اليوم- من تعدد الزوجات الذي تدين به طائفة المورمون في أميركا، أكد على ضرورة الالتزام بالواجبات الاجتماعية السائدة (social duties) وعلى ضرورة التقيد بالنظام العام معتبرا بأن الالتزام بالقيم السائدة في المجتمع يعني الالتزام بالقيم المهيمنة عليه. [4]

أما على المستوى الديني، فإن القيم المهيمنة اليوم هي تلك القيم الأصولية ذات الرؤى التلمودية التي تخضع السياسة للدين، تلك القيم التي تبشر بها جماعات دينية متطرفة -the puritan sects- والتي حذّر توماس

1- د. قصي أحمد، **الولايات المتحدة والتحول الديمقراطي في فلسطين**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، بيروت، 2009م، ص 115- 120.
2 - د. حسن الحاج علي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 125.
3 - د. حسن الحاج علي أحمد، مرجع سبق ذكره ص127.
4 - المرجع نفسه، ص 135.

هـوبز مـن وقعهـا السياسـي والاجتمـاعي الـدراماتيكيي علـى انكلتـرا واسـتطراداً على أميركا وتالياً على المجتمع الإنساني منذ أكثر من ثلاثة قرون.

ويـربط الـرئيس الأمريكـي جيمـي كـارتر فـي سـياق خطابـه الافتتـاحي بـين القـيم الروحيـة والحريـة الإنسـانية مـن ناحيـة والهويـة الأميركيـة مـن ناحيـة، وتخفـي مثـل هـذه المواقـف تناقضـاً صـارخاً لجهـة التوفيـق بـين المبـادئ الأخلاقيـة المجـرّدة، ومشـروع اجتمـاع يـراد لـه أن يكـون أمميـا، ومـن جهـة أخـرى منطـق المصـالح ونزعـة قوميـة تتسـم بالاسـتعلاء والفوقيـة، والتـي يمكـن ملاحظتهـا علـى المسـتوى التطبيقـي (فـي الـداخل عبوديـة وتمييـز عنصـري فاضـح ضـد الأقليـة السـوداء؛ وعلـى الصـعيد الخـارجي سياسـية امبرياليـة)، كمـا علـى مسـتوى الخطـاب الأميركـي الرسـمي. ويقتـرح جـورج كأنـان فـي معـرض تقييمـه لسياسـة الولايـات المتحـدة الخارجيـة تحديـد أسـس ومعـايير مـؤطرة لسـلوكيات الـدول والمجتمعـات، معترفـاً بصـعوبة تطبيـق هـذه الصـيغة. (1)

- **الأمـــن:** إذا كـان الفصـل بـين السياسـة والـدين، بـين الحريـة السياسـية، والحريـة الدينيـة هـو فصـل اصـطناعي، فـإن الفصـل بـين الـداخل والخـارج هـو فصـل حـاد فـي السياسـة الخارجيـة الأميركيـة. وهـذا يلتقـي مـع طروحـات "هـوبز ولـوك" لجهـة الفصـل بـين الـداخل والخـارج، بـين النظـام القائم داخل الجمهورية والفوضى التي تتسم بها العلاقات الدولية. (2)

ولإقامـة النظـام فـي الـداخل لا بـد مـن ممارسـة الحريـة التـي بـدورها لا يمكـن التمتـع بهـا، بحسـب بنـاة الجمهوريـة الأوائـل، فـي ظـل نظـام بوليسـي، لقـد رفـض أولئـك رفضـاً قاطعـاً وجـود جيـوش عسـكرية فـي حـالات السـلم،

1 - د. حسن الحاج علي أحمد، مرجع سبق ذكره ص 140.
2- د. قصي أحمد، مرجع سبق ذكره ص122.

فالجيوش النظامية، برأي الكونغرس بعيد حرب الانفصال، لا تنسجم مع وجود حكومة جمهورية، بل تشكل تهديداً لحقوق شعب حر كونها أداة تدميرية تجنح نحو الاستبداد، علما بأن عدد جنود الجيش الولايات المتحدة الأميركية لم يكن يتجاوز ال 155 الف جندي إبان الحرب العالمية الأولى، هذه الثقافة الاستراتيجية المستندة إلى الأمن والحرية وإلى الانطواء على الذات يفسرها اليوم سلوك إدارة أمريكية تهدف إلى تبني القضايا الكبرى، وتبرير الحروب من خلال إقامة العدالة، وحدها النزاعات التي تنتهك مبادئ جوهرية– بحسب الرؤية الأميركية– أو تلك التي تشكل تهديدا مباشرا للولايات المتحدة هي تلك التي تبرر التدخل العسكري التأديبي، وتحجب هذه السمات أيضا ثقافة سياسية/عسكرية متطرفة ذات نزعة مانوية صارخة. [1]

لقد شكل الأمن بشقيه السياسي والعسكري، محور اهتمامات الجمهورية منذ بداية تأسيسها، وأحد المنطلقات المركزية لسياسة الولايات المتحدة الخارجية وما يزال. أما صيانة الأمن وتوطيده فيتم بالنسبة لمؤسسي الجمهورية، من خلال انتهاج سياسة الحياد أو الانعزالية (isolationism) ازاء العالم الآخر. ويعود ذلك إلى مجموعة عوامل أبرزها حداثة الجمهورية يومها وموقعها الجغرافي البعيد عن التفاعلات السياسية الأخرى، لقد كانت القارة الأميركية مسرحاً لحروب أوروبية–أوروبية وأوروبية–أميركية من أجل السيطرة عليها، واعتبرت الولايات المتحدة أن أي تدخل أوروبي في القارة الجديدة هو بمثابة تهديد للأمن الأميركي وللمصالح الأميركية.

1- Alexander Hamilton, James Madison, and John Jay, The Federalist Papers (New York: New American Library, 1961), p.320.

ومع بداية القرن العشرين أصبحت الولايات المتحدة الأميركية قوة عالمية من الدرجة الأولى بعد أن بسطت سيطرتها الكاملة على القارة، والحروب التي خاض غمارها الشعب الأميركي كوّنت لديه نزعة احرابية مترافقة مع حيادية سياسية – وليس اقتصادية– ازاء النزاعات الأوروبية – الأوروبية، فالأمن بالنسبة للأميركي أمر غير قابل للمساومة. (1)

وهو الذي يوفر الحرية التي بدورها لا يمكن أن تمارس، برأي مؤسسي الجمهورية، في ظل وجود جيش جرّار، ولصيانة الأمن والحرية معا تم العمل من قبل مؤسسي الجمهورية على اخضاع القوى العسكرية لإرادة السلطات المدنية أي لسلطات كل من الكونغرس، ورئاسة الجمهورية، لكن اخضاع العسكر للسياسة هو في العمق صورة تضليلية تتناقض بشكل صارخ مع النزعة الحرابية التي طبعت السياسية الأميركية، وهذا ما عكسته سياسات التوسع الأميركية ومجموعة من القوانين تم اقرارها مبكراً. (2)

فمنذ البدايات الأولى للاتحاد، تم إقرار مجموعة من القوانين حدّت كثيرا من الحريات العامة لصالح الحكومة، وبالرغم من عدم دستورية تلك القوانين ومن انعدام حالة الاجماع الدستوري والشعبي بشأنها، تم إقرار مجموعة منها تحت شعار الحفاظ على الأمن القومي، ففي سنة 1798م مثلاً تم اقرار مجموعة قوانين تحت اسم the Alien and Sedition Acts – ما لبثت أن اسقطت سنة 1801م– تعطي رئيس الجمهورية سلطة إبعاد كل أجنبي غير مرغوب فيه. (3)

1 - د. تيري. ديبل، **استراتيجية الشؤون الخارجية، منطق الحكم الأمريكي**، ترجمة " وليد شحادة"، بيروت، الكتاب العربي، 2009، ص 61.

2 - المرجع نفسه ،ص75.

3 -David R. Segal, Recruiting for Uncle Sam: Citizenship and Military Manpower Policy (Lawrence: University Press of Kansas, 1989), pp 105-110.

كما جعلت بمثابة جريمة يعاقب عليها القانون كل انتقاد كاذب أو ساخر أو فاضح بحق الحكومة، وجرّمت هذه القوانين كل كتابة أو قول أو تصريحات كاذبة، ساخرة وفاضحة بنية قدح الحكومة أو أي من موظفيها، أو بنية التحريض لبث الكراهية ضد هؤلاء لدى الشعب الأميركي.

الفصل الثاني

مراحل تطور العلاقات الأمريكية – الأفريقية وأثرها على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية

الفصل الثاني

مراحل تطور العلاقات الأمريكية – الأفريقية وأثرها على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية

تمهيد

إن النمط العام الذى يميز السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا قبل بداية الحرب الباردة اتسم بالعزلة وكف الأيدي عن التدخل في الشئون الداخلية للقارة، ويكفى أن نشير إلى الوقوف الأمريكي الصامت تجاه مؤتمر برلين عامي 1884 – 1885م، والذى تم بمقتضاه تقسيم أفريقيا بين القوى الاستعمارية الأوروبية، ويبدو أن عدم الرغبة أو حتى عدم الخبرة هي التي وقفت وراء هذه السياسة الأفريقية للولايات المتحدة.

وعليه فقد واجهت هذه السياسة معضلة حقيقية مع بداية فترة الحرب الباردة في أواخر الأربعينيات، وربما أكد هذا المعنى "جورج ماجهى" مساعد وزير الخارجية للشرق الأدنى والشئون الأفريقية بقوله: "إننا لسنا في موقع يمكننا من ممارسة المسؤولية بشكل مباشر تجاه أفريقيا، إننا نفتقد الرغبة لتحمل المسئوليات التي يقوم بها الآخرون، وعلى أي حال فإن المبادئ التي نؤمن بها والالتزامات الحاكمة لحركتنا فضلا عن عدم خبرتنا، أسهمت جميعها في عدم تحملنا لهذه المهام". [1]

ويمكن القول بشكل عام أن الديبلوماسية الأمريكية تجاه أفريقيا في ذلك الوقت واجهت مشكلات أساسية: أولها: أنها كانت بشكل مباشر وثانيها: أنها كانت تؤمن بالدور المحوري للقوى الأوروبية في مستعمراتها الأفريقية السابقة، وثالثها: اعتقد كثير من الأمريكيين أن ممارسة التمييز

1 - //www.afrigatenews.net/article/ السياسة-الأمريكية-تجاه-أفريقيا-من-العزلة-إلى-الشراكة (19/3/2021)

العنصر داخل الولايات المتحدة ذاتها إلى رد فعل غاضب بين صفوف المثقفين الأفارقة، على أن رياح التحرر الوطني التي هبت على أفريقيا منذ الخمسينيات دفعت بالولايات المتحدة إلى إعادة النظر في سياساتها السابقة تجاه أفريقيا.

الأهمية الجيواستراتيجية للقارة الأفريقية

أخذ التنافس الدولي على القارة الأفريقية بعدا استراتيجيا مهما في السنوات الأخيرة، لكونها قارة تحتل موقعا استراتيجيا؛ ولأنها تضم مضايق مهمة ورئيسة في طرق الملاحة الدولية، وأنها أيضا ثاني أكبر القارات، وتتوفر على ثروات مهمة، وأبرز المتنافسين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بالإضافة إلى فرنسا ودول أوروبية أخرى. [1]

التنافس الصيني الأميركي على القارة الأفريقية

لا شك أن التغيير الحاصل في السياسة الخارجية الصينية اتجاه أفريقيا، وسعيها الدؤوب للحصول على النفط والمواد الخام، وفتح أسواق إفريقية جديدة يقلق كثيرا الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، فالتقارير والدراسات التي أعدتها مراكز الأبحاث الغربية تعكس هذا القلق، لا سيما وأن التحرك الصيني الجديد في أفريقيا أخذ ينحي جانبا عوامل السياسية والإيديولوجيا، وذلك مقابل هيمنة الاقتصاد والمصالح النفعية البحتة، فالصين باتت تفكر بمنطق براجماتي مصلحي صرف، فهي تهتم بقضايا التجارة والاستثمار والوصول إلى مصادر النفط والمواد الخام، أكثر من اهتمامها الإيديولوجي بقضايا مثل : الصين الواحدة، أو التضامن مع العالم النامي.

1- د. رافع على المدني: **الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية اتجاه أفريقيا، العلاقات الصينية السودانية نموذجا:2000-2010**، دار الجنان للتوزيع والنشر، عمان ،يناير 2016.

ويلاحظ المحللون أن تزايد الاهتمام الصيني بأفريقيا، قد ارتبط بعملية إعادة تقويم دور أفريقيا في الاستراتيجية الأمريكية الكبرى، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، فقد بدأت الولايات المتحدة تنظر إلى أفريقيا من خلال ثنائية موقعها في استراتيجية الحرب على الإرهاب، وثروتها النفطية والمعدنية التي تؤهلها لتكون بديلا مريحا لنفط الشرق الأوسط، وعليه فإن الحديث عن وجود شراكة استراتيجية، سواء أكانت أمريكية أو أوروبية أو صينية مع أفريقيا، إنما هو حديث لا يخلو من أبعاد سياسية وإيديولوجية، ولكنه بالتأكيد يرتكز على دعائم مصلحية واقتصادية تصب لا محالة في قنوات الطرف القوي في هذه العلاقة . [1]

تعتبر القارة الأفريقية التي ينمو اقتصادها بمعدل 5.8 في المائة سنوياً، من القارات التي حباها الله ثروات طبيعية هائلة، إذ تملك حوالي 124 مليار برميل من احتياطي النفط، وهو ما يشكل حوالي 12 بالمائة من الاحتياطي العالمي، وتتركز الثروة النفطية في دول نيجيريا والجزائر، ومصر وأنجولا، وليبيا والسودان، وغينيا الاستوائية والكونغو، والجابون وجنوب أفريقيا، كما تبلغ احتياطاتها من الغاز الطبيعي حوالي 10 في المائة من إجمالي الاحتياطي العالمي، حيث تملك حوالي 500 تريليون متر مكعب من احتياطي الغاز الطبيعي.

كما تحتوي القارة الأفريقية على موارد طبيعية وأولية ضخمة أخرى، حيث تنتج حوالي 90 في المائة من البلاتين المنتج في العالم، و40 في المائة من إنتاج الألماس، وتحوز 50 في المائة من احتياطي الذهب، و30 في المائة من اليورانيوم الهام في الصناعات النووية، وتنتج 27 في

1 - د . عبد الكريم حمودي" **:الصين تغزو أفريقيا اقتصاديا**:
موقع الخليج alkhaleejonline.net 2020 /3/12.

المائة من إجمالي كمية الكوبالت المنتجة، أما خام الحديد فتقوم القارة بإنتاج ما نسبته 9 في المائة من إجمالي إنتاجه حول العالم.

ولذا سعت بكين للحصول على مصدر آمن وموثوق وكافي للنفط للحفاظ على اقتصادها سريع النمو، وهذا دفعها إلى البحث عن أنشطة استخراجية ضخمة داخل أراضيها وخارجها، حيث دعت الحكومة الشركات الصينية للسفر إلى الخارج حول العالم من أجل استكشاف الموارد، وفي أواخر التسعينيات، كانت أكبر ثلاث شركات نفط وطنية في جمهورية الصين الشعبية هي: شركة البترول الوطنية الصينية، وشركة الصين للبتروكيماويات، وشركة البترول البحرية الوطنية الصينية، ويُنظر إلى هذه الشركات على أنها تمثل بكين في طموحها للخروج والحصول على النفط والاستثمار في أفريقيا. [1]

وتعتبر الزراعة أحد أهم الأنشطة الاقتصادية في القارة السمراء، لتنوع المناخ وكثرة الأنهار، حيث يعمل ثلثا سكانها بالزراعة تقريباً، التي تساهم بحوالي 20–60 في المائة من إجمالي الناتج القومي لكل دولة من دولها. [2] إضافة إلى كونها أحد أكبر مصادر المنتجات الزراعية مثل البن والقطن والكاكاو.

كما تتميز أفريقيا بوجود الكثير من الغابات التي تنتج منها الأخشاب بكميات كبيرة؛ علاوة على الثروة السمكية، ويساعد قطاعها على توفير دخل لحوالي 10 ملايين أفريقي يعمل بمهنة صيد الأسماك، فيما تبلغ قيمة الأسماك التي يتم تصديرها 2.7 مليار دولار أمريكي.

---

1 - فاطمة محمد حمودة، **المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه جنوب السودان**، المركز العربي للبحوث والدراسات 2020 http://www.acrseg.com/41563

2- John F.M. Middleton, John Innes Clarke, Robert K.A. Gardiner and others, "Africa " www.britannica.com.2019

الخلاصة، اعتمدت الصين لدخول القارة السمراء على تغليب لغة المصلحة المتبادلة والاحترام والمساواة دون التدخل في شؤون الآخرين، مع تبني منطق مختلف عن السياسة المالية الغربية في التعامل مع دول أفريقيا، يتجلى ذلك في القروض الميسرة، والاستثمارات دون شروط، إضافة للمساعدات الجزيلة، فقد أنشأت الصين في أفريقيا 3300 كم من الطرق، و30 مستشفى، و50 مدرسة، و100 محطة لتوليد الطاقة، في أكثر من 40 دولة أفريقية، وبعثت التجار والأطباء، فأرسلت ما يقارب 1600 طبيب إلى المناطق الريفية الأفريقية.

ومنذ عام 2000 أصبحت الصين المنافس والشريك الذي يلي الولايات المتحدة وفرنسا في القارة الأفريقية، لما تتمتع به من قوة اقتصادية هائلة جعلتها تقوم بهذا الدور بفاعلية واقتدار، وفي أكتوبر/تشرين الأول 2000 بادرت الصين إلى إنشاء منتدى التعاون الصيني–الأفريقي (FOCAC) لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين الصين والبلدان الأفريقية في القطاعين العمومي والخاص، وقد أصبح مؤخراً يضم في عضويته أكثر من 45 دولة أفريقية، وهو ما أسهم في ترسيخ التغلغل الصيني في أفريقيا، ووضع العلاقات الاقتصادية الصينية–الأفريقية في مسار سريع؛ حيث نمت التجارة الثنائية بين الصين وأفريقيا من 10.6 مليارات دولار في عام 2000، إلى 160 مليار دولار في عام 2011. [1]

1 - افريقيا تحت الغزو الاقتصادي الصيني، موقع بوابة أفريقيا الإخبارية، 2015م
https://www.afrigatenews.net/article

الاهتمام الأمريكي بالقارة الأفريقية وأسبابه

بخلاف فترة الحرب الباردة التي عمَّرت لأزْيَد من خمسٍ وأربعين سنة، تميزت فترة النظام الدولي الجديد، ببداية التفكير في فتح صفحة جديدة من العلاقات مع القارة الأفريقية، وهو الأمر الذي أملته عدة أسباب وهي:

1 – النظام الدولي الجديد وملامح السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه أفريقيا

منذ ظهور الدولة الأمريكية على الساحة الدولية، وحتى الحرب العالمية الثانية، تميزت السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه القارة الأفريقية بالتجاهل وعدم الاهتمام، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية في العام 1945م، أصبحت محاصرة توسع الشيوعية في صلب اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية بأفريقيا، وذلك في الأعوام ما بين 1947 و1989م. (1)

ومع انهيار جدار برلين، ووصول "جورج بوش" الأب إلى السلطة، لم تتم بلورة أي سياسة خارجية واضحة اتجاه القارة، التي بدت وكأنها فقدت أهميتها من الناحية الجغرافية مع انهيار الاتحاد السوفياتي، حيث جاءت إدارة "بوش" إلى السلطة، ومعها اختفت سياسة محاصرة الشيوعية، التي حلت محلها سياسة "الرؤية الشاملة" حيث ذهبت إدارة "بوش" الأب أبعد من الاحتواء، أي البحث عن محاولة إدماج الجمهوريات السوفياتية في المجتمع الدولي، ومساعدتها على الاستفادة من التعاون الدولي. (2)

1 - د . عبد الكريم حمودي، مرجع سبق ذكره.

2 - د. كوثر عباس عبد الربيعي،" **السياسة الأمريكية اتجاه القارة الإفريقية – الأبعاد والدلالات** – "، مجلة المرصد الدولي، الرياض: العدد 15 كانون الأول،2010م، ص12-14.

كما أن هذه الإدارة عملت على صياغة مفهوم النظام الدولي الجديد، والذي تبدو فيه الهيمنة الأمريكية بلا ضوابط أو حدود، ورغم هذه المتغيرات، فهذه الإدارة لم يكن لديها رؤية واضحة حول الدور الأمريكي في القارة الأفريقية، وهو الأمر الذي تم تداركه بعد وصول الرئيس "بيل كلنتون" إلى السلطة في العام 1993م.[1]

اتضحت ملامح السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه أفريقيا منذ بداية العام 1998م، إذ سعت إدارة الرئيس "كلينتون" إلى تأسيس شراكة أمريكية – أفريقية جديدة، وترجع أهمية القارة الأفريقية في الحسابات الأمنية الأمريكية إلى عوامل متعلقة أولاً بالعقيدة الأمنية الأمريكية المتعددة الأبعاد؛ وثانياً، إلى عوامل أخرى متعلقة بأفريقيا، حيث تحتوي القارة على ثروات ضخمة؛ وثالثاً إلى عوامل متعلقة بتجاذب القوى بين النظام الدولي على الموارد في ما يخص المنطقة، ولا سيَّما في شمال أفريقيا، وارتباطها في أي توازنات مباشرة أو غير مباشرة بالمشاريع الشرق أوسطية.

ففي الوقت الذي تسعى فيه الدول الأفريقية إلى التحرر من هيمنة القوى الكبرى، وإيجاد توازن في إطار شبكة العلاقات الدولية القائمة والمستقبلية، تأتي أهمية المراجعات لمواقف القوى الكبرى وذلك بإعادة القراءة لأدوارها التاريخية، في ظل ما طرأ من معادلات جديدة في حلبة الصراع والتنافس الدولي على القارة الأفريقية، وبخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين.

2 – دوافع الاهتمام الأمريكي بالقارة الأفريقية

إن الاهتمام الأمريكي بالقارة الأفريقية، يأتي في سياق محاصرة نفوذ قوى كبرى، أصبحت ترى في القارة الأفريقية مجالاً خصباً للاستثمار،

1 - المرجع نفسه، ص 218.

وسوقاً مهمة من الموارد الأولية، تمثل أهم دافع في هذا الاهتمام في احتواء النفوذين الفرنسي والصيني في القارة الأفريقية. [1]

حيث أن التوجهات الجديدة لكل من الولايات المتحدة، وفرنسا إزاء أفريقيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة قد أبرزت – ولو من بشكل خفي – تنافساً حقيقياً بين البلدين، ويمكن للمرء أن يدرك ذلك في الحرب الأهلية الرواندية خلال العام 1994م، حيث كانت القوات الفرنسية هي الأسبق والأكثر عدداً، وهو الأمر الذي دفع بالإعلام الأمريكي إلى التركيز على المشكلة، وعلى الدور الفرنسي في تزويد نظام "هابياريمانا" السابق بالأسلحة والمعدات.

كما أن الدور الأمريكي في إعادة رسم خريطة التوازن الإقليمي بمنطقة البحيرات العظمى لا يتفق مع المصالح الفرنسية، ومع ذلك فإن ثمة قدراً من التعاون والتنسيق بين الأطراف الأوروبية والأمريكية في مواقفها تجاه قضايا أفريقيا.[2]

فعقب التورط الأمريكي في الصومال في العام 1992م، والتورط الفرنسي في الأزمة الرواندية، اقتنع الطرفان بضرورة ترك مهام حفظ السلام للأفارقة أنفسهم، وبناء على ذلك تم الاتفاق في أيار/مايو 1997م بين كل من فرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة على تقديم مشروع إلى الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية بشأن تنسيق الجهود الدولية المتعلقة بحفظ السلام في أفريقيا[3]، إضافة إلى التنافس الأمريكي– الفرنسي في أفريقيا، فإن السياسة الأمريكية الجديدة تروم احتواء النفوذ

1- د. مصطفى إبراهيم سليمان الشمري، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جمهورية جنوب السودان**، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العراق: مطبعة جامعة الكوفة،45 الجزء الأول،2020.ص 66.

2 - د. مصطفى إبراهيم سليمان الشمري، مرجع سبق ذكره ص 67.

3 - د .كوثر عباس عبد الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص16.

الصيني المتزايد في أفريقيا، فالصين تستثمر دعوات أفريقية متصاعدة مطالبة بالتوجه شرقاً، للتخلص من قيود المشروطية السياسية والاقتصادية، والخاصة بالشفافية والحكم الرشيد التي تفرضها أوروبا والولايات المتحدة في تعاملها مع أفريقيا، وقد بات النفوذ الصيني واضحاً في مجالات النفط، ومشروعات البنية الأساسية في كثير من أنحاء أفريقيا. [1]

ويلاحظ أن بعض عناصر الإدارة الأمريكية المؤثرين، وكذلك مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية، قد أبدت انزعاجها الشديد من تنامي الدور الصيني في أفريقيا، حتى إنه أطلق على عام 2006م عام الصين في أفريقيا، حيث شهد جولة الرئيس الصيني ورئيس وزرائه في أفريقيا فضلاً عن انعقاد القمة الصينية الأفريقية في الصين في العام نفسه. ولقد قدمت "مدرسة مانوا للدراسات المستقبلية" الأمريكية أربعة رؤى استشرافية عالمية شاملة تمثلت في الآتي:

- الرؤية الاستشرافية العالمية الأولى: "التحول من الهيمنة إلى السيادة": حيث يرى هذا السيناريو أن "القوى العظمى" الجديدة هي تلك الدول التي حققت مستويات فائقة من المرونة الحيوية أمام منافسيها، من خلال البنية المعلوماتية بالإضافة إلى التميز في مجال الذكاء الاصطناعي، وتكون هي التي تستطيع أن تهيمن على المنافسة الجديدة. [2]
- الرؤية الاستشرافية العالمية الثانية: "الانهيار المنهجي" ويطلق عليها "فترة الدول المتحاربة الجديدة": حيث يصف العلماء العقد الثالث من القرن الحالي بأنه فترة "الدول المتحاربة الجديدة" – في إشارة إلى كل

1 - د. مصطفى إبراهيم سليمان الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 69.
2- د .كوثر عباس عبد الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص20.

من حقبة الصراع الصيني القديم وكذلك القرن الحادي والعشرين القاري الأول، واندلاع الحرب الأهلية في الصين كثاني حرب أهلية في الصين في أقل من 100 عام- وأن العامل الأكثر إثارة الذى ساهم في عدم الاستقرار العالمي الجديد هو الأزمة التي أحدثها فيروس "كورونا".

- الرؤية الاستشرافية العالمية الثالثة "الانضباط – الإقليمية الشمولية": حيث قد تؤدى الضغوط الشديدة على النظام الاجتماعي إلى دفع كل من الأنظمة الليبرالية والشمولية على حد سواء نحو إجراءات شديدة المركزية والتقييد. (1)
- الرؤية الاستشرافية العالمية الرابعة "النمو المستمر": حيث تتمكن الدول التي لديها القدرة على الاحتفاظ بالبيانات، والمعلومات، وتحليلها وتحديد حجم التحديات أن تحدد وتتوقع شدة الوباء دون التنبؤ بطفرة تطوره.

العلاقات الأمريكية– الأفريقية في فترة الثنائية القطبية للنظام الدولي

تعتبر إفريقيا خزان موارد ضخم لم يُكتشف بعد لذلك اتجهت أطماع الدول إليها وبالأخص الولايات المتحدة وبكثرة، لاسيما في العشرية الأخيرة، ومن هذا المنطلق من المهم دراسة العلاقات التاريخية بين الولايات المتحدة الأمريكية والقارة الإفريقية وتطبيقات الإستراتيجية الأمريكية في القارة وأبرز أهدافها. (2)

1 - د . مصطفى إبراهيم سليمان الشمري، مرجع سبق ذكره ص 71.

2 - www.democraticac.de/?p=2340 "الأستراتيجية الأمريكية اتجاه القارة الأفريقية "دراسة تحليلية (2020/11/02)

السياق التاريخي للعلاقات الأمريكية الإفريقية

يمكن تقسيم السياق التاريخي للسياسات الأمريكية اتجاه القارة الإفريقية إلى ثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى: منذ تأسيس دولة الولايات المتحدة خلال القرن 18م إلى الحرب العالمية الأولى سنة 1914م. وقد تميزت بضعف الارتباط بين الجانبين نتيجة لسياسة العزلة التي اتخذتها الولايات المتحد، إلا أن هذا لم يمنعها من القيام بمعاهدات مع دول إفريقية كمعاهدة سبتمبر 1795م بين الأسطول الجزائري، وبينها لحماية السفن التجارية الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط، كما أن الولايات المتحدة حاولت غزو شمال إفريقيا من خلال معركة طرابلس 1801م.

المرحلة الثانية :وتمتد منذ بداية الحرب العالمية الأولى إلى الخمسينيات، ويمكن القول أنها تعاملت مع القارة الإفريقية على أنها منطقة نفوذ لدول الاستعمار.[1]

المرحلة الثالثة :كانت في فترة الحرب الباردة، ومع اشتداد الاستقطاب بين المعسكرين، سعت فيها الولايات المتحدة لاحتواء الأنظمة في المنطقة مثل نظام الأبارتيد في جنوب إفريقيا، كما تعددت الزيارات الأمريكية للقارة، فكانت أول زيارة لرئيس أمريكي للقارة " فرانلكين روزفلت" بغامبيا والمغرب 1943م بعد حضوره مؤتمر الدار البيضاء وزيارة "جيمي كارتر" لليبريا ونيجيريا في 1978م.[2]

المرحلة الرابعة :بعد تفكك الاتحاد السوفييتي: وهي مرحلة توسيع النفوذ، حيث تعاملت الإدارة الأمريكية مع إفريقيا باعتبارها "المستقبل" لذلك فهي

1 - د . صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، **"العلاقات السودانية الأمريكية** "لبنان، المركز القومي لإنتاج الإعلامي،2005، ص189.

2 - المرجع نفسه ص 196.

تسعى بقوة لبناء محور (أديس أبابا/الو،م،أ) بالإضافة إلى 12 دولة أخرى مثل: جنوب إفريقيا، ليبيريا، نيجيريا، إثيوبيا، مصر.

تطبيقات الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا

في البداية لابد من أن نعلم أن صناع القرار الأمريكيين يرون إفريقيا هي "المستقبل" + "خزان موارد" + القابلية للاستعمار"، وبالتالي فإن استراتيجيتهم في التطبيق كما يلي:

أولا- الجانب السياسي العسكري:

تتمحور تطبيقات الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا في هذا الجانب في سياسة الإسقاط الرأسي، ودعم الأنظمة التي تراعي المصالح بغض النظر عن طبيعتها مثل نظام حسني مبارك في مصر، وزين العابدين في تونس.[1] ويمكن توضيح أهم محاور هذا الجانب كما يلي:

1-استخدام إسرائيل كوسيلة لتثبيت سياساتها في القارة لاسيما في الشرق الإفريقي، للتحكم في نهر النيل، ومنبع حياة أكبر الدول العربية مصر لإضعاف دولة من دول الطوق من جهة، ومن جهة أخرى تفتيت سلة الغذاء العربي السودان.

2-نشر بؤر التوتر في الدول التي لا تخدم مصالحها.

3-نشر المبادئ الديمقراطية والثقافة والتعليم على أسس براغماتية.

4-زرع قواعد عسكرية لحماية شبكة المصالح الأمريكية في المنطقة مثل: قاعدة طانطان في المغرب على المحيط الأطلسي وقاعدة مقديشو في الصومال.

5-إنشاء قوة مشتركة مع الدول الإفريقية.

6-بيع السلاح كونها اقتصاد قائم على الصناعة العسكرية.

1 - د . صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، مرجع سبق ذكره ص 199.

ثانيا- الجانب الاقتصادي:

1-زرع دويلات الشركات في المناطق التي ترى فيها مورد يحرك اقتصادها السيطرة على النفط خاصة أنه في إفريقيا هناك 21 دولة منتجة للنفط، و تسعة في آسيا وفي أوروبا و 10 في القارة الأمريكية.

2-الاستثمار لاسيما في الدول المركزية (المحورية) ومن ثم الانتقال إلى الدول الارتكازية كالدول الخليجية لتنفيذ سياساتها. [1]

3-سياسة المشروطية كورقة رابحة من خلال التأثير على المؤسسات الدولية الاقتصادية التي بدورها تؤثر على الدول الإفريقية، ولاسيما أن هذه الأخيرة غارقة في الديون.

ولما كانت الولايات المتحدة تسعى لإعادة الصياغة الجيوسياسية للمنطقة الأفريقية، والاستفادة بمقدرات المنطقة الطبيعية، في ظل التطورات العالمية الحالية التي فرضتها جائحة "كورونا"، وبعد نهجها لبرنامج الرؤى والسيناريوهات المستقبلية للقوى الدولية الفاعلة وجب على البلدان الأفريقية التركيز على ما يلي:[2]

- **الرؤية الاستشرافية الأولى:**" التحول من التبعية إلى السيادة": ويتحقق ذلك من خلال تطبيق الآليات التالية:

1-**الآلية الأولى:** ترتبط بالمنظور الأمني والسياسي: توسيع نطاق الدول الأفريقية لتشمل دولاً أخرى في القارة، وتفعيل دور الاتحاد الأفريقي في تنقية الأجواء في منطقة القرن الأفريقي، والعمل على إنهاء الخلافات، وفى نفس الوقت النظر في صياغة مبادرة تتضمن رؤية لنظام " إقليمي أمني لدول منطقة القرن الأفريقي" تُراعَى فيه علاقات دول منطقة القرن

1 - د . صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، مرجع سبق ذكره ص 199.
2 - المرجع نفسه، ص 201.

الأفريقي يبعضها البعض، ومع دول الجوار، على نحوٍ يتم بموجبه إنهاء حالة العداء، والتوجه نحو ترسيخ العلاقات على أسس من علاقات حسن الجوار وعدم التدخل في الشئون الداخلية والأمن المشترك. [1]

2-**الآلية الثانية:** ترتبط بالمنظور الاقتصادي: النظر في تكوين "هيئة إقليمية لدول القرن الأفريقي" تكون معنية بإدارة الموارد الطبيعية للدول، وإنشاء "منطقة إقليمية لوجستية"، والاستفادة من الخبرات المصرية في هذا الشأن، للاستفادة من الموقع اللوجستى والجيوبولوتيكى لدول المنطقة، وإقامة تجمع اقتصادي عربي أفريقي يضم دول المنطقة والدول العربية، للتحول نحو "الاقتصاد الأخضر "متخذاً من" الاقتصاد الأزرق" أساساً ومنطلقاً، في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030م، وبرنامج الاتحاد الأفريقي 2063م للتنمية المستدامة؛ حيث تمتلك المنطقة ثروات هائلة بما لديها من بحار ومحيطات وبحيرات وأنهار، وتتعزز فرص إقامة مثل هذه المنطقة، بما تشهده المنطقة من تطورات إيجابية سبقت الإشارة إليها.

- **الرؤية الاستشرافية الثانية:** "الانضباط – الإقليمية الشمولية": وتتمثل في الإجراءات شديدة المركزية والتقييد، أي: إعادة دور الدولة.
- **الرؤية الاستشرافية الثالثة:** "النمو المستمر": وهذه الرؤية لا تتحقق بمعزل عن الرؤية الأولى؛ حيث لا تستطيع دول المنطقة تحقيق ذلك إلا من خلال إحداث التنمية المستدامة التي تحققها الرؤية الأولى من خلال محورها الاقتصادي، والتي تتمكن الدول من خلالها إحداث التطور في المجال التكنولوجي، والصناعي بما يعطيها القدرة على

1 - د . صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، مرجع سبق ذكره ص 205.

الاحتفاظ بالبيانات والمعلومات وتحليلها وتحديد حجم التحديات أن تحدد وتتوقع الظواهر الغير طبيعية.

توجهات السياسة الخارجية الأمريكية حيال أفريقيا في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة

بعد انتهاء الحرب الباردة التفتت أنظار العالم إلى الولايات المتحدة الأمريكية لكونها القوة العالمية العظمى، وبالرغم من ظهور عدة تكتلات اقتصادية، والتي يمكن اعتبار البعض منها ندا لها، إلا أن المعالم السياسية لتلك الأدوار في النظام العالمي الجديد لم يتضح إلا بعد انتهاء الحرب الباردة، وبروز الولايات المتحدة كقطب متفرد في العلاقات الدولية. (1)

محددات السياسة الداخلية والخارجية الأمريكية في أفريقيا

أولا- المحددات الداخلية:

1- جماعة المصالح وجماعات قطاع العمال، الاتحادات العالمية، المنظمات الدينية، الجماعات الإيديولوجية، الجماعات العرقية، ومن الجدير بالذكر أن الجماعات العرقية قد زاد دورها في مجال السياسة الخارجية، وبعد انتهاء الحرب الباردة، كان من أهم سمات أسلوب الجماعات العرقية الفاعلة في مجال السياسة الخارجية هو الاحتماء بالرموز والقيم للضغط بشكل قوي، فضلا عن التهديد بتغير الولاء في فترة الانتخابات من حزب إلى آخر، ويتهم كثير من تلك الجماعات العرقية كالزنوج بقضايا أوطانهم الأصلية كالصراع من أجل الاستقلال السياسي لبلدانهم.

1- futureuae.com/ar/Mainpage/Item/6223-/المشاركة-البنّاءة-متطلبات-إعادة-انخراط-الولايات-المتحدة-في-أفريقيا

ثانيا- المحددات الخارجية:

وتنقسم المحددات الخارجية الخاصة بالأوضاع الخارجية إلى:

1- محددات دولية: تتمثل في الوجود الفرنسي في القارة حتى قبل بداية المنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

2-محددات إقليمية: منها القوى الإقليمية الأفريقية التي كانت يمكن أن تلعب دورا بالنسبة للقضايا الكبرى في القارة، مثل جنوب أفريقيا ومصر.

3-محددات داخلية خاصة بالدول الأفريقية: ظروف الدول الأفريقية ذاتها إذ كان من المتفق عليه أن مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان تشكل أحد المحددات السياسية للسياسات الخارجية الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فإن الممارسات الأمريكية على مستوى الحركات السياسة تطرح أكثر من علامة استفهام، وهنا يمكن الإشارة إلى الفجوة بين النظرية والتطبيق في السلوك في فترة ما بعد الحرب الباردة للسياسة الخارجية الأمريكية. [1]

فقد بات واضحا أن الولايات المتحدة والدول الغربية تركز على الربط بين المساعدات والقروض وبين الأخذ بعملية التحول الديمقراطية، التي تتضمن التعددية الحزبية وحقوق الإنسان، وتطرح الحالة الأفريقية المثال الواضح بهذا الخصوص، غير أن أحداث 11سبتمبر 2001، لم تقتصر تأثيراتها على القدرات والقوة الأمريكية والاقتصادية فقط، بل إلى قيمها ومبادئها الديمقراطية، التي ارتبطت ببروز الولايات المتحدة الأمريكية على المسرح الدولي، ولعبت هذه الأحداث دورا مؤثرا وسلبيا في المواقف الأمريكية حول حقوق الإنسان.

1 - د . نعوم شقير، **جغرافيا وتاريخ السودان** الخرطوم، دار عزة، الطبعة الأولى،2007.ص 77.

خضعت السياسة الأفريقية للولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لعملية تقويم وإعادة ترتيبها لأولوياتها وأهدافها، ولا يخفى أن عملية التقويم والتمحيص تلك دفعت إليها مجموعة من العوامل والمتغيرات لعل من أبرزها: ازدياد أهمية المرتكزات الاستراتيجية التي تقوم عليها العلاقات الأمريكية الأفريقية في عصر العولمة الأمريكية، فالمحددات الثابتة مثل الموقع الاستراتيجي للقارة، والثروات الطبيعية، وخطوط التجارة، تدفع دوما إلى التأكيد على أهمية أفريقيا في منظومة السياسة الكونية للولايات المتحدة. (1)

كذلك من المحددات تغير الصورة الذهنية الخاصة بأفريقيا، والتي ظلت مسيطرة فترة طويلة حيث طرأ تغير ملموس فيما يتعلق بسياسات التحرر الاقتصادي، وهذا بالقطع من وجهة النظر الأمريكية، أضف إلى ذلك فقد وصل إلى السلطة عدد من القيادات الجديدة التي حاولت أن تدعم أواصر العلاقة مع الولايات المتحدة، وقد واكب ذلك تزايد الاهتمام الأمريكي بغزو الأسواق التي تضم نحو سبعمائة مليون نسمة.

وكذلك تغير الرؤى والتصورات في الإدارة الأمريكية بشأن المشكلات والصراعات التي تعانى منها مناطق معينة في أفريقيا مثل الجنوب الأفريقي، ومنطقة البحيرات العظمى، وشرق أفريقيا، فقد أدركت بعض مراكز صنع القرار الأمريكي أهمية تحقيق الاستقرار والأمن وتدعيم فرص النمو الاقتصادي في أفريقيا، بما يخدم المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة.(2)

1 - د. عبد الله نقرش، **السلوك الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر، مجلة المستقبل العربي**، العدد 286 ,بيروت، 2002، ص32.

2 - د. عبد الله نقرش، مرجع سبق ذكره ص 36.

طبيعة الشراكة الأمريكية الأفريقية

أولا- أهداف التوجه الأمريكي الجديد في أفريقيا

تم إعادة تقويم السياسة الفرنسية في أفريقيا حيث أضحت الحكومة الفرنسية تسعى إلى انتهاج سياسة أكثر قارية، وهو ما تمثل في اجتماعات القمة الفرنسية الأفريقية الفرانكوفونية التي أصبحت تضم دولا غير ناطقة بالفرنسية في نفس الوقت الذى اقتنعت فيه الإدارة الأمريكية بأن سياسة المساعدات التي تنتهجها القوى الأوروبية الكبرى قد أخفقت، لكن ما هي أهداف التوجه الأمريكي الجديد في أفريقيا؟ نستطيع من خلال تحليل الخطاب السياسي لكبار المسئولين في الإدارة الأمريكية أن نشير إلى هدفين رئيسيين وهما:

الهدف الأول: ويتمثل في دفع عملية الاندماج الأفريقي في الاقتصاد العالمي، ولدعم هذه الغاية فإن الإدارة الأمريكية تعمل على ثلاثة محاور دولية أساسية هي: [1]

1-تطبيق مفاهيم الشراكة الأمريكية الأفريقية التي تقوم على إنهاء مرحلة المساعدات المالية وإحلال مرحلة التبادل التجاري محلها، إضافة إلى تشجيع الاستثمارات الأمريكية في القارة.

2-دعم النظم التي تأخذ بمفاهيم التحول الديموقراطي، وفقا للتصور الأمريكي ولاسيما في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للمصالح الأمريكية في القارة.

3-العمل على منع الصراعات، وإنهاء حروب التطهير العرقي، بما يحقق الأمن والاستقرار وفقا لمنظور المصلحة القومية الأمريكية .

1 - المرجع نفسه، ص 39.

الهدف الثاني: ويتمثل في حماية المصالح الأمريكية الحيوية، ولاسيما الاعتبارات الأمنية، وعليه فإن الإدارة الأمريكية تولى اهتماما كبيرا بقضايا انتشار الأسلحة، ودعم بعض الدول لأنشطة تقع في إطار التصور الأمريكي للإرهاب، وثمة قضايا أخرى محل اهتمام أمريكي مثل تدفق المخدرات، والجريمة الدولية، وانهيار البيئة، ومن اللافت للنظر حقا أن مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية للشئون الأفريقية السيدة "سوزان رايس" Suzan Rice قد أكدت على أن جولات أولبرايت في أفريقيا تسعى إلى تقويم المبادرات والسياسات الأفريقية على ضوء الهدفين السابقين. (1)

ثانيا- مجالات التوجه الأمريكي الجديد في أفريقيا

يمكن إبراز أهم ملامح السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا في ثلاثة مجالات أساسية تشتمل على القضايا الأمريكية الكبرى في أفريقيا وذلك على النحو التالي:

1-المجال الاقتصادي: يمكن تلمس أهداف التحرك الاقتصادي الأمريكي الجديد في أفريقيا من خلال التقرير الذي صدر في منتصف عام 1997 بعنوانه: تعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع أفريقيا، حيث أعده فريق مستقل من الخبراء بتكليف من مجلس العلاقات الخارجية، وقد أوصى التقرير بأن تكون الولايات المتحدة في مقدمة الدول الصناعية الكبرى التي تستفيد من الفرص الجديدة في أفريقيا، واستنادا إلى ذلك عملت الإدارة الأمريكية بدأب شديد على إدماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي من خلال:

1 - د . عبد الله نقرش، مرجع سبق ذكره، ص41.

- تشجيع الدول الأفريقية على انتهاج سياسات اقتصادية ناجحة، وهو الأمر الذى يحقق نمط التنمية المستدامة، بما يخلق في النهاية فرصا أفضل للتجارة والاستثمارات الأمريكية في القارة.
- قانون النمو والفرص في أفريقيا، وهو الذى وافق عليه الكونجرس في إطار تحقيق الرؤية الأمريكية الجديدة حول أفريقيا، ويعد هذا القانون منافسا لاتفاقية لومى Lome المبرمة بين دول الاتحاد الأوروبي ومنطقتي الكاريبي والباسيفيكي. (1)
- سياسة المساعدات الأمريكية تجاه أفريقيا: إذ لا يخفى أن الرؤية الأمريكية الجديدة التي ترفع شعار التجارة بدلا من المساعدات لا تعنى إلغاء أو تخفيض المساعدات الأمريكية المقدمة للقارة، ولكنها تركز على مبدأ المساعدة من أجل دعم جهود الإصلاح الاقتصادي والسياسي، حسب المتطلبات في المنطقة.(2)
- الاستفادة من التجمعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا مثل جماعة تنمية الجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا.

2-المجال الأمني: إذ يعد هذا المجال من أبرز ملامح السياسة الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا ويمكن أن نشير في هذا الخصوص إلى المرتكزات الآتية:

- تحقيق الاستقرار والسيطرة الأمنية في منطقتين على جانب كبير من الأهمية، وهما منطقة البحيرات العظمى، ومنطقة القرن الأفريقي الكبير، مع الاعتماد على قيادات أفريقية جديدة تتسم بولائها الواضح للولايات المتحدة. (3)

1 - د . عبد الله نقرش، مرجع سبق ذكره، ص51.
2 - المرجع نفسه، ص 56.
3 - د . عبد الله نقرش، مرجع سابق، ص55.

ولا يخفى أن هذه السياسة تسعى كذلك إلى محاصرة النظم الأفريقية المعادية لأمريكا مثل السودان وليبيا، ومن المؤشرات التي تؤكد هذا التوجه الأمريكي أن وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "أولبرايت" وضعت على قائمة زيارتها الأفريقية في أكتوبر 1999م الاجتماع بأركان المعارضة السودانية، وعلى رأسهم "جون جارانج" زعيم الفيصل الرئيسي في حركة التمرد السودانية، وكذلك التنسيق مع المبعوث الأمريكي للسودان هاري جونسون Harry Johnston .

الفصل الثالث

التنافس الأمريكي- الدولي على القارة الأفريقية

في ضوء الحالة السودانية

الفصل الثالث

التنافس الأمريكي- الدولي على القارة الأفريقية في ضوء الحالة السودانية

تمهيد

كانت القارة الأفريقية محلاً للمنافسة بين القوى الدولية الكبرى لعهود طويلة، فقد بدأ الاحتكاك الأوروبي بأفريقيا عن طريق المستكشفين والتجار والبعثات التبشيرية منذ القرن الخامس عشر، حيث أبحرت السفن البرتغالية إلى سواحل غرب أفريقيا، وأنشأ البرتغاليون عدداً من الحصون الساحلية مارسوا من خلالها تجارة مربحة في الذهب والعاج والعبيد.

القارة الأفريقية هي ثاني أكبر قارات العالم من حيث المساحة وعدد السكان، تأتي في المرتبة الثانية بعد آسيا. تبلغ مساحتها 30,2 مليون كيلومتر مربع 11,7مليون ميل مربع، وتتضمن هذه المساحة الجزر المجاورة، وهي تغطي 6% من إجمالي مساحة سطح الأرض، وتشغل 20,4% من إجمالي مساحة اليابسة. يبلغ عدد سكان أفريقيا 1,2 مليار نسمة (وفقاً لتقديرات 2016) يعيشون في 61 إقليماً، وتبلغ نسبتهم حوالي 14,8% من سكان العالم

وفي أواخر القرن التاسع عشر تدافعت القوى الأوروبية للسيطرة على القارة الأفريقية، فيما أطلق عليه "التكالب الاستعماري على أفريقيا" والذي كرسه مؤتمر برلين 1884م بوضع القواعد العامة لتأسيس مناطق الهيمنة للقوى الأوروبية الرئيسية (بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، ألمانيا) في القارة الأفريقية.

وتعود جذور الاحتكاك الأوروبي بأفريقيا لزمن المستكشفين والتجار والبعثات التبشيرية، حيث أبحرت السفن البرتغالية إلى سواحل غرب أفريقيا عام 1418م وصولا إلى منطقة الغابات المطيرة، وقد أنشأ البرتغاليون

عدداً من الحصون الساحلية، مارسوا من خلالها تجارة مربحة في الذهب والعاج، وكذلك العبيد وخصوصاً خلال القرن السابع عشر [1].

سوف يبحث هذا الفصل التنافس الأمريكي– الدولي على القارة الأفريقية في ضوء الحالة السودانية حيث تظافرت عدة عوامل ومعطيات أدت لزيادة الأهمية الاستراتيجية لدولة السودان، وعززت مكانة هذا البلد في خضم مساعي القوى الدولية المتنافسة لتحقيق العديد من أهدافها ومصالحها الحيوية في منطقتي البحر الأحمر وشرق أفريقيا.

التنافس الأمريكي – الفرنسي

لقد صورت القوى الأوروبية رسالتها ومهمتها على أنها تهدف إلى نشر الحضارة والمدنية في كافة مناطق العالم المتخلف ومنها أفريقيا، إلا أن هذا الاستعمار كان السبب الحقيقي لتخلف القارة؛ حيث استنزف مواردها الطبيعية ووجهها لخدمة الاقتصاد الأوروبي.[2] في المقابل يمكن القول بأن التفوق الأمريكي لا يتعلق فقط بالقوة العسكرية الضخمة وباتساع السيطرة الجغرافية، ولكن ايضا بالسيطرة المطلقة عل الشبكات الاقتصادية وتدفق الأموال والتجديد التكنولوجي والمبادلات التجارية والتوسع ،أو الإشعاع المادي عل كل صعيد وهو ما يُسميه انياسيو رامونية تنميط الثقافة الاستهلاكية[3].

1 - المتغيرات الدولية وأثرها على الواقع الإقليمي للقارة الأفريقية 2023 -https://apa-inter.com/post.php?id=4865.

2 -نيفين حليم، **التنافس الدولي لكسب النفوذ في أفريقيا**، جامعة القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2000م، ص 49 – 53.

3 - المتغيرات الدولية وأثرها على الواقع الإقليمي للقارة الأفريقية 2023 -https://apa-inter.com/post.php?id=4865.

الهيمنة الغربية ومحاولة استقطاب الدول الأفريقية

في أواخر خمسينيات وستينيات القرن العشرين بدأت الدول الأفريقية تحصل على استقلالها تباعاً، ورغم تراجع أهمية ومكانة القوى الأوروبية التقليدية التي كانت تسيطر على أفريقيا إلا أن التنافس الدولي في القارة استمر مع تغير الفاعلين الرئيسيين. (1)

ففي ظل نظام القطبية الثنائية الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية حلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق محل القوى الأوروبية التقليدية مع اعتراف الولايات المتحدة بمصالح تلك القوى التقليدية في القارة الأفريقية؛ فقد انتقل الصراع بين القطبين في مرحلة الحرب الباردة إلى الساحة الأفريقية، ولكن اهتمام القطبين بالقارة في تلك الفترة تركز على محاولة استقطاب الدول الأفريقية بهدف العمل على زيادة كل طرف لنفوذه واحتواء الطرف المضاد.

ومع نهاية الحرب الباردة ظهرت عدة مؤشرات ودلائل على تراجع الأهمية الاستراتيجية للقارة الأفريقية، وظهر اتجاه بارز في أدبيات العلاقات الدولية يؤكد أن القارة الأفريقية لم تعد تحتل أهمية كبيرة للدول الكبرى الأوروبية، أو للولايات المتحدة الأمريكية مستنداً في ذلك إلى تناقص معدلات المعونات، والقروض الموجهة من تلك القوى إلى القارة الأفريقية، أو الربط بين تقديم المعونات، وبين مدى التزام الدول الأفريقية بالتحول الديمقراطي، واحترام حقوق الإنسان، فيما أصبح يعرف باسم: "المشروطية السياسية"، وفي الوقت نفسه أدى بروز دول أوروبا الشرقية واتباعها نهج الإصلاح الاقتصادي إلى لفت انتباه القوى الكبرى إلى هذه

1 - المرجع نفسه، ص 59.

الدول، وتخصيص قدر متزايد من المعونات والقروض إليها على حساب المعونات والقروض الموجهة إلى الدول الأفريقية. [1]

وبذلك فإن القارة الأفريقية تضاءلت أهميتها على المستوى الجيوبوليتيكي؛ حيث تراجعت أهميتها الاستراتيجية كمسرح للصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، كما تراجعت أهميتها تنموياً؛ حيث عاد مركز الثقل إلى دول وسط وشرق أوروبا باعتبارها تمتلك بنية أساسية اقتصادية مناسبة إلى حد بعيد لعمليات التحول نحو الليبرالية واقتصاد السوق. ولكن مع منتصف التسعينيات بدأ اتجاه تهميش القارة الأفريقية في التراجع؛ حيث برز التنافس الاقتصادي بين القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة وفرنسا في القارة.

فإذا كانت الأهمية السياسية والعسكرية للقارة الأفريقية قد تراجعت بعد انتهاء الحرب الباردة إلا أن القوى الكبرى عاودت الاهتمام بالقارة اقتصادياً منذ منتصف التسعينيات. ومن ثم كان انتهاء الحرب الباردة دافعاً لتغير صور ومظاهر الاهتمام بالقارة مع دخول عناصر جديدة اهتمت بالتواجد الاقتصادي في القارة الصين، واليابان، وغيرهما. [2]

ويقتضي التعرف على أبعاد ومظاهر التنافس الدولي في أفريقيا في فترة ما بعد الحرب الباردة تحليل أهداف ومصالح وأدوات القوى الكبرى الأساسية الفاعلة على الساحة الأفريقية.

إن السياسة الأمريكية في أفريقيا في فترة الحرب الباردة لم تكن الديبلوماسية الأمريكية جادة في التدخل في القضايا الأفريقية بشكل مباشر، وكانت تركز في سياستها تجاه أفريقيا على تحقيق أربعة أهداف رئيسية

1 - نيفين حليم، مرجع سبق ذكره ص 63.
1 -نيفين حليم، مرجع سبق ذكره، ص 67.

هي :احتواء المد الشيوعي، حماية خطوط التجارة البحرية، الوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام، ودعم ونشر القيم الليبرالية الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان. إلا أن المتغيرات الدولية الجديدة وقيادة النظام أحادي القطبية أدى إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو أفريقيا، وإعادة ترتيب أولوياتها وأهدافها.

الأهداف والمصالح الأمريكية والفرنسية في القارة الأفريقية

ترتبط السياسة الأمريكية في أفريقيا بعدة مصالح فمن الناحية الاقتصادية تهدف الولايات المتحدة إلى فتح أسواق جديدة في مناطق مختلفة من العالم، ومن أبرزها القارة الأفريقية، التي تتسم بوجود فرص هائلة للاستثمار، وأسواق مفتوحة للمنتجات الأمريكية، يؤيدها في ذلك الشركات الأمريكية الهادفة إلى توسيع نطاق الاستثمارات الخارجية، وفتح الأسواق الأفريقية الواسعة أمام السلع الأمريكية. [1]

ويمكن تلمُّس أهداف التحرك الاقتصادي الأمريكي في أفريقيا من خلال التقرير الذي صدر عن مجلس العلاقات الخارجية في منتصف عام 1997م بعنوان: "تعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع أفريقيا" والذي أوصى بأن تكون الولايات المتحدة في مقدمة الدول الصناعية الكبرى التي تستفيد من الفرص الجديدة في أفريقيا.

واستناداً إلى ذلك عملت الإدارة الأمريكية السابقة للرئيس كلينتون على تطوير التجارة الأفريقية وبرامج التنمية الاقتصادية، وهو ما اتضح من خلال عدة مؤشرات أهمها زيارة الرئيس كلينتون إلى القارة الأفريقية عام 1998م؛ حيث أطلق خلال زيارته مبدأ أو شعار : "التجارة لا

1- د. حمدي عبد الرحمن، **قضايا في النظم السياسية الأفريقية**، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي، 1998م، ص 51 .

المساعدات كسبيل إلى ازدهار القارة"، وقد جاء إعلان هذا الشعار في إطار سعي إدارة الرئيس الأمريكي السابق إلى تأسيس شراكة أمريكية أفريقية جديدة، تكرست فيها مع الإدارة الأمريكية الجديدة، بعد موافقة الكونجرس على قانون النمو والفرص في أفريقيا، الذي يقوم على دعم الدول الأفريقية بالمساعدات الاقتصادية، وفتح الأسواق الأمريكية أمام سلع. [1] ومنتجات دول القارة بشرط نجاح هذه الدول في تحقيق بعض الشروط المتعلقة بالديمقراطية والتحرر الاقتصادي. [2]

ولا شك أن تحقيق الأهداف الاقتصادية الأمريكية في القارة الأفريقية يتطلب تنافساً حاداً مع الدول الأوروبية التي سيطرت على الثروات والموارد الطبيعية للقارة لعهود طويلة؛ وخاصة أن الولايات المتحدة تسعى إلى تغيير نسب التبادل التجاري بين أفريقيا والعالم الخارجي لصالحها، وهي النسب التي تحتل فيها الدول الأوروبية النصيب الأكبر، ومن الناحية السياسية ترفع الولايات المتحدة مبدأي :الديمقراطية، وحقوق الإنسان كركيزتين أساسيتين للسياسة الخارجية الأفريقية؛ إلا أن مثل هذه المبادئ مجرد أداة تستغلها السياسة الأمريكية لتحقيق مصالحها وليست أهدافا تسعى إلى تحقيقها في حقيقة الأمر.

فالمصالح الأمريكية تتجه في بُعدها السياسي إلى تطوير العلاقات مع دول القارة الأفريقية بما يخدم ويعزز المصالح الأمريكية الحيوية في القارة، وتتعامل مع هدف تشجيع الديمقراطية لدى النظم الأفريقية الحاكمة بمبدأ النسبية؛ حيث ترتبط بمدى الاهتمام الأمريكي بحالة كل نظام سياسي على حدة تبعاً لطبيعة المصالح التي قد تختلف من دولة إلى أخرى. كما

1 - د. حمدي عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره ص 78.

2 - د . هاني رسلان، **أبعاد التغير في السياسة الأمريكية تجاه السودان**، السياسة الدولية، العدد 149، يوليو 2002م، ص 132 .

تهدف الولايات المتحدة بالأساس في علاقتها مع أفريقيا إلى الحد من النفوذ الأوروبي، والانفراد بالنفوذ في القارة من أجل الحفاظ على الزعامة العالمية.

وفي سبيل تحقيق تلك الأهداف السياسية تعمل الولايات المتحدة على تشكيل نخب جديدة في أفريقيا موالية للغرب عموماً وللولايات المتحدة بشكل خاص، وهم من تسميهم الولايات المتحدة بالقادة الجدد في أفريقيا أمثال "ميليس زيناوي" في أثيوبيا، و"أسياسي أفورقى" في إرتريا، و"يوري موسيفيني" في أوغندا. [1]

ومن الناحية العسكرية والأمنية تسعى الولايات المتحدة إلى تحسين قدرة القارة على التعامل مع المشكلات الأمنية المؤثرة على الأمن العالمي بصفة عامة، وعلى الأمن الأمريكي بصفة خاصة، وأهمها الإرهاب، كما تسعى إلى دعم الحلول السلمية للنزاعات المسلحة في القارة في مناطق البحيرات العظمى، والقرن الأفريقي وجنوب السودان بشكل يحقق مصالحها، وفي هذا الإطار بادرت الولايات المتحدة بتشكيل قوة تدخل أفريقية لمواجهة الأزمات استناداً إلى المبادرة الخاصة بمواجهة الأزمات الأفريقية. بالإضافة إلى ذلك تركيز الولايات المتحدة على قضايا الإسلام السياسي في القارة؛ وخاصة بعد تفجير سفارتيها في كينيا وتنزانيا.[2]

فيما تعتبر فرنسا الدولة الأوروبية الأولى من حيث قوة نفوذها وقدرتها على الحركة والفعل في الساحة الأفريقية؛ حتى قيل إن أفريقيا تمثل أحد عوامل ثلاثة لمكانة فرنسا الدولية بجانب مقعدها الدائم في مجلس الأمن والقدرة النووية. وقد حافظت فرنسا على علاقاتها بالدول الأفريقية

1- د . راوية توفيق، **المشروطية السياسية والتحول الديمقراطي في أفريقيا**، جامعة القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، سلسلة دراسات مصرية أفريقية، العدد 6، مارس 2002م،ص 37.
2- د . حمدي عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره ص 78.

التي استقلت عنها نتيجة لسياسة تعاونية محكمة ودقيقة طبقتها مع هذه الدول في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية.

ومنذ انتهاء الحرب الباردة تأثر النفوذ الفرنسي في أفريقيا نتيجة عدة اعتبارات أهمها :انخفاض الأهمية الاستراتيجية لأفريقيا لدى القوى الغربية بصفة عامة، والنشاط الأمريكي المتزايد المنافس لفرنسا في القارة الأفريقية. (1)

وتتشعب المصالح الفرنسية في القارة ما بين مصالح اقتصادية وسياسية واستراتيجية أمنية، فمن الناحية الاقتصادية تتركز المصالح الفرنسية في القارة في البحث عن أسواق لتصريف المنتجات والسلع الفرنسية المصنعة والحصول على مواد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية؛ خاصة أن فرنسا تعاني نقصاً في هذه المواد داخل أراضيها.

وقد استطاعت فرنسا تدعيم وجودها الاقتصادي في القارة الأفريقية من خلال العديد من الآليات، ومن أهمها التجارة البينية؛ فما زالت فرنسا المستورد الأول للمواد الخام والمصدر الأول للسلع المصنعة في بعض الدول الفرانكفونية، والاستثمارات التي تعتبر من أهم الاستثمارات الأجنبية في بعض الدول الفرانكفونية كوت ديفوار والجابون، وإنشاء شبكة مواصلات واسعة تربط بين الأجزاء المختلفة للقارة الأفريقية، وبين هذه الأجزاء وفرنسا، بالإضافة إلى منطقة الفرنك الفرنسي التي ترتبط بها ست عشرة دولة من غرب ووسط أفريقيا، وتتيح لمواطني هذه الدول التعامل بالعملة الفرنسية.

وكانت فرنسا في فترة الحرب الباردة تركز على تحقيق هذا الهدف؛ إذ أدركت أن المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي سيكون مجالها

1- راوية توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 42.

الرئيسي أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، ومن ثم يصبح المجال الدولي الوحيد الذي يمكن أن يظل مفتوحاً أمام النفوذ الفرنسي بعيداً عن المنافسة مع الدولتين العظميين هو القارة الأفريقية. [1]

إلا أنه مع انتهاء الحرب الباردة تراجعت الأهمية الاقتصادية لأفريقيا عند صانع القرار السياسي في فرنسا، ولم تعد أفريقيا تمثل اهتماماً اقتصادياً أولياً حتى أصبحت أفريقيا تعتمد على أقل من 5% من نسبة التجارة الفرنسية؛ كما لم تعد تستقبل سوى أقل من 20% من حجم الاستثمارات الفرنسية المباشرة في العالم.

ومن الناحية السياسية تهدف فرنسا إلى تحويل الفرانكفونية من تجمع ثقافيإلى حركة سياسية لإنشاء تجمع سياسي فرانكفوني في أفريقيا له صوت سياسي يؤخذ به في الساحة الدولية، وهو ما يعني إنشاء تيار سياسي مناهض للتيار الأنجلوسكسوني- الأمريكي تجتمع تحت مظلته جميع الدول الهادفة إلى الحد من الهيمنة الأمريكية، كما تسعى فرنسا في هذا الإطار إلى الحفاظ على استقرار الأنظمة الأفريقية.

الدور البريطاني

أتت الجولة التي قام بها وزير الخارجية البريطاني "دومينيك راب" في منطقة القرن الإفريقي، يناير/كانون الثاني 2021، وشملت السودان وكينيا وإثيوبيا، لتعكِسَ طبيعة التوجهات البريطانية الجديدة، واتساع حركتها الرامية إلى تعظيم نفوذها في أفريقيا، وإيجاد موطئ قدم مهم لها هناك، كجزء من رؤيتها العالمية عقب الخروج من الاتحاد الأوروبي "بريكست".

1 -راوية توفيق، **مرجع** سبق ذكره، ص 44.

رؤية بريطانيا لتواجدها بأفريقيا وتحقيق مصالحها

تعتمد بريطانيا في تطوير علاقاتها مع دول الإفريقية على عدد من المداخل/الركائز والأدوات التي تعزز مصالحها الاستراتيجية هناك، وفي الوقت نفسه يواجهها بعض التحديات التي تشكل ضغطاً على التحركات البريطانية في المنطقة مثل تنامي النفوذ الدولي للقوى المُنافسة، والتهديدات الأمنية الإرهابية المتعاظمة. [1]

1- المصالح السياسية : تسعى بريطانيا إلى تعزيز نفوذها السياسي والدبلوماسي في المنطقة، وخلق منطقة نفوذ جديدة تعوّض بها خروجها من الاتحاد الأوروبي، الذي لا يمثل انسحاباً من العالم، بقدر ما يعني زيادة الانفتاح على مناطق جديدة، لا سيما في إفريقيا. كما تسعى لضمان كتلة تصويتية للدفاع عن قضاياها في المحافل الدولية لتعويض كتلة الاتحاد الأوروبي، مما يعزز مكانتها الدولية. وتعكس جولات وتحركات المسؤولين البريطانيين خلال الفترة الأخيرة في بعض دول المنطقة مثل السودان والصومال وكينيا وإثيوبيا اهتماماً ملحوظاً بشأن توسيع قاعدة الحضور البريطاني السياسي والديبلوماسي بالمنطقة في ظل التزاحم والتنافس الدولي والإقليمي عليها. [2]

2- المصالح الاقتصادية : تتطلع بريطانيا للاحتفاظ بقوتها على خارطة الاقتصاد العالمي من خلال نسْج شبكة تحالفات اقتصادية، وبناء شراكات تجارية قوية مع دول إفريقيا في مجالات مختلفة، مثل البنية التحتية والطاقة المتجددة والتكنولوجيا، وفتْح أسواق جديدة في دول القرن الإفريقي بديلة عن أسواق الاتحاد الأوروبي، والاستفادة من الكثافة

1 - د .حسن الحاج علي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 230.
2 - د .حسن الحاج علي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 233.

السكانية والثروات والموارد الطبيعية التي تتمتع بها دولها، واستكشاف الفرص الاقتصادية ورفع معدلات حجم التبادل التجاري، وتوسيع الاستثمارات المتنوعة في دول القرن الإفريقي، وتأمين اتفاقات تجارية ثنائية وجماعية معها، وإبراز مكانتها بوصفها شريكاً جديداً للدول الإفريقية، ويعزز ذلك المساعي البريطانية لاحتلال مرتبة أكبر مستثمر أجنبي في إفريقيا من بين دول "مجموعة السبع" الصناعيةG7 خلال السنوات القليلة المقبلة. (1)

3-المصالح الأمنية : تسعى بريطانيا إلى حماية مصالحها الاستراتيجية في أفريقيا من خلال الاحتفاظ بميزة الوجود العسكري في عدة دول بالمنطقة مثل كينيا والصومال وجيبوتي، والبحث عن قواعد عسكرية جديدة هناك. كما تحاول بريطانيا خلْق شرعية لها ونفوذ بين دول المنطقة من خلال السعي لمنع نشوب الصراعات وتسويتها، وحل الخلافات بينها وحفظ الأمن الإقليمي، ولعب دور مهم في الحرب على الإرهاب والتنظيمات الإرهابية، وتقديم نفسها شريكاً دولياً مهماً في هذا المجال، خاصة في ضوء التراجع النسبي للحضور العسكري الأمريكي عقب الانسحاب من الصومال، يناير/كانون الثاني 2021، وذلك عبر تقديم التدريب العسكري والمساعدات المادية واللوجستية لبعض جيوش المنطقة، وهو أمرٌ يضمن لها كذلك فتح أسواق جديدة أمام الصناعات العسكرية البريطانية. (2)

1 - UK Fears Losing Their Indian Ocean Military Base In Mauritius To China?, Eurasian Times, , available at: https://bit.ly/3b3xnN3

2- UK Defence Secretary visits Kenya and Somalia to discuss Al Shabaab, Defence Web, Available at: https://bit.ly/3b2JPww

4-المصالح الاستراتيجية : تبدو رغبة بريطانيا في تعزيز حضورها بالمنطقة مدفوعة بأهداف جيوستراتيجية منها مدّ نفوذها إلى إفريقيا عقب "البريكست" والسعي لموازنة النفوذ الغربي في المنطقة في ظل سياق تنافس دولي محتدم، يشمل عدد من القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا وفرنسا والهند وتركيا، فضلاً عن مواجهة تهديد تصاعد النفوذ الصيني في القرن الإفريقي والمحيط الهندي، خاصة في ظل قلق بريطانيا من سيطرة بكين على القاعدة العسكرية البريطانية في موريشيوس Chagos عقب تفعيل القرار القضائي الأممي، الصادر العام 2019م، بعدم قانونية الاحتلال البريطاني لتلك الجزر، وهو ما يهدد مصالح بريطانيا وحلف الناتو بخسارة موطئ قدم مهم في المحيط الهندي.

وتشمل المصالح الاستراتيجية البريطانية أيضاً ضمان تأمين مضيق باب المندب والبحر الأحمر من التهديدات الأمنية وتمركز قواتها هناك، والقرب من مسرح الأحداث في عدد من المناطق التي تشهد بعض الصراعات والتنافسات، مثل البحر الأحمر والمحيط الهندي والشرق الأوسط والخليج العربي والبحر المتوسط، وقد يدفع ذلك لندن لإيجاد موطئ قدم عبر محاولة تأسيس قواعد عسكرية جديدة في أفريقيا، بهدف ضمان نشر البحرية البريطانية هناك، والتصدي لموجات الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، والتي تنطلق من بعض دول المنطقة مثل إريتريا وإثيوبيا، بالإضافة إلى اهتمامها بمسألة التغير المناخي باعتبارها أمراً حيوياً للأمن والتنمية المستدامة في شرق إفريقيا والقرن الإفريقي. [1]

1 - د .حسن الحاج علي أحمد، مرجع سبق ذكره ص 237.

وعلاوة على ذلك، تعمل بريطانيا على تأمين الحصول على النفط، إذ تحصل على نحو 90% من إيراداتها من النفط من منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، وتدفع الاستكشافات النفطية الجديدة في القرن الإفريقي الشركات النفطية البريطانية للتوجه نحو المنطقة بهدف الحصول على امتيازات التنقيب.

مداخل الاهتمام البريطاني وركائزه

تتمثل أبرز مداخل الاهتمام البريطاني المتنامي وركائز حركته في أفريقيا، في الآتي:

1- المدخل السياسي والديبلوماسي : تحرص بريطانيا على فتح قنوات اتصال مع دول القرن الإفريقي، سعياً إلى بناء علاقات قوية تمثل مدخلاً لنفوذ بريطاني قوي في المنطقة، وهو ما عبرت عنه جولة الوزير "راب" إلى المنطقة، يناير، كانون الثاني 2021م، والتي شملت السودان وإثيوبيا وكينيا، وسط دعوات من البرلمان البريطاني، أكتوبر/تشرين الأول 2020م، بضرورة تطوير العلاقات مع دول المنطقة، لا سيما السودان. [1]

كما تستهدف بريطانيا من محاولات تفعيل انخراطها في المنطقة تسوية بعض الأزمات الإقليمية والحيلولة دون تفاقمها، تعزيز نفوذها من ناحية، ومن ناحية ثانية تفادي التهديدات المترتبة على احتمال نشوب حروب محتملة، مثل ملف "سد النهضة" بين مصر والسودان وإثيوبيا، وقد تجلى ذلك في دعوة لندن لإجراء خطوات إيجابية بشأن تحريك الركود والاستقطاب في المشهد السياسي الصومالي، ومحاولة التوصل لاتفاق حول طبيعة النموذج الانتخابي لإجراء الانتخابات العامة، والحرص على

1 - د .حسن الحاج علي أحمد. مرجع سبق ذكره ص 239

حل النزاع الحدودي بين السودان وإثيوبيا سلمياً، ومطالبة الحكومة الفيدرالية الإثيوبية بإنهاء القتال في إقليم تيغراي شمالي البلاد، الذي اندلع في نوفمبر/تشرين الثاني 2020م، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين، فضلاً عن الحياد في النزاع الحدودي المائي بين الجانبين الصومالي والكيني[1].

2-المدخل الاقتصادي : تعمل بريطانيا على بناء روابط تجارية مع شركاء جدد لتعويض الركود الذي أصاب وارداتها وصادراتها بسبب "البريكست" وجائحة "كوفيد – 19" التي أبرزت أهمية التعاون الدولي في الوقت الذي تُعيد فيه بريطانيا تشكيل علاقاتها التجارية والاستثمارية مع البلدان الإفريقية. [2]

ويعزز ذلك أن هناك 10 دول إفريقية من أسرع الاقتصادات نمواً منها إثيوبيا ورواندا. وترغب بريطانيا في أن تكون المستثمر الرئيس لإفريقيا من بين مجموعة السبع الصناعية بحلول 2022م، إذ تعد خامس أكبر مُصدِّر للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا بعد الصين وفرنسا والولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة، وتركز استثماراتها بشكل كبير على الصناعات الاستخراجية والموارد الطبيعية. وقد بلغ حجم التجارة الثنائية بين بريطانيا وإفريقيا حوالي 35 مليار جنيه إسترليني، العام 2019م، ووصل حجم الاستثمار المباشر نحو 50.6 مليار جنيه إسترليني في نفس العام، حيث بلغ حجم التجارة بين بريطانيا وكينيا نحو 742 مليون دولار، و91 مليون دولار بالنسبة لأوغندا، و231 مليون دولار بالنسبة لتنزانيا خلال العام 2019م.

1 - د . كمال عبد الرحمن، "**بريطانيا تلقي بثقلها لنزع فتيل الأزمة السودانية الإثيوبية**"، سكاي نيوز عربية، متاح على https://bit.ly/3jMz9G5

2 - د .حسن الحاج علي أحمد، مرجع سبق ذكره ص 244.

وجاء انعقاد قمة بريطانيا – إفريقيا للاستثمار، في عامي 2020 و2021م، بمثابة نقطة انطلاق جديدة لشراكة اقتصادية بين بريطانيا ودول القرن الإفريقي، يدعمها دخول اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية حيز التنفيذ. وقد أبرمت لندن عدداً من اتفاقيات التعاون، وقدمت عدداً من المنح والمساعدات الاقتصادية لبعض دول القرن الإفريقي مثل إثيوبيا وكينيا والسودان والصومال، إذ وقعت اتفاقيْن مع إثيوبيا، يوليو/تموز 2020م، بقيمة 105 مليون جنيه إسترليني، بهدف تقديم برامج دعم إنمائية لتحقيق التحول الاقتصادي في أربع مناطق إثيوبية هي أمهرة وأوروميا وتيجراي والأمم الجنوبية. وأقامت بريطانيا مشروعاً مشتركاً مع إثيوبيا وألمانيا في مجال صناعة النسيج والملابس الجاهزة، من شأنه توفير الآلاف من فرص العمل للإثيوبيين. [1]

كما وقعت بريطانيا اتفاقاً تجارياً مع كينيا، ديسمبر/كانون الأول 2020م، بقيمة 1.9 مليار دولار كخطوة أولى نحو توقيع اتفاق إقليمي أشمل مع مجموعة دول شرق إفريقيا، يُتيح إمكانية توسيع العلاقات التجارية بين الطرفين مستقبلاً، ويهدف هذا الاتفاق إلى دعم فرص العمل والتنمية الاقتصادية في كينيا، وتجنب أي اضطراب محتمل في العلاقات التجارية مع لندن، إذ تعد الأخيرة شريكاً اقتصادياً مهماً لكينيا التي تعد ضمن أفضل عشرة وجهات تصديرية للأولى إلى جانب رواندا، كما أنها أكبر مستثمر أجنبي في كينيا بواقع حجم التجارة الثنائية تجاوز 1.4 مليار جنيه إسترليني، العام 2019م.

3- المدخل الأمني والعسكري : تركز فيه بريطانيا على محورين مهمين هما الحرب على الإرهاب، وتدعيم جيوش المنطقة مادياً وعسكرياً

1 - د . كمال عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره.

ولوجستياً، حيث تُعَد بلداناً مثل كينيا والصومال وجيبوتي نقاطاً استراتيجية مهمة لتعزيز الحضور والنفوذ البريطانيين في القرن الإفريقي، وبوابة نفاذ إلى مناطق أخرى في القارة. وتحافظ بريطانيا على وجود عسكري وأمني لها في عدد من دول المنطقة، حيث تشارك بقوات حجمها 300 عنصر ضمن بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جنوب السودان، وتحتفظ بريطانيا بقاعدة عسكرية يتمركز فيها نحو 230 عسكري بريطاني في كينيا بمعسكر نياتي – Nyati في نانيوكي –Nanyuki المعروفة بإسم باتوك. [1]

كما يتمركز أكثر من 50 عسكري بريطاني في مطار مقديشو الدولي، ومركز التدريب الأمني في بيدوا الذي شارك فيه أكثر من 1750 جندي صومالي، كما أن هناك وجوداً عسكرياً صغير نسبياً في معسكر ليمونييه في جيبوتي.

أهم القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في أفريقيا

إن التنافس الدولي للسيطرة على منابع النفط والموارد الأولية في القارة الأفريقية، يؤكد ذلك ويرسخه ويعطى مؤشراً عليه اشتداد الصراع بين الولايات المتحدة، روسيا فرنسا بريطانيا والصين في استمالة واحتواء الدول الأفريقية، ويمكن ملاحظة ملامح هذا الاحتواء في :

1–مواجهة تصاعد النفوذ الروسي، والصيني في القارة وعلى وجه الخصوص الصراع على موارد الطاقة. [2]

2–محاصرة النفوذ السياسي والاقتصادي الأوروبي المتزايد في بعض مناطق القارة الأفريقية، وما يؤكد ذلك، التنافس الحادث بين الولايات

1 - د . كمال عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره.
2 - د .حسن الحاج علي أحمد، مرجع سبق ذكره ص 246.

المتحدة وفرنسا في منطقة الشرق، والغرب الأفريقي حالياً، والمناطق التي تقع في إطار نطاق مسؤولية "قوة المهام المشتركة " لمنطقة القرن الأفريقي، وهي (السودان، وأثيوبيا، وإريتريا، وجيبوتي، والصومال، وكينيا، وجزر سيشيل).

أفريقيا في الحسابات الجيوسياسية الروسية

أوضحت وثيقة الساسة الخارجية التي صدرت في عام 2008م، والتي وقعها الرئيس السابق "ديمترى ميدفيديف" المكانه الأفريقية عامة، والقرن الأفريقي خاصة في الحسابات الروسية؛ حيث احتلت أفريقيا المرتبة التاسعة بين قائمة المناطق العشرة الأكثر أهمية بالنسبة للمصالح الروسية، في حين أن الوثيقة المحررة في 2015م تشير إلى أن الدولة الروسية ستتوسع في علاقاتها مع دول قارة أفريقيا في مختلف المجالات؛ سواء على المستوى الثنائي، أو مستوى السياسة الخارجية للاتحاد الروسي التي وقعها الرئيس "بوتين" في عام 2016م، وذلك من خلال تحسين الحوار السياسي، وتكثيف التعاون الشامل بكافة صورة السياسية والاقتصادية والعسكرية. [1]

وكذلك التعاون في الشأن الإنساني والتعليمي، بما يخدم المصالح المشتركة، فضلاً عن المساهمة في تسوية الصراعات والأزمات الإقليمية، كما أن تعزيز علاقات الشراكة مع الاتحاد الأفريقي هو بمثابة عنصر هام في السياسة الروسية تجاه أفريقيا، ومن ثَم أضحت أفريقيا هدفاً بارزًا في إطار تجديد روسبا لاستراتيجيتها الدولية، وعلى وجه الخصوص في ظل تعاظم تأثيرها على الصعيد الدولي؛ إذ لم تكن منطقة القرن الأفريقي ضمن

1 - د . محمود أبو العينين، **العلاقات الأوروبية الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة**، السياسة الدولية، العدد 140، إبريل 2000م، ص 8 – 12.

اهتمامات السياسة الروسية كمنطقة هامة على الصعيدين الاستراتيجي والجيوسياسي في الفترة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي، نتيجة لفقدان الاهتمام الروسي للقارة ككل خلال تلك السنوات.

ولم تقتصر نظرة الروس للقرن الأفريقي على أنها منطقة تتمتع بالعديد من الصراعات الإقليمية فقط؛ بل امتدت لتشمل تحديات أمنية كبرى تمثلت في ظهور فواعل جديدة بالمنطقة، وانتشار ظاهرة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، والجرائم المنظمة؛ مما دفع الاتحاد الروسي لزيادة النفقات العسكرية للاتحاد الروسي وهذا ما تفسره الرؤية الروسية.

ونستخلص مما سبق أن التوجه الروسي للمنطقة في ظل التطورات الدينامية التي تشهدها المنطقة سيترتب عليه تغيير المشهد الجيوسياسي، وإعادة ما يطلق عليه "هندسة العلاقات الدولية" في أفريقيا مما جعل روسيا تقدم نفسها لدول المنطقة على أنها شريك أساسي خلال المرحلة الراهنة.[1] ويمكن القول بأن التوجه الروسي شأنه شأن التوجه الأمريكي يتمثل في مجموعة من الديناميات تأتى على النحو التالي:

1- الديناميات السياسية: تسعى روسيا إلى تجديد العلاقات مع الدول الأفريقية وتعزيز نفوذها السياسي، حتى تتمكن من مواكبة أمريكا والصين والقوى الأخرى. ويأتي ذلك بالتزامن مع التراجع الأمريكي إلى حد ما في المنطقة، وفي ظل الانتشار السريع للصين في المنطقة. بالإضافة إلى حرصها على تقديم الدعم للاتحاد الأفريقي من أجل إيجاد تمويل مستدام لعمليات السلام والأمن في المنطقة. كما أن المخاوف الروسية من العزلة الدولية والدبلوماسية عن الدول الغربية نتيجة موقفها في سوريا وأوكرانيا وبعض الدول الأخرى دفعتها إلى البحث عن حلفاء

1 - د . محمود أبو العينين، **مرجع سابق**، ص 23.

جدد ومناطق نفوذ أخرى غير الشرق الأوسط مثل القرن الأفريقي. لمواجهة هذه العزلة، خاصة مع الدول التي تخضع لعقوبات من الولايات المتحدة. والدول الغربية. [1]

2- الديناميات الاقتصادية: مع الإصرار على العودة إلى المنطقة، أصبحت العلاقات بين روسيا وأفريقيا أكثر ديناميكية، عززها الاهتمام بهذا النمو من خلال المصالح المتزايدة للصين والهند والبرازيل، وخاصة في الدول الأفريقية الموحدة بهدف الوصول الآمن إلى الموارد الطبيعية واحتياطيات الطاقة وبفضل مواردها الطبيعية، أغلقت روسيا ديونها لفترة من الوقت. وسرعان ما أنقذت نفسها من إشراف صندوق النقد الدولي. وهكذا بدأت روسيا سياسة خارجية جديدة وأكثر استقلالية مرة أخرى. هذا بالإضافة إلى مشاركة روسيا في مجموعة الثماني، مما يمنحها دعماً وثقة أكبر استناداً إلى مشاركتها في مجموعة ذات قوة اقتصادية متميزة. ومنذ بداية القرن الجديد، تمت عدة زيارات رسمية إلى روسيا من قبل زعماء ووزراء خارجية الدول الأفريقية، بما في ذلك كينيا وإريتريا وإثيوبيا، وفي المقابل. وقام وزراء روس ومسؤولون آخرون بزيارة الدول الأفريقية. [2]

أفريقيا في الحسابات الجيوسياسية الصينية

لم يقتصر التوجه الدولي في أفريقيا على الولايات المتحدة؛ بل امتد ليشمل قوى صاعدة أخرى منافسة لهما متمثلة في الصين التي تسعى إلى تطويق القوى الأخرى بسياج أمني؛ إذ دخلت منطقة أفريقيا حيز السباق

1 - د . محمود أبو العينين، مرجع سابق، ص 23.
2 - د . محمود أبو العينين، مرجع سبق ذكره، ص 26.

على الهيمنة نظراً لاعتبارها أحد أهم، وأغنى أقاليم العالم الجيوسياسية؛ حيث مثل التوجه الصيني وحضوره في القارة الأفريقية أهمية كبرى ليس على مستوى القرن الأفريقي فقط؛ بل امتد ليشمل القارة ككل؛ ويعود التواجد الصيني في القارة الأفريقية إلى التقدم الذي شهدته السياسة الخارجية الصينية، وما صاحبها من تصاعد دور ونفوذ الصين كقوة عالمية إبان تفكك الاتحاد السوفيتي، وانفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم في ظل سياسة الهيمنة والقطب الواحد. (1)

حيث اتجهت الصين لتطبيق سياسة التوسع، والعمل على التوازن الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، والبحث هي الأخرى عن وجود أحلاف لها لإثبات تواجدها ونفوذها بهدف تأمين مصادر النفط. ولم يقف الأمر عند هذا الحد؛ بل سعت الصين لأن تكون شريكا قويا ومنافسا للولايات المتحدة وفرنسا في القارة الأفريقية؛ ويشهد لهذا أن تضاعفت التجارة بين الصين وأفريقيا فقد ارتفعت إلى 36% في عام 2005م؛ حيث مثلت 39،7 بليون دولار.

والمتمعن في الأحداث يستطيع القول بأن التنافس الصيني الأمريكي على القرن الأفريقي يحمل في ظاهرة صبغة اقتصادية، فالصين تمتلك منطقة لوجيستية هامة في "جيبوتي"، إلا أن ذلك يختلف عن الرؤية الخاصة بالولايات المتحدة؛ حيث ترى أن التواجد الصيني يحمل في طياته الصبغة الأمنية؛ حيث يشكل هذا التمدد خصماً من رصيد الولايات المتحدة في منطقة القرن الأفريقي. ويلاحظ أن التوجه الصيني نحو أفريقيا شأنه

1 - Downs Erica, The Fact and Fiction of Sino-African Energy Relations, World Institute, Vol 3, China, 2007, pp, 42-68

شأن التوجه الأمريكي والروسي يتمثل في مجموعة من الأبعاد الرئيسة تمثلت في [1] :

1- الديناميات السياسية: لقد أصبحت المنطقة بعد استقلال دولها تتمتع بالتنافس بين العديد من القوى الدولية؛ مما يؤدى في الكثير من الأحيان إلى الوقوع تحت التأثير السياسي الغير مباشر لتلك القوى، وهذا هو مفهوم "التبعية الجديد" الذي تحاول دول المنطقة خاصة وأفريقيا عامة الإفلات من قبضته والذي يعد في صورته هذه أخطر بكثير من الاستعمار القديم.

ولقد اتسمت العلاقات الصينية – الأفريقية بالقدم فدعم الصين لحركات التحرر الأفريقية التي بدأت في خمسينيات القرن الماضي تعتبر الركيزة الرئيسية التي انبثقت منها العلاقات، وتمثل الأيديولوجية الاشتراكية السمة السائدة في العلاقات الصينية الأفريقية، إلا أن الأمر اختلف نتيجة للتغيرات الدولية مع بداية تسعينيات القرن الماضي، والتطور الذي عرفته الصين؛ حيث تحولت علاقاتها بدول القرن الأفريقي خاصة وبأفريقيا عامة من الارتكاز على العوامل الأيديولوجية، ومساندة النظم ذات الطابع الشيوعي إلى إقامة علاقات يغلب عليها طابع المصالح، والمنافع المتبادلة وربما أصبح العنصر الأيديولوجي الوحيد والذي ظل قائماً في علاقة الصين بدول القارة هو مبدأ "صين واحدة".

2- الديناميات الاقتصادية: جاءت التوجهات الاقتصادية الصينية تجاه دول القرن الأفريقي متمثلة في فتح أسواق جديدة في أفريقيا، فبعد أن انتزعت الصين نصف الأسواق الأفريقية منذ عام 2000م أصبحت ثاني أكبر

1 - د . محمود أبو العينين، مرجع سبق ذكره، ص 30.

شـــركاء القـــارة الأفريقيـــة فـــي عـــام 2010م بعـــد الولايـــات المتحـــدة الأمريكية[1].

وقبـل فرنسـا التـي كانـت تشـغل مكانـة كبيـرة فـي اقتصـاديات القـارة، كمـا تمثـل هـذا البعـد فـي قيـام الصـين بتأسـيس العديـد مـن المؤسسـات الاقتصـادية ذات الطـابع التعـاوني المُتميـز لتعزيـز العلاقـات علـى جميـع الأصـعدة بينهـا وبـين دول المنطقـة، إذ كانـت تهـدف تلـك المؤسسـات إلـى ترسـيخ العلاقـة القويـة بـين الصـين، ودول القـارة الأفريقيـة عمومـاً، ودول منطقـة القـرن الأفريقـي بشـكل خـاص، ومـن أمثلـة تلـك المؤسسـات "صـندوق التنميـة الصـينية الأفريقية "CAD Fund" الذي تم تأسيسه عام 2006م.

وكـذلك تـم تأسـيس منتـدى التعـاون بـين بكـين والقـارة الأفريقيـة " Focac" ليكـون مكمـلا فـي عملـه لصـندوق التنميـة سـالف الـذكر، ويهـدف هـذا المُنتـدى إلـى المسـاواة والمنفعـة المُتبادلـة والتشـاور المتكـافئ، وتعزيـز التفـاهم وتوسـيع التوافـق المُشـترك وتقويـة الصـداقة ودفـع التعـاون، ويضـم المُنتدى فـي عضـويته الصـين و53 دولـة أفريقيـة تُقيم علاقـات دبلوماسـية مـع الصـين ومفوضـية الاتحـاد الأفريقـي، بهـدف التنسـيق والتعـاون المُشـترك بـين الـدول الأفريقيـة والصـين؛ إذ كـان حجـم التبـادل التجـاري الصـيني الأفريقـي فـي بدايـة التأسـيس هـو10 مليـار دولار، وبعـدها بأربعـة أعـوام تجـاوز حجـم التبادل بين الجانبين 40 مليار دولار. [2]

3-الـديناميات الأمنيـة: خلـف الحـراك الشـعبي فـي بعـض الـدول الأفريقيـة وضـعاً جديـداً فـي المنطقـة، وبـالرغم مـن أنـه لا يـزال مـن المبكـر تحديـد مـدى تـأثير هـذه الأحـداث فـي مصـالح القـوى الأجنبيـة، إلا أن ذلـك لا

1 - Downs Erica, ibid, p, 70.

2 - د . حسن الحاج علي أحمد، مرجع سابق، ص 250.

يحول دون تبين بعض السيناريوهات الأولية إن صح التعبير، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بسلوك القوى الكبرى كالصين ، فمن أكثر الأمور الكاشفة لتحول السياسة الصينية تجاه الأحداث الأفريقية هو موقفها من بعض القضايا والأزمات الأفريقية، ومنها على سبيل المثال الأزمة الليبية، فهي لم تستخدم حق الفيتو كما كان متوقعاً ضد القوى الغربية فيما يخص الشأن الليبي؛ الأمر الذي كلف الاقتصاد الصيني كبيرة.[1]

وجاء ذلك على خلاف الموقف الصيني تجاه العقوبات السورية؛ حيث استخدمت الصين حق الفيتو ضد قرار فرض العقوبات في مجلس الأمن، وقد يرجع السبب في ذلك إلى: التأثر بالموقف الروسي المدافع عن المصالح الجيواستراتيجية هناك، ومن وجه نظر أخرى المحافظة على العلاقات الصينية الروسية وعدم المخاطرة بفقدان الدعم الروسي لها، والذي قد يكون داعماً لها في المستقبل.[2]

كما يكشف هذا الموقف الصيني أحد ردود الأفعال المباشرة على ما قامت به الولايات المتحدة من الإعلان عن التحول في استراتيجيتها نحو منطقة المحيط الهادي الآسيوي، وهي الإستراتيجية التي تم التعبير عنها من قبل الرئاسة الأمريكية بأنها "مراجعة دفاعية تقوم على تركيز القوات الأمريكية في المحيط الهادي" والتي تنم عن توتر العلاقات بين الطرفين في هذه المنطقة نظراً إلى إدراك الصين أن الولايات المتحدة تقوم بما أطلق عليه بعض الباحثين "هندسة الجيوسياسية Geopolitical Engineering" وهو

1 - د . نجلاء مرعي ،**العلاقات الأمريكية السودانية**، القاهرة: دار العربي، الطبعة الأولى،2016، ص178.
2 - المرجع نفسه، ص 189.

ما جعل الصين ترد في مناطق أخرى قد شكلت الأزمة السورية، والقرن الأفريقي فرصة لبعض هذا الرد. [1]

أفريقيا في الحسابات الجيوسياسية الإقليمية (إيران، تركيا، إسرائيل)

بعد أن أصبحت أفريقيا تشكل أحد المجالات الجيوسياسية التي أثارت اهتمام القوى الفاعلية على المستوى الدولي، والتي عكست بدورها التغير في هيكل النظام ونمط التفاعلات الدولية وأدوار الأطراف والقوى الفاعلة فيه؛ كان من الضروري تناول أهمية القارة الأفريقية في الحسابات الجيوسياسية للقوى الإقليمية بشيء من الإيجاز؛ مما يعطى اعتبارات جديدة للمنطقة الأفريقية يجعلها تخرج من دائرة التهميش إلى دائرة الاهتمام اللافت على المستوى الإقليمي هو الآخر. [2] متمثلاً في تعاظم اهتمام القوى الإقليمية كإيران وتركيا وإسرائيل والتنافس الخليجي على المنطقة، ويرجع ذلك للعديد من الاعتبارات كالانفتاح على الموقع الجيواستراتيجي لممر البحر الأحمر في إطار مسعى التحكم في مسارات التجارة الدولية وتعدد مداخل تنافسها على تعزيز حضورها بالمنطقة.

وجاءت المحاولات الإيرانية للانفتاح على أفريقيا بصفة عامة، ومنطقة القرن الأفريقي بصفة خاصة في إطار الإستراتيجية الإيرانية المعنية بتجاوز العقوبات المفروضة عليها إقليمياً، من خلال فتح آفاق جديدة لعلاقاتها مع دول القرن الأفريقي من منطلق إعادة النظر في سياستها الخارجية، والتي بدأت مع وصول "هاشمى رافسنجانى" للرئاسة؛ حيث بدأت بزيارة للسودان في عام 1991م، وأعقبتها زيارة لست دول هي "كينيا، وأوغندا، وتنزانيا، والسودان، وجنوب أفريقيا وزيمبابوى" في

1 - د . نجلاء مرعي، مرجع سبق ذكره ص 189.

2 - د . جميل مصعب محمود، **تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية**، ط1، دار الجدلاوي، عمان، 2006، ص 15.

عـام1996م؛ حيـث مثلـت هـذه الزيـارة قمـت التعـاون والمقاربـة الإيرانيـة الأفريقيـة. وارتكـزت اسـتراتيجية السياسـة الخارجيـة للتوجـه الإيرانـي علـى الاهتمـام بالمنطقـة باعتبارهـا المعبـر الرئيسـي لتـأمين الانفتـاح الإيرانـي علـى العـالم الخـارجي مـع رؤيـة اسـتراتيجية بتوسـيع نطـاق حجـم التفـاعلات فـي ضـوء المسـاعي لتفعيـل التعـاون الاقتصـادي وتعزيـز الـروابط الاقتصـادية والتجارية. [1]

وفـي المقابـل راهنـت القـوى الإقليميـة لتعزيـز وجودهـا بمنطقـة القـرن الأفريقـي فـي إطـار تـدافعها مـع إيـران، ومـن خـلال اسـتراتيجية الضـغط والمسـاعدات اسـتطاعت قطـع العلاقـات الإيرانيـة كـلا مـن جيبـوتى والصـومال وتعزيـز تحلفهـا مـع دول الخلـيج، وتقييـد النفـوذ والـدور الإيرانـي بالمنطقـة مـن خـلال إنشـاء قواعـد عسـكرية خليجيـة بالمنطقـة؛ حيـث بـدأ صـراع دول الخلـيج مـع الجمهوريـة الإيرانيـة فـي عـام 2015م بتوقيـع اتفاقيـة التعـاون الخليجـي الإريتـري لتـأمين وصـول مجلـس التعـاون الخليجـي إلـى مينـاء عصـب، واستبعاد وصول طهران إليها.

مـن جهـة أخـرى ومـن البـارز أن تركيـا تسـعى للتواجـد فـي العمـق الأفريقـي لتعزيـز نشـاطها الاقتصـادي والسياسـي، ولتوسـيع نفوذهـا العسـكري؛ حيـث تقيـيم تركيـا علاقـات اقتصـادية قويـة مـع الجانـب الأثيـوبي؛ إذ تعـد تركيـا رابـع أكبـر شـريك تجـارى لأنقـرة فـي القـارة السـمراء، وتتلقـى وحـدها نحـو 5،2 مليـار دولار مـن إجمـالي 6 مليـار دولار تسـتثمرها تركيـا فـي القـارة، وفـى مقابـل هـذا ينصـب اهتمـام تركيـا الإنسـاني والعسـكري كمـزيج مـن الأداتـين "الناعمـة والصـلبة" نحـو الصـومال؛ حيـث بلغـت المسـاعدات التركيـة الإنسـانية والتقنيـة

1 - د . جميل مصعب محمود، مرجع سبق ذكره، ص 31.

للصومال نحو 400 مليار دولار بالإضافة إلى حرصها على قيام قاعدة عسكرية تابعة لها في الصومال.

كما أن إسرائيل أبرز القوى الإقليمية المراهنة على حضورها بالمنطقة كاستراتيجية للأمن القومي الإسرائيلي من خلال تعزيز أمنها، وتحقيق الوصول لمنطقة شرق أفريقيا لتحسين العلاقات الإفريقية معها. [1] وكسب أصواتها بالمنظمات الدولية، وكسر الحصار والعزلة المفروضة عليها إقليمياً، من خلال استثمار برامجها لتقديم المساعدات للدول النامية. وجاء استغلال إسرائيل لعلاقاتها المتميزة مع دول "كينيا وأوغندا وأثيوبيا" من أجل تأمين الطريق الملاحي الجوي إلى الشرق الأقصى وجنوب أفريقيا، وراهنت على هذه العلاقات السياسية والاقتصادية فقد استطاعت عقد مجموعة من الاتفاقيات العسكرية جاء أبرزها مع إريتريا بهدف مراقبة الملاحة بباب المندب ومراقبة الأنشطة الإيرانية. [2]

ويمكن القول إن يهود الفلاشا الإثيوبيين يمثلون واحدة من أفقر الجاليات اليهودية في العالم، وقد تم نقل معظم الفلاشا إلى إسرائيل في أواسط التسعينيات، وبالمقابل فإن الجالية اليهودية في جنوب أفريقيا تعد واحدة من أغنى الجاليات اليهودية في العالم. وطبقاً لأحد التقديرات فإن مساهمة يهود جنوب أفريقيا في خزانة الدولة العبرية تأتي في المرتبة الثانية بعد مساهمة يهود الولايات المتحدة.

أيا كان الأمر فإنه لا يمكن التقليل من أهمية متغير الجاليات اليهودية في توجيه وتخطيط العلاقات الإسرائيلية الأفريقية، إذ لا يخفى أن نحو 20% من إجمالي المهاجرين اليهود إلى إسرائيل خلال الفترة من 1948

1 - د . اريه عوديد، **إسرائيل وأفريقيا: العلاقات الإسرائيلية الأفريقية**، ترجمة: عمر زكريا خليل، ط1 المؤسسة المصرية للتسويق والتوزيع، القاهرة، 2014، ص 20-25.

2- د . اريه عوديد، مرجع سبق ذكره ص 33 -34 .

إلى 1995 هم من أفريقيا، ورغم أن الموقف الأفريقي كانت له دلالات سياسية ودبلوماسية واضحة من زاوية الصراع العربي الإسرائيلي فإن إسرائيل ظلت على علاقة وثيقة –ولو بشكل غير رسمي– مع معظم الدول الأفريقية التي قامت بقطع العلاقات معها. وليس أدل على ذلك من أن التجارة الإسرائيلية مع أفريقيا في الفترة من عام 1973 وحتى عام 1978 قد تضاعفت من 54.8 مليون دولار إلى 104.3 ملايين دولار. وتركزت هذه التجارة بالأساس في الزراعة والتكنولوجيا. [1]

1- حمدي عبد الرحمن، إسرائيل وأفريقيا في عالم متغير، موقع الجزيرة الإخبارية، ttps://www.aljazeera.net/2004/10/03.

الفصل الرابع

محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السودان

الفصل الرابع

محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السودان

تمهيد

ترتكز السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه أي دولة أو منطقة في العالم على عاملين مهمين؛ وهما أن تكون هذه السياسة نابعة من أهدافها ومصالحها من جهة، وأيضًا أهمية تلك الدولة أو المنطقة في سياستها من جهة أخرى، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حدث تبدل في توجهات الإدارة الأمريكية تجاه العديد من القضايا الساخنة في العالم، والتي من بينهما السودان، وما يحتويه من حروب وصراعات، وذلك ضمن خطة الولايات المتحدة بإنشاء "استراتيجية شاملة عالمية" تصير بها القوى العظمى الوحيدة في العالم وتتمكن بها من إنهاء الصراع بين شمال وجنوب السودان عبر أطر وآليات مختلفة ومتعاقبة. [1]

شهدت العلاقات الأميركية السودانية توترا ملحوظا منذ أواخر عهد الرئيس السوداني الأسبق جعفر نميري وازدادت حدة منذ بداية تسعينات القرن الماضي بعد استيلاء النظام الحالي على السلطة في انقلاب عسكري في يونيو/حزيران 1989م.

وتستصحب السياسة الأمريكية الجديدة معها بعض الدروس المستفادة من الجهود السابقة للولايات المتحدة في التعامل مع السودان، خصوصا فيما يتعلق بالشمول في التعامل مع كافة جوانب القضية السودانية، وبالتشاور مع كل اللاعبين الإقليميين والدوليين، كما أن التفاف كافة الأجهزة الدستورية في الولايات المتحدة حول السياسة الجديدة من شأنه أن

1- فاطمة محمد حمودة، المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه جنوب السودان، المركز العربي للبحوث والدراسات 2020 http://www.acrseg.com/41563.

يقلل من أثر جماعات الضغط المختلفة التي لها أجندتها الخاصة تجاه السودان.

من الواضح أن السياسة الأمريكية الجديدة لها أهداف منضبطة ومعايير محددة لقياس ما يحدث من تقدم في تنفيذها على الأرض، وأنها أعطت الأولوية في هذه الأهداف لدارفور في حين كانت أمريكا في الماضي تركز أولويتها على معالجة مشكلة الجنوب على حساب كل المشكلات الأخرى في السودان، كما انتقلت الحكومة الأمريكية – وفقا لهذه السياسة – من خانة الضغوط المستديمة على حكومة السودان لتنفيذ ما تطلبه منها إلى خانة استعمال سياسة "العصا والجزرة " في آنٍ واحد، وذلك عبر آلية تقديم حوافز لما يحرز من تقدم في تحقيق السلام والأمن والعدالة أو فرض عقوبات في حالة التراجع عن تلك الأهداف.

أهمية السودان في الاستراتيجية الأمريكية

لم تحظ حكومة الإنقاذ (المؤتمر الوطني) منذ استيلائها على السلطة بانقلاب عسكري في يونيو/ حزيران 1989م بعلاقات طبيعية مع حكومات الولايات المتحدة المتعاقبة، بل ورثت جفوة ومقاطعة بدأت منذ أواخر عهد الرئيس نميري حتى حكومة الصادق المهدي الديمقراطية (1986-1989م)، فحكومة المهدي لم تحقق ما توقعته منها الإدارة الأمريكية بإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية التي سنها نميري في 1983م، ولم تصل إلى اتفاق سلام مع حركة التمرد الجنوبية بقيادة جون قرنق الذي كان مقرباً من جماعات الضغط الإنجيلية واليهودية ومنظمات حقوق الإنسان التي احتضنته بعد أن تراجع عن فلسفته الماركسية اللينينية في أعقاب سقوط ديكتاتور أثيوبيا "مانجستو هايلي مريام"[1].

1- studies.aljazeera.net/ ar/reports/2009/ 20117222422125924.html (2021/3/5

الخلفية التاريخية للعلاقات الأمريكية السودانية

استمرت الجفوة والمقاطعة طيلة عهد الرئيس بوش الأب (1988-1991م) وبلغت أوجها في عهد الرئيس بيل كلنتون (1992-2000م) الذي سعى لتغيير النظام عن طريق المعارضة السودانية مدعومة من دول الجوار في يوغندا وإريتريا، وقاد مقاطعة ديبلوماسية للسودان من خلال قرارات مجلس الأمن لاتهامه بالضلوع في محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أثيوبيا عام 1995م، وقصف مصنع الشفاء للأدوية في الخرطوم بحري بالصواريخ بدعوى خاطئة أنه مصنع للأسلحة الكيماوية يتبع للسعودي المطارد أسامة بن لادن، وأدرج اسم السودان ضمن قائمة الدول المتهمة بدعم الإرهاب في العالم. [1]

وجاء جورج بوش الأبن (2001-2008م) ليواصل الجفوة والمقاطعة الاقتصادية، ولكن مع قدر من التعاطي مع نظام الخرطوم بقصد حل مشكلة الجنوب تحت معادلة (نظامان في دولة واحدة)، وقطع وعوداً خلّبا للحكومة بتطبيع العلاقات معها، ورفع اسمها من قائمة الدول الداعمة للإرهاب إن هي وقعت اتفاق سلام مع الحركة الشعبية التي تقود التمرد في الجنوب. [2]

واستطاع جورج بوش أن يتابع عن قرب بواسطة مبعوثيه الخاصين مسيرة التفاوض بين حكومة السودان وحركة التمرد الجنوبية (2002-2004م) التي انتهت بنجاح إلى عقد اتفاقية السلام الشامل في يناير

1 - د .قبيسي هادي، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظة الجديدة والواقعية** ، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1 ،2008، ص75.
2 - المرجع نفسه، ص 77.

2005م، ولكن العلاقة لم تتحسن بين البلدين لأن أزمة دارفور اندلعت في فبراير 2003م بين المركز وفصائل التمرد في الإقليم. [1]

وتناقلتها وسائل الإعلام العالمية بكثافة ممنهجة مما أساء كثيراً إلى سمعة حكومة الرئيس البشير الذي اتبع سياسة القمع العسكري ضد التمرد في دارفور، وتسبب في إحداث مأساة إنسانية واسعة النطاق تضرر منها قتلاً ولجوءً ونزوحاً مئات الآلاف من أهل ذلك الإقليم.[2]

وتبنت جماعات الضغط ومنظمات حقوق الإنسان في الولايات المتحدة حملة إعلامية شعواء ضد حكومة المؤتمر الوطني، حتى بعد أن شاركت الحركة الشعبية في تلك الحكومة واستقلت بحكم جنوب السودان تنفيذاً لاتفاقية السلام الشامل. وأتت تلك الحملة أكلها أثناء مرحلة الترشيحات للانتخابات الرئاسية الأمريكية الماضية، فقد تبارى المرشحون الأساسيون بالمزايدة في تهديد حكومة السودان، ووصل الأمر درجة الوعيد بالتدخل العسكري في السودان إن لم توقف الحكومة العنف وانتهاكات حقوق الإنسان في دارفور. [3]

وكان أوباما من بين هؤلاء، إذ توعد بتوقيع عقوبات أشد على السودان، وبجعل إقليم دارفور منطقة حظر جوي لمنع الطيران الحكومي من قصف القرى في الإقليم، إن لم يستجب للشروط الأمريكية، وعند محاولة تقييم استراتيجية أوباما الجديدة تجاه السودان التي أعلنت أخيرا من منبر وزارة الخارجية الأمريكية يوم الاثنين (10/19)، ينبغي النظر إليها في ضوء تلك التطورات منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي والتي كان

1- Lindon Laroche`s, Now Comes The Aftermath, Executive Intelegence Review,Vol. 27 No. 46 {Washington : EIR News Service , Nov. 2000), p 50.

2- د .حمد عمر الحاوى، **العلاقات السودانية الأمريكية :المهددات والمعوقات**، مجلة الراصد، مركز الراصد للدراسات الاستراتيجية، العدد الأول، يونيو 2006م، ص65.

3- د .المرجع السابق، ص 69.

الديمقراطيون فيها هم الأشد قسوة على السودان، وهذا ما يجعل سياسة أوباما فرصة أفضل لتحسين العلاقات بين السودان وأمريكا. [1]

ورغم أن السودان لا يشكل أولوية في سلم العلاقات الخارجية الأمريكية إلا أن مناقشات وتطوير السياسة المتعلقة به أخذت من الإدارة الجديدة حوالي الثمانية أشهر بسبب تلك الخلفية التاريخية، وأكثر منها بسبب المواقف المتباينة لقيادات الديبلوماسية الأمريكية في وزارة الخارجية ومندوبة أمريكا في مجلس الأمن (سوزان رايس) والمبعوث الخاص للرئيس الأمريكي في السودان (اسكوت غريشون) ومجلس الأمن القومي. فقد أخذت المكاتبات حول السودان بين الجنرال غريشون وسوزان رايس، التي تقف في الطرف المتطرف ضد السودان منذ أن كانت مساعدة لوزيرة الخارجية السابقة (مادلين أولبرايت) للشؤون الإفريقية في عهد الرئيس بيل كلنتون، وقتاً طويلاً قبل أن تحسم في الأيام الفائتة بعد مفاوضات مكثفة بين كافة الأطراف المعنية بإعلان الإستراتيجية الجديدة. ولقد وصفت رايس الإستراتيجية بأنها ذكية وصارمة ومتوازنة. ولعل ذلك يوضح كثيراً من أوجه السياسة الجديدة التي تبدو وكأنها متناقضة في بعض تفاصيلها بالتعامل مع حكومة السودان. [2]

بدأت الإستراتيجية الأمريكية "الجديدة" بتوصيف الوضع في السودان أنه حرج، وعلى مفترق طرق، فإما أن يؤدي إلى تحسن في حياة الشعب السوداني، أو أن يتحول إلى صراع أكثر عنفاً وإلى فشل الدولة؛ وأضافت أن هذا هو الوقت المناسب للولايات المتحدة أن تتدخل من أجل حماية المدنيين، والتوصل إلى سلام شامل لكافة النزاعات. [3]

1 - د .حمد عمر الحاوى، مرجع سبق ذكره ص 77
2- د . المرجع السابق، ص79.
3 - د .حمد عمر الحاوى، مرجع سبق ذكره ص 79.

والعواقب واضحة إذا حدث انفجار في السودان فإنه سيقود إلى عدم استقرار في كل المنطقة، ويجعل البلد ملاذاً آمناً للإرهابيين الدوليين، مما يهدد المصالح الأمريكية، كما أن أمريكا عليها التزام تجاه الشعب السوداني بصفتها شاهدة على اتفاقية السلام الشامل ولدورها في قيادة الجهود الدولية لإقرار السلام في دارفور. لذا ينبغي أن تتبع الحكومة الأمريكية نهجاً أكثر فعالية، ومتعدد الأطراف لتحويل القلق الدولي تجاه دارفور إلى التزامات جادة من أجل تعزيز الأمن والعدالة والتنمية. [1] وقد حددت الإستراتيجية الأهداف التالية للتعاطي مع السودان:

1. وضع حدٍ نهائي للصراع والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان و"الإبادة الجماعية" في دارفور.
2. تنفيذ اتفاقية السلام الشامل بين الشمال والجنوب، وصولاً إلى مرحلة ما بعد الاستفتاء على تقرير المصير في 2011م، سواء ظل السودان دولة موحدة أو أصبح دولتين منفصلتين ينبغي عليهما التعايش في سلام.
3. التأكد من أن لا يتحول السودان ملاذاً آمناً للإرهابيين الدوليين.

ومن أجل تحقيق الهدف الأول ستسعى الولايات المتحدة لتعزيز حماية المدنيين في دارفور، ورفع قدرات قوات حفظ السلام المشتركة بتوفير التمويل والمعدات والدعم اللوجستي، وتشجيع الأطراف المعنية للتوصل إلى حلٍ تفاوضي يؤدي إلى معالجة أسباب النزاع. وتدعم محاكمة المسؤولين عن أعمال الإبادة وجرائم الحرب، كما تسعى إلى تحسين الأوضاع الإنسانية في الإقليم. [2]

1 - المرجع نفسه، ص 81.
2 - المرجع السابق، ص88.

وبالنسبة للهدف الثاني ستحاول الولايات المتحدة تنفيذ ما تبقى من بنود اتفاقية السلام الشامل، وتقديم المساعدة اللازمة من أجل إقامة الانتخابات والاستفتاء، وتشجيع الأطراف لخلق بيئة ملائمة لإجراء الانتخابات والاستفتاء، وتدعم الجهود الرامية إلى دفع عملية ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب. وستحاول أمريكا تعزيز المشاركة الدولية في تنفيذ اتفاق السلام بصفتها ضامنة له، وتعمل على نزع فتيل التوتر في المناطق الثلاث، وتعزز دور مفوضية التقدير والتقييم المكلفة بمراقبة تنفيذ اتفاقية السلام الشامل. كما ستعمل الولايات المتحدة مع شركاء دوليين آخرين لدعم طرفي السلام في وضع ما بعد الاستفتاء في شأن تقاسم الثروة ومعالجة القضايا السياسية والاقتصادية، وتعمل لتحسين الأمن لسكان جنوب السودان. [1]

وبخصوص الهدف الثالث تريد الولايات المتحدة أن تمنع "الإرهابيين" من إيجاد موطئ قدم لهم في السودان، وستحاول مع المجتمع الدولي الحد من قدرة المنظمات الإرهابية ومنع الجهات الفاعلة غير الحكومية المعادية للمصالح الأمريكية من التواجد الآمن في السودان. [2]

ولكن هل تقتصر الأهداف الأمريكية على هذه الموضوعات المعلنة أم أن هناك أهدافاً أخرى لم ترد الإفصاح عنها؟ فمصالح أمريكا تتجاوز دعم السلام والاستقرار في هذا للبلد، أو إيواء الإرهابيين. ألا تريد أمريكا زحزحة السودان من معسكر الممانعة الذي يضم سوريا وإيران وحزب الله وحركة حماس حتى يكون أقرب لمعسكر التطبيع الذي يدعم سياسة أمريكا في المنطقة؟ ألا تريد أمريكا إضعاف هيمنة الصين على صناعة النفط في

1 - د . نعوم شقير، **جغرافيا وتاريخ السودان** الخرطوم، دار عزة، الطبعة الأولى،2007، ص 95.
2 المرجع نفسه، ص 99.

إفريقيا ومن بينها السودان؟ ألا تريد أمريكا إعطاء دور مقدر للشركات الأمريكية في النشاط الاقتصادي بالسودان.

القرار الأمريكي بخصوص النزاع وتداعياته في السودان

يرجح أن تكون هناك بعض الأهداف غير المعلنة ولكنها ستبرز في الحوارات والاتفاقات التي تعقد بين الجانب الأمريكي والحكومة والحركة الشعبية، وأن تلك الأهداف الجانبية ستؤثر إلى حدٍ ما على القرار الأمريكي النهائي في التعامل مع أطراف النزاع السودانية. [1]

وتستصحب السياسة الجديدة بعض الدروس المستفادة من الجهود السابقة للولايات المتحدة مع السودان، وهي: أن لا يتم التركيز حصراً على دارفور أو اتفاقية السلام الشامل بل تلتزم المعالجة المتزامنة لكليهما، بالإضافة لمنع نشوب صراعات أخرى في بقية أنحاء البلاد؛ وأن تتعامل أمريكا مع الحلفاء، ومع أولئك الذين لا تتفق معهم، وأن يشمل التعامل الديبلوماسي العريض اللاعبين الإقليميين والدوليين؛ وأن تجري حواراً صريحاً مع الحكومة السودانية حول ما يجب إنجازه، وكيف يمكن تحسين العلاقات الثنائية بين البلدين إذا وجدت الظروف الملائمة، وكيف تصبح الحكومة أكثر عزلة إذا ظلت الظروف كما هي أو ازدادت سوءًا. [2]

وتقول الإستراتيجية على خطة مضمونها إجراء تقييم مشترك كل ثلاثة أشهر بواسطة لجان عليا لتحديد مؤشرات التقدم الذي يحدث ويحمل دعماً للتغيير الإيجابي ويمنع التراجع، وسيولد التقدم خطوات تقوي أيدي الذين يحدثون التغيير كما أن الفشل سيحمل ضغوطاً متزايدة على الفاعلين.

1 - د . نعوم شقير، مرجع سبق ذكره 102.

2 - د .عبده مختار، **مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية بعد اتفاقية السلام، مجلة دراسات المستقبل**، العدد الأول، يونيو 2005م، ص55.

وفي إشارة نادرة ذكرت الخطة بدفع حكومة الجنوب لتحمل مسئولياتها وفقاً لشروط اتفاق السلام الشامل، والتخفيف من حدة الصراعات بالإقليم، وبناء القدرات والمساءلة في إدارة الإقليم، وكلفت الإستراتيجية المبعوث الخاص "اسكوت غريشون" بقيادة وتجميع الجهود الأمريكية لتطبيق السياسة الجديدة من أجل إحلال السلام والأمن في جميع أنحاء البلاد، وتشجيع الأطراف المسئولة عن تهيئة الظروف التي تقود لتحقيق تحسينات ملموسة ومستدامة في حياة الشعب السوداني.[1]

اتسمت السياسة الجديدة بالشمول في التعامل مع أبعاد القضية السودانية في كافة أنحاء البلاد، وعلى مستوياتها الأمنية والسياسية والاقتصادية، والتعاطي مع كل اللاعبين المحليين داخل الحكومة وخارجها، وبالتشاور والتعاون مع القوى الإقليمية والدولية ذات التأثير في الأوضاع السودانية. وجمعت الإدارة الأمريكية خلف الخطة "الجديدة" كل الأجهزة المختصة في وزارة الخارجية ومجلس الأمن الدولي ومجلس الأمن القومي ورئاسة الجمهورية ممثلة في مبعوث الرئيس الخاص، حتى تتعاون جميعاً في تنسيق تام لتنفيذ وإنجاح الخطة الجديدة.

وسيضعف اتفاق الأجهزة الدستورية المعنية بصناعة القرار الأمريكي من أثر جماعات الضغط المختلفة التي لها أجندتها الخاصة فيما يتعلق بالشأن السوداني، ووضعت الإستراتيجية أهدافاً واضحة للسياسة الأمريكية في السودان، وقدرت لها معايير محددة لقياس ما يحدث من تقدم في تنفيذها على الأرض، وأعطت الأولوية في هذه الأهداف لدارفور في حين

1 - المرجع السابق ص 61 .

كانت أمريكا في الماضي تجعل مبلغ همها معالجة مشكلة الجنوب على حساب كل المشكلات الأخرى.[1]

وانتقلت الحكومة الأمريكية من خانة الضغوط المستديمة على حكومة السودان لتنفيذ ما تطلبه منها، على فرضية أنها لا تستجيب بتحسين سياساتها إلا تحت ضغوط دولية مكثفة، إلى خانة استعمال سياسة "العصا والجزرة " في آنٍ واحد. وذلك بتقديم الحوافز لما يحرز من تقدم في تحقيق السلام والأمن والعدالة أو بفرض العقوبات في حالة التراجع عن تلك الأهداف، وإن أخفت الخطة تفاصيل تلك الحوافز والعقوبات حتى تقوي الأمل حيناً وتعزز الخوف حيناً آخر في نفوس الأطراف السودانية المختلفة! ودخلت حكومة الجنوب لأول مرة في باب المسؤولية والمساءلة عن الواجبات الملقاة على عاتقها حسب شروط اتفاقية السلام ونهج الحكم الرشيد الذي ينبغي أن يؤخذ به في إدارة الجنوب[2].

اهتمت الإستراتيجية الجديدة بوضع إطار عام للقضايا المحورية التي ينبغي معالجتها في بقية الفترة الانتقالية حتى عام 2011م، وعلى رأسها: دارفور، الجنوب، التحول الديمقراطي، الانتخابات، الاستفتاء. [3]

وضعت دارفور على رأس الأهداف الأمريكية بقصد إنهاء الصراع الدائر فيها ووضع حدٍ لانتهاكات حقوق الإنسان، وما يوصف بالإبادة الجماعية، وترغب الحكومة الأمريكية أن تعمل لتحويل القلق الدولي إلى التزامات جادة عبر ائتلاف موسع من أجل تعزيز الأمن والعدالة والتنمية، وتؤكد ضرورة المساءلة عن جرائم الإبادة الجماعية وفظائع الانتهاكات من أجل المصالحة والسلام الدائم. ورغم أن الإدارة الأمريكية لم تشترط مثول

1 - د .حمد عمر الحاوي، مرجع سابق، ص77.
2 - د . عبده مختار، مرجع سابق، ص62.
3 - د .المرجع السابق، ص 156.

البشير أمام محكمة الجنايات الدولية ولا أي محكمة أخرى، إلا أنها أوعزت لمبعوثيها تفادي الاتصال به والتعامل بدلاً عنه مع نائبيه "سلفاكير" وعلى عثمان بالإضافة إلى غازي صلاح الدين الممسك بملف دارفور والعلاقة مع أمريكا.

وسيكون موضوع المساءلة الجنائية هو أكبر عقبة في التعامل مع الحكومة السودانية لأنها تخشى أن تطال التحقيقات والمحاكمة شخصيات قيادية في السلطة، ولكنها لا تستطيع الرفض الكامل لمبدأ المساءلة خاصة بعد أن أيدها تقرير لجنة حكماء إفريقيا التي ترأسها "ثابو أمبيكي" الذي اقترح قيام محاكم مختلطة لمرتكبي الجرائم في دارفور تضم قانونيين أجانب حتى تحظى بالمصداقية المطلوبة. وقد أطلقت الإستراتيجية يد الجنرال "غريشن" في متابعة مفاوضاته مع فصائل المتمردين حتى يلتحقوا بعملية السلام في الدوحة، وفي الضغط عليهم بواسطة فرنسا ودول الجوار من الغرب والشمال. [1]

وقد اختارت أمريكا قطر لتكون موقعاً أساسياً للتفاوض مما يقطع الطريق لمفاوضات جانبية في مصر أو ليبيا أو غيرهما، ووعدت بتقديم الدعم للوسيط المشترك للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة (جبريل باسولي)، وتريد أن تلزم الأطراف السودانية بإعلان المبادئ لعام 2005م وبالهدنة التي تم التوصل إليها في 2004م الخاصة بالمجال الإنساني. [2]

وتدعو الإستراتيجية لوقف الأعمال العدائية في دارفور، وأن تتوقف كل من تشاد والسودان عن دعم المعارضة المسلحة ضد البلد الآخر، وتعد بالتعاون مع الآخرين في تحسين وصول المساعدات الإنسانية. وستشكل

1 - د . نعوم شقير، مرجع سبق ذكره ص 250.
2- المرجع نفسه، ص 266.

هذه الوسائل مجتمعة أثراً فاعلاً في معالجة أزمة دارفور. ولكن هل لمشكلة دارفور أن تحل قبل الانتخابات حتى تشترك فيها كل القوى السياسية والفصائل المتمردة، أم أنها ستقوم دون مشاركة كاملة للإقليم الأمر الذي سيفتح باباً جديداً من تدهور الأوضاع وتصعيد المطالب الدارفورية. [1]

دور المحددات الداخلية والإقليمية

هنالك عوامل عديدة اثرت على العلاقات السودانية الأمريكية منها الضغوط الأمريكية التي تمارسها مراكز الضغط على الادارة وعلى الكونجرس بمجلسيه الشيوخ والنواب بغرض فرض سياسات او اصدار قوانين أو اتخاذ مواقف، وفى كل تلك الأحوال تراعى مراكز الضغط مصالح تلك الجهات التي تدافع عنها، وقد تقود تلك المراكز حملات إعلامية ضخمة بغرض التأثير على الرأي العام.

وبالتالي على الإدارة الأمريكية والمشروع الأمريكي، ومن أهم مراكز الضغط هذه ما تسمى بالكتلة السوداء، وهى تمثل الزنوج الأمريكيين ومنها اللوبي الإسرائيلي الصهيوني، وكذلك كتلة المحافظين الجدد، وهم مجموعة من المسيحيين المتشددين، ولهم ولاء كبير لإسرائيل، ومنها مجموعات المصالح الكبرى، مثل مجموعة المصالح النفطية، وتسمى بالمؤسسة الشرقية ومجموعة المصالح العسكرية والتقنية، وتسمى بالمؤسسة الغربية، كل هذه المراكز تؤثر على الإدارة الأمريكية بصورة أو أخرى، وقد تكون التأثيرات متعارضة أو متناقضة مثلا المصالح النفطية تدعو للاستثمار في السودان. [2]

1 - د . نعوم شقير، مرجع سبق ذكره ص 269.

2- د .عمر مهاجر، **السودان في مشروع القرن الأمريكي الجديد**، مجلة افاق سياسية، العدد الأول، مركز دراسات الشرق الاوسط وافريقيا، الخرطوم، يونيو 2004م ،ص85.

البيئة الداخلية والدولية وتأثيرهما في العلاقات الأمريكية السودانية

هناك التقارير التي ترسلها بعض دول الجوار إلى الإدارة الأمريكية عن الحكومة السودانية سلبا أو ايجابا، والتي تؤثر بشكل مباشر في طبيعة العلاقات الأمريكية السودانية وخاصة التقارير المصرية عن السودان، حيث أن الملف السوداني لوقت طويل كان لدى الحكومة المصرية، ومنها دول الجوار كافة اثيوبيا واريتريا ويوغندا والسعودية... الخ، وبالتالي فإن هذه التقارير تؤثر على تقديرات الإدارة الأمريكية. [1]

كذلك علاقات السودان وتوجهاته الخارجية تؤثر أيضا على قرارات الإدارة الأمريكية، ومن ذلك حجم وعمق العلاقة بين السودان وإيران والعراق وليبيا في وقت من الأوقات، ومنها علاقة السودان وتوجهه شرقا نحو الصين والهند وماليزيا واندونيسيا.

1- حجم وقدرة المعارضة السودانية، وقد تأثرت أيضا لبعض كتابات واصدارات بعض رموز المعارضة أو بعض الأكاديميين السودانيين المحسوبين على المعارضة.

2- أداء الحكومة السودانية نفسها يؤثر على تقديرات الإدارة الأمريكية، فانتظام الإدارة ووجود سياسة خارجية واحدة وواضحة ومستدامة عامل مؤثر أيضا، فنهج حكومة الإنقاذ ومنذ قيامها عمل على حل مشكلة السودان الأولى وهى الحرب في جنوب السودان بإصرار في استمرار التفاوض مع الحركة الشعبية، ومع الفصائل المنشقة عنها حتى تم التوصل لاتفاق الخرطوم للسلام ولاتفاق نيفاشا للسلام، هذا التطور من الحرب للسلام لاشك أدى إلى التأثير على العلاقات بشكل كبير.

1- د. عمر مهاجر، مرجع سابق، ص90.

3-التحولات داخل النظام نفسه، حيث تم حل المجلس العسكري بعد فترة ثم تلى ذلك قيام مجلس وطني، ومن ثم وضع دستور للبلاد، ثم تلى ذك صدور قانون للأحزاب وغيرها من التطورات السياسية حول النظام الرئاسي والحكم الاتحادي وغيرها تؤثر في سياقها العام على العلاقات السودانية الأمريكية. [1]

4-هنالك أيضا تطورات فكرية وتنظيمية داخل الانقاذ أدت إلى إبعاد بعض أطراف العملية السياسية وإلى إغلاق بعض المؤسسات "المؤتمر الشعبي – العربي-الإسلامي" وأدت أيضا إلى اتخاذ بعض الإجراءات والقرارات، مثل إلغاء قرار دخول المواطنين العرب السودان بدون تأشيرة، وإبعاد بعض الأشخاص مثل أسامة بن لادن، وحظر نشاط أو تقليص نشاط بعض المؤسسات، كل تلك الإجراءات أدت إلى تلين المواقف الأمريكية تجاه الطرف السوداني، بالرغم من بعض الأثار الجانبية لمثل هذه القرارات، ومنها انفجار الوضع في دارفور.

5-الاتجاه القوى والمتصاعد والعزم الكبير للإنقاذ للاستثمار في مجال النفط والتوجه شرقا طلبا للدعم، وخاصة من الصين وماليزيا والهند وباكستان، والنجاح الكبير في هذا الاتجاه، كان له اثر كبير في التأثير على الإدارة الأمريكية، وعلى مراكز الضغط على الحكومة الأمريكية بغرض عدم تضيع فرص للاستثمار في السودان.

6-الأداء الجيد للديبلوماسية السودانية وخاصة في السنوات العشر الأخيرة، واستمرار التوازن في تلك السياسة، والبعد بقدر الإمكان عن المحاور المعلنة أمريكيا وإعطاء انطباعا قويا لدى الإدارة الأمريكية ولدى مراكز البحوث تأثيرا إيجابيا على العلاقات بين البلدين. [2]

1 - د . عمر مهاجر، مرجع سابق، ص95.
2 - د . عمر مهاجر، مرجع سابق، ص97.

7-تطور العلاقات بين حكومة الانقاذ ومعارضيها والوصول لتفاق مع العديد منهم إلى العمل داخل البلاد، وتوسيع نطاق النشاط السياسي والحربى والتصريح القانوني بالتنظيم والنشاط الحزبي والسياسي والفكري العام، وقد أدى ذلك إلى التأثير على صانعي القرار داخل الإدارة الأمريكية.

تغيرات في السياسة الأمريكية اتجاه السودان

عندما وصل الحزب الجمهوري إلى البيت الأبيض برئاسة "بوش" الأبن، وجد أمامه صور سلبية عن الحكومة السودانية التي لم تنجح الولايات المتحدة الأمريكية من عزلها ولم تنجح حركة التمرد في إسقاطها. [1] لذلك فكر "بوش" في تغير أسلوب التعامل مع الشأن السوداني لعدة أسباب منها:

1-ضغوط اللوبي ضد السودان بصورة ازعجت الإدارة الجديدة.

2-اعتماد الرئيس بوش في حملته الانتخابية على جزء كبير من سند الجماعات الدينية واليمينية، وجمعات السود الأمريكيين والتي تناصر حركة التمرد.

3-بدء استغلال النفط السوداني وخروج الولايات المتحدة وشركاتها الكبرى عن الاستثمار الواعد والمتميز.[2]

إذا نجحت الخطة الأمريكية في معالجة مناسبة لمشكلتي إحلال السلام في دارفور وتنفيذ اتفاقية السلام الشامل بصورة مرضية للشمال والجنوب أياً كانت نتيجة الاستفتاء، فإن العقبة الرئيسة التي كانت تحول دون تحسين العلاقات بين السودان (الشمالي) وأمريكا ستزول إلى حد

1 -د . التقرير الاستراتيجي السنوي 2004م، **السودان والعالم علاقات السودان بدول العالم** ،مركز دراسات الشرق الأوسط وافريقيا، ص208.

2 -المرجع نفسه، ص 210.

كبير، وسينفتح الباب لبدء علاقات طبيعية بين البلدين تتسم بالتعاون والاحترام وخدمة المصالح المشتركة، وسيخفت صوت جماعات الضغط الأمريكية التي كانت تلعب دوراً كبيراً في التحريض على حكومة السودان وتأزيم العلاقة بينها وبين أمريكا.

لكن بعد الاستفتاء وحدوث الانفصال بقي التوتر في العلاقات الأمريكية السودانية حاصلا، وظلت بعض المشكلات عالقة بين الدولتين المنفصلتين ما خلق مجالات الاحتكاك، وجعل النزاع يزداد على الحدود، وخاصة في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، اللتين تجدان دعماً من الحركة الشعبية لمواجهة الشمال، ولن يرضى الشمال بحال من الأحوال أن يفقد هاتين الولايتين للانفصال مع الجنوب أو الاستقلال عن الطرفين. [1]

وفي ظل هذه الأوضاع يزداد الوضع سوءاً داخل السودان، وفي العلاقة بين السودان الشمالي والولايات المتحدة التي تنحاز إلى حليفها في الجنوب ظالماً كان أو مظلوماً، ما يرجح أن يصبح الصراع في المنطقة أكثر عنفاً ويؤدي إلى فشل الدولة في شطري البلاد. ولقد تبنى الكونغرس الأمريكي نهجا جديدا في التعامل مع السودان، ويمكن حوصلة أهم هذه التوجهات فيما يلي:

أولا- الجانب السياسي

1. يمكن للولايات المتحدة أن تشارك مع الدول المجاورة والمنظمات متعددة الأطراف في التفاوض من أجل الخروج من الانقلاب وصياغة اتفاق على الدور المناسب للمؤسسة العسكرية. وفي حالة السودان، يقود الاتحاد الأفريقي ويقف بثبات في تطبيق معاييره ضد التغييرات غير الدستورية للحكومة.

1 - المرجع السابق، ص .212.

2. يتعين على الولايات المتحدة، سواء الإدارة أو الكونغرس، أن تصل إلى أعضاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ولجنة الاتحاد الأفريقي، ورئيس الاتحاد الأفريقي، لتقديم الشراكة وإيجاد السبل الكفيلة بضم القوات، وتوفير الموارد وممارسة النفوذ على نحو أشبه بما حدث في أعقاب انقلاب عام 2019م. (1)
3. يمكن للولايات المتحدة أيضًا تقديم الدعم المالي لتفعيل آليات الاتحاد الأفريقي الأخرى – مثل برنامج الشباب من أجل السلام التابع للاتحاد الأفريقي، ولجنة الحكماء وشبكة الوسطاء من النساء – دعماً للعودة إلى الحكم المدني.
4. يمكن للولايات المتحدة زيادة الاستفادة من هذه شراكة مع الدول المجاورة والمؤسسات الإقليمية لمعالجة تأثير أولئك الذين يعملون ضد القيادة المدنية والحكم الخاضع للمساءلة وحقوق الإنسان والحريات السياسية. في حالة حلفاء الولايات المتحدة في الخليج وشمال إفريقيا، فإن هذا يعني تعزيز الفهم المشترك للمصالح والأهداف، وإثبات أن الحكومة التي يقودها مدنيون هي أفضل طريقة لتحقيق تلك المصالح المشتركة، وليس فقط من الناحية الخطابية.

في حالة أولئك الذين يعتبرون خصومًا يتطلب هذا رسم خطوط واضحة لتعطيل التأثير السلبي الذي من شأنه إبعاد السلطة عن الانتقال السياسي الديمقراطي، وهذا يعني إيجاد مجالات تعاون جريئة حيثما وجدت. (2)

1 - المرجع السابق، ص 214.
2 - د . عمر مهاجر، مرجع سابق، ص140

ثانيًا- الجانب الاقتصادي

1. يتعين على الولايات المتحدة أن تعمل على تعبئة الموارد الاقتصادية المستدامة والشراكة السياسية، حتى يتسنى لها أن ترى القادة المدنيين والزعماء العسكريين في دورهم المتفق خلال فترة انتقالية، وهذا يتطلب وضوح الأهداف، وشراكة حقيقية مع القادة المدنيين وتحالف من الشركاء الأساسيين – الحكومة والمؤسسات متعددة الأطراف والمصارف الإنمائية والمؤسسات المالية – لتقديم الأموال لمنح المدنيين فرصة للنجاح.
2. في حالة حدوث انفتاح في السودان، ومتى يحدث، فلا بد وأن يكون الشركاء الدوليون على استعداد للعمل السريع والحاسم. [1]
3. لا بد أن يكون التمويل مصحوبًا بعملية سياسية تعمل على إبرام اتفاق والحفاظ عليه حول المسار والتقدم نحو الانتقال السياسي، اليوم يواصل السودانيون النزول إلى الشوارع للمطالبة بالتغييرات الموعودة خلال الثورة، يجب أن تكون هناك مساحة يتم فيها الاستماع إلى هؤلاء المواطنين – الشباب والكبار، رجالًا ونساءً، عبر جغرافيا السودان الشاسعة وإشراكهم. [2]

وأخيرًا،، أشارت تقارير إدارة الولايات المتحدة إلى "الحكومة الانتقالية بقيادة مدنية"، كان هذا هو الطموح والالتزام – لكنه لم يكن حقيقة واقعة بعد، وعلى نفس النحو قد يكون الاتفاق بين برهان وحمدوك أفضل صفقة يمكن التوصل إليها في تلك اللحظة، لكن لا يفيد حالة الانتقال السياسي

1 - المرجع نفسه، ص 147.

2- م. د محمد زباري مونس، **مشكلة دارفور - دراسة في الجغرافية السياسية**، مجلة أبحاث ميسان ،المجلد الحادي عشر، العدد الثاني والعشرون، السنة 2015، ص ،233، 234.

في إعلان "انتهاء" الانقلاب أو إعلان أن الانتقال "يعود إلى المسار الصحيح" حتى يكون هناك شيء مختلف نوعيًا.

وسوف تتطلب إعادة تشغيل الانتقال السياسي كلمات مكتوبة؛ والأهم من ذلك، ستتطلب إجراءات واضحة وتغيير للسلطة، يتطلب الأمر محادثة صريحة حول ما كان يعمل وما لا يعمل قبل 25 أكتوبر وما هو المطلوب للمضي قدمًا. [1] بينما تعقد الولايات المتحدة قمتها من أجل الديمقراطية، لا بد أن تتوافق الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة في السودان مع أفكار التجديد الديمقراطي، وهذا يعني بشكل أساسي الإنصات، التعامل بجدية، ودعم المواطنين والمنظمات والنقابات والأحزاب السياسية وحتى القادة العسكريين الذين يتصرفون بطريقة سلمية، وبما يتماشى مع قيم ومبادئ الولايات المتحدة. وهذا لا يعني تجاهل دور الفاعلين العسكريين والأمنيين. بل على العكس من ذلك، إن الثقل الديبلوماسي والمالي للولايات المتحدة مطلوب لتوحيد شركائها الأفارقة وعبر المحيط الأطلسي لإعطاء الحيز اللازم لأولئك الذين يعملون بشجاعة، لتحديد الدور والمسار المناسبين للمؤسسة العسكرية في المستقبل، وتلبية تطلعات والتزام هؤلاء السودانيين، ومَن هم على اقتناع بإمكانية انتقال سياسي حقيقي. [2]

أثر الأيديولوجيا والأحزاب وجماعات المصالح على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السودان

لم تكن الأزمات والحروب الاثنية في السودان منذ البداية شأنا سودانيا داخليا محض، فقد تداخلت العوامل الخارجية في مسارها في كل الأزمات التي شهدتها السودان، حيث كانت لكل دولة متدخلة في الشأن

1 - المرجع نفسه، ص 240.
2 - المرجع السابق، ص 245.246.

السوداني دوافع خاصة بها، كما أن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض المنظمات الدولية، كانت له أسبابه وآثاره التي جاءت تلبية لجماعات الضغط وأهم الفاعلين الدوليين، فكيف أثرت هذه القوى الدولية كلها في الأزمات الاثنية في السودان؟

أثر الضغوط الداخلية الأمريكية في رسم السياسة الخارجية تجاه السودان

مع مطلع سنة 2000م بدأت السياسة الأمريكية اتجاه السودان تتغير بفعل الضغوط الداخلية التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية[1] فقد عرفت الولايات المتحدة الأمريكية منذ مارس 2000م حملات ضغط واسعة من قبل جماعات ضغط يمينية كنسية التي طالبت بمواجهة نظام الإنقاذ، ومن قبل شركات البترول التي طالبت بتطبيع العلاقات مع السودان من أجل الحصول على حصة من البترول، ولهذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتعيين القس"جون دانفورث" مع مطلع سبتمبر 2001م لطمأنة اليمين المسيحي بأن مطالبهم ستكون في رأس أولويات المبعوث الرئاسي، وفي ذات الوقت تكريس سياسة جديدة قائمة على الضغط من خلال الحوار والتفاوض مع حكومة الخرطوم. [2] ولتسهيل مهمة المبعوث الأمريكي دعت الولايات المتحدة في 15 أكتوبر 2001م مجلس الأمن إلى رفع العقوبات عن السودان التي تم فرضها سنة 1996م، وهو ما تم في 28 أكتوبر، وعمدت الولايات المتحدة من خلال سياستها الجديدة للتأكيد على أن تحديات القرن الواحد و العشرين لا يمكن لأي دولة مواجهتها دون مساعدة المجتمع الدولي.[3]

1 - د .إجلال محمد رأفت، **أزمة في دارفور أسباب و التطورات و النتائج**، ندوة أبعاد الصراع في دارفور وأفاقه المستقبلي - مركز البحوث والدراسات السياسية - القاهرة، مصر ،2004 ،ص 35.
2 - د .إجلال محمد رأفت، مرجع سبق ذكره ص 39-40.
3 - المرجع نفسه، ص41-42-43.

انطلاقا من هذه الفكرة، حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على أن تركز مبادرتها في إطار منظمة "الايغاد" باعتبارها تحوز على الدعم الإقليمي والدولي، ضمن هذه السياسة الأمريكية الجديدة في السودان، تم توقيع اتفاقية ماشاكوس ونيفاشا، كما تم إصدار قانون السلام الذي وقعه بوش في 24 أكتوبر 2002م. [1]

وقد جاء في أحد بنود القانون أنه إذا لم تنخرط الحكومة السودانية بحسن نية في المفاوضات من أجل الوصول إلى اتفاقية سلام دائم، أو إذا تدخلت في الجهود الإنسانية، أو خالفت شروط اتفاقية السلام بينها وبين الحركة الشعبية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستقوم بمعارضة منح قروض لصالح حكومة السودان من المؤسسات الدولية، واتخاذ كل الخطوات لمنع السودان من الحصول على عائدات البترول.

كما خصصت ضمن نفس القانون 300 مليون دولار أمريكي للجنوب، من خلال استعراضنا للسياسة الأمريكية اتجاه السودان نلحظ تغير في مسار هذه السياسة بين معارضة تماما للحكومة السودانية وبين مدير للحوار بين الخرطوم والجنوب –سابقا–، وقد فسر التغير في الموقف الأمريكي بعدة أسباب نجملها في: [2]

1. المبادئ المعلنة للولايات المتحدة الأمريكية من تشجيع التغيير نحو الديمقراطية من خلال المشاركة والتعاون ومعايير حقوق الإنسان والطرق الاقتصادية والديبلوماسية.
2. الدافع الثاني متعلق بالنفط السوداني، إذ تؤكد بعض الدراسات أن الاحتياطات الإجمالية للنفط في السودان تبلغ ما بين 600 مليون إلى

1 - د . إجلال محمد رأفت، **مرجع سابق**، ص 46.
2 - المرجع نفسه ص 44.

1200 مليون برميل مع احتياطي. ومرجح أن يصل إلى 800 مليون برميل، ما جعل الولايات المتحدة تسعى إلى محاولة السيطرة على الاحتياطي النفطي للسودان، بالإضافة إلى المصالح المباشرة للشركات النفطية الأمريكية التي ترغب في أن يكون لها الحصة الكبرى في عمليات استخراج النفط السوداني.

3. السبب الثالث يتركز حول المياه فالولايات المتحدة الأمريكية تحاول استعمالها كورقة ضغط على القوى الإقليمية، والتي أولها مصر، فتدخل الولايات من خلال منبر شركاء الايغاد لعقد اتفاقية سلام بين الحكومة والحركة الشعبية قد يشكل خطرا على الأمن القومي المصري مستقبلا من حيث اتفاقية مياه النيل لسنة 1959م والحصص، كما أن نشأة كيان في جنوب السودان لم يكن طرفا في الاتفاقية يغير موازين الاتفاقية، فقد عمدت الولايات المتحدة إلى الحد من دور مصر الإقليمي في مناطق حوض النيل، من أجل إضعاف قوة ومكانة مصر عربيا. [1]

من خلال ما سبق نستنتج أن التدخل الأمريكي في الشأن السوداني لم يكن من أجل أغراض إنسانية بل هدف بالأساس لخدمة مصالح معينة، لذلك فسر البعض الوساطة الأمريكية بأنها تدخل بالأساس يهدف إلى فتح المجال للتوغل الأمريكي في المنطقة.

جاء التدخل الأمريكي في الشأن الاثني السوداني من خلال بابين الأول قضية الجنوب سابقا، والثاني أزمة دارفور، وقد اختلف مسار التدخل في كل منهما، ففيما يخص قضية الجنوب سابقا فقد لعبت الولايات المتحدة

1 - د . مصطفى إبراهيم سليمان الشمري، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جمهورية جنوب السودان**، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العراق: مطبعة جامعة الكوفة،45 الجزء الأول،2020، ص 166.

الأمريكية دورا بارزا في الصراع الذي كان دائرا بين الخرطوم وحركة تحرير جنوب السودان ويمكن أن نجمل الدور الأمريكي في:

1. تنظيم اتفاقية ماشاكوس حول الاستفتاء من أجل تقرير مصير جنوب السودان، والملاحظ أن الاقتراحات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية فيما قبل التوصل إلى توقيع اتفاقية ماشاكوس كانت ذات طابع إلزامي، خاصة وأن قانون السلام الذي سنته يقضي بفرض عقوبات على الحكومة السودانية والحركة الشعبية في حال حاول أحد الطرفين عرقلت المفاوضات. [1]
2. فيما يتعلق بمستقبل منطقة الأبي، اقترحت أمريكا بأن ينظم استفتاء لتقرير مستقبل المنطقة بعد الفترة الانتقالية التي مدتها ستة سنوات، حول الانضمام إلى ولاية بحر الغزال في الجنوب الانضمام إلى ولاية كردفان في الشمال تحت وضع إداري خاص، مع تقسيم النفط المتواجد في المنطقة بين السودان وجنوبه سابقا، وقد قبلت الحكومة السودانية والحركة الشعبية المقترح الأمريكي.
3. ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في التوصل إلى بروتوكولات تقسيم السلطة والثروة والمناطق المهمشة إذ انتهت تدخلاتها بإعلان نيروبي ثم باتفاقية نيفاشا.
4. ساهمت الولايات المتحدة في دعم الاستفتاء الذي أقيم خلال سنة 2011م لتقرير مصير جنوب السودان والذي تمخض عن انفصال دولة جنوب السودان، وما يبرز ذلك أنه قبل انفصال الجنوب استضاف الكونغرس الأمريكي خلال سنة 2010م " باقان أموم" الأمين العام للحركة الشعبية، وقد تمخض اللقاء بوعد الولايات المتحدة الأمريكية

1 - د . مصطفى إبراهيم سليمان الشمري، مرجع سبق ذكره ص 169.

بـدعم الاسـتفتاء وبحضـورها كمراقـب بالإضـافة إلـى كونهـا أول دولـة ستعترف بدولـة جنـوب السـودان، وهـو مـا حـدث فعـلا حيـث كانـت الولايـات المتحـدة مـن أول الـدول التـي اعترفـت بالدولـة الجديـدة، ودعمـت اسـتقلالها عـن السـودان؛ لأن ذلـك يعنـي فـتح المجـال للولايـات المتحـدة لـدعم هـذه الدولـة الفتيـة التـي هـي بحاجـة إلـى الـدعم بمختلـف أشـكاله، والـذي تـوفره الولايات المتحدة الأمريكية التي تهدف للسيطرة على النفط [1].

مـن خـلال استعراضـنا لـدور الولايـات المتحـدة الأمريكيـة نسـتنتج أنهـا لعبـت دورا كبيـرا فـي إنهـاء الصـراع الـذي كـان دائـرا بـين الحكومـة السـودانية وجنوبهـا سـابقا والـذي انتهـى بانفصـال دولـة جنـوب السـودان، فـالملاحظ علـى الـدور الـذي لعبتـه الولايـات المتحـدة الأمريكيـة إنـه ينطلـق مـن رغبتهـا فـي خلـق ظـروف محـددة فـي المنطقـة تمكنهـا مـن تحقيـق أهـدافها المسـطرة، ممـا يمكنهـا مـن الحفـاظ علـى دورهـا الريـادي فـي ظـل العولمـة مـن جهـة و الحصـول علـى مطامعهـا البتروليـة، وهـذا مـا يفسـر فرضـها لقـانون السـلام وتـدخلاتها المختلفـة فـي مراحـل حـل النـزاع، فرغبـة الولايـات الأمريكيـة فـي حـل النـزاع لا تعـود إلـى رغبتهـا فـي التوسـط مـن أجـل المسـاعي الحميـدة لحـل الأزمـة، بـل يعـود إلـى رغبتهـا فـي الاسـتحواذ علـى السـودان والمنطقـة مـن خـلال خلـق نظـام مؤيـد لهـا على الدوام.[2]

1 - أ. د. سعد حقي توفيق، **التنافس الدولي وضمان امن النفط**، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، ص4. https://www.iasj.net/iasj/download/755f469e377c49e7

2 - المرجع السابق، ص 172.

دور الشركات الأمريكية في الأزمة السودانية

كانت شركة دين كورب واحدة من شركات كثيرة تقوم الحكومة الأمريكية بالتعاقد معها مقابل القيام بمهام خارجية محددة، وقد فازت من قبل الشركة بعقود من حكومة الولايات المتحدة في عدد من مناطق العالم المضطربة، من ضمنها دول وهي: العراق وأفغانستان وليبيريا وكولومبيا، وجنوب السودان، أيضا قدمت شركة "بلاووتر" Black Water طبقا لتقارير أمريكية، حماية أمنية لكبار مسئولي حكومة جنوب السودان، ولتدريب جيش الجنوب، في مقابل حق الانتفاع بما قيمته 50% مما تحتويه مناجم معادن حديد وذهب في الجنوب. [1]

كما أن إدارة الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما" قد اتجهت في بداية توليها زمام الأمور في الإدارة الأمريكية نحو العمل علي خفض الانفاق العسكري كوسيلة لمعالجة الأوضاع الاقتصادية التي ضربت البلاد بسبب أزمة العقارات عام 2008، حيث أن الادارة الأمريكية قد اتجهت إلى سوق السلاح كبديل متاح لتحريك الركود الاقتصادي، وبالتالي توجهت نحو المنطقة الافريقية التي تشهد اضطرابات أمنية في عدة مناطق، لذلك عملت الحكومة على دعم شركات السلاح الأمريكية للعمل في جنوب السودان بالتعاون مع الحكومة في تدريب الجيش الشعبي وتقييم احتياجاته.

لكن من الملاحظ أن هذه الشركات عملت على ترويج دعاية الحرب القادمة وسط الجنوبيين في مقابل الاحتفاظ بحصة وفيرة من موارد جنوب السودان النفطية في باطن، كما أن هذه الشركات عملت علي تصوير الوضع في جنوب السودان علي أنه وضع كارثي، فكان لا يمر

1 - د . أحمد عز الدين: **ملف علاقات أمريكا وجنوب السودان ـدعم جيش الجنوب**، https://bit.ly/2ytpLmU

عام حتى يحدث زيارة بعثة من جيش الحركة الشعبية بجنوب السودان لطلب الدعم سواء من وزارة الدفاع الأمريكية أو من شركات المرتزقة التي قامت بدور مشبوه في الجنوب لتدريب قوات الحركة الجنوبية، ولتوفير العتاد والسلاح اللازم لهذه الدولة تحسبا لحرب قد تشتعل بين شمال وجنوب السودان عقب استفتاء انفصال الجنوب. [1]

ومنحت وزارة الخارجية الأمريكية إحدى الشركات الأمريكية الخاصة عقدا للقيام بتأهيل قوات الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان وتحويلهم لقوة عسكرية محترفة، واختارت شركة دين كورب DynCorp التي فازت بقيمة العقد المبدئي البالغة 40 مليون دولار في ذلك الوقت للقيام بهذه المهمة، أما الهدف من هذا فيتمثل في تعزيز القدرات العسكرية للجيش الشعبي لتحرير السودان بغية إضعاف موقف الخرطوم. وأفاد تقرير نشرته صحيفة (ميركوري نيوز) الأمريكية في 11 يونيو 2010م إلى أن الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما" دعم من وجود الشركات الأمريكية في جنوب السودان. وبخاصة شركة (بلاك ووتر) إذ حصلت على ترخيصًا مفتوحًا بالعمل في جنوب السودان، حيث قامت الإدارة الأمريكية بمكافأتها بمنحها عقود عمل بمبلغ (220) مليون دولار. منها عقود عمل بمائة وعشرين مليون دولار لوزارة الخارجية الأمريكية، وعقود بمائة مليون دولار لوكالة الاستخبارات المركزية CIAوذلك بعد الانفصال مباشرة. [2]

كما نجحت هذه الدعاية لشركات النفط والسلاح الأمريكية في إجبار القادة الجنوبيين على استلام أموال تمويل الاستفتاء وتوقيعهم على تعهدات تعطي لهذه الشركات حق كامل التصرف في نفط الجنوب مقابل تحقيق

1- المرجع السابق، https://bit.ly/2ytpLmU
2 - د . أحمد عز الدين، مرجع سابق،https://bit.ly/2ytpLmU

الانفصال، وحماية الدولة الوليدة ديبلوماسياً وعسكرياً من خلال توفير السلاح. ومن هنا يمكن القول أنه لولا تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الداخلية للسودان، والدور السلبي الذي لعبته في الأزمة السودانية لما تصاعدت أزمة جنوب السودان، وكانت لن تصل إلى حد الانفصال.

الفصل الخامس

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السودان في ظل الاستراتيجية الجديدة

الفصل الخامس

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السودان في ظل الاستراتيجية الأمريكية الجديدة

تمهيد

كشفت أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001م عن الهوة الواسعة بين المبادئ التي تنادي بها الولايات المتحدة بشأن النظام الدولي الجديد بما يمثله من سيادة روح الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعاون الدولي لحل المشكلات الدولية بصورة سلمية، وبين ممارسات واقعية تقوم على تقييد الحريات، وتجاوز حقوق الإنسان، وتجاهل حقوق الأقليات من المواطنين والمقيمين، فقد جرى التحقيق مع آلاف الأشخاص أغلبهم من العرب والمسلمين وتزايدت النزعات العنصرية ضدهم. (180)

وتظهر هذه السياسة على المستوى الأميركي عبر عدة ممارسات منها تشكيل محكمة عسكرية لمحاكمة المتهمين بأعمال الإرهاب، وصدور قانون حرية التفتيش والاحتجاز، وفرض رقابة ذاتية على وسائل الإعلام. ولقد كشفت أحداث 11 سبتمبر/أيلول عن هشاشة النظام الأميركي، والديمقراطية الأميركية عن طريق اختلال التوازن بين السلطات لصالح السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية، وقوى المجتمع المدني، وتحول النظرة الشعبية للرئيس الأميركي باعتباره قيادة حاسمة ومؤتمنة، كما أظهرت تلك الأحداث تراجع دور القضاء نظراً للبنود الواردة في قانون مكافحة الإرهاب، هذا بالإضافة إلى التعاون مع أنظمة عسكرية مثل مشرف في باكستان، وتشجيع قيام نظام قبلي في أفغانستان، وقد قامت

180 - السودان. نموذج للشرق الأوسط الأمريكي"،المسلم،15 سبتمبر 2021، في: l=https://almoslim

أميركا بتنصيب نفسها للقيام بدور المنظم للعالم بالإضافة لدورها في قيادة العالم، وقد أدى هذا الدور لوجود مقاومة ومعارضة في كثير من مناطق العالم، فقد كانت أحداث 11 سبتمبر/أيلول نقطة فاصلة في تحدي نفوذ وهيمنة الولايات المتحدة، وتعرضها، لهجوم واسع في عقر دارها، مما شكل اهتزازاً لمكانة الولايات المتحدة كدولة عظمى، مما أدى إلى زيادة انغماس أميركا في القضايا الدولية ولم يعد بإمكانها الانعزال عن العالم، وصار مطلوباً منها مراقبة التحديات التي تواجه قيادتها للعالم سواء من الداخل أو الخارج. (181)

أثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر على السياسة الأمريكية تجاه السودان

ترتكز السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه أي دولة أو منطقة في العالم على عاملين مهمين؛ وهما أن تكون هذه السياسة نابعة من أهدافها ومصالحها من جهة، وأيضًا أهمية تلك الدولة أو المنطقة في سياستها من جهة أخرى، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حدث تبدل في توجهات الإدارة الأمريكية تجاه العديد من القضايا الساخنة في العالم، والتي من بينهما انفصال جنوب السودان، وذلك ضمن خطة الولايات المتحدة بإنشاء "استراتيجية شاملة عالمية" تصير بها القوى العظمى الوحيدة في العالم، وتتمكن بها من إنهاء الصراع بين شمال وجنوب السودان عبر أطر وآليات مختلفة ومتعاقبة. (182)

وقد عزى الاهتمام الأمريكي بجنوب السودان إلى نجاح السودان في استخراج النفط واستثماره في أواخر التسعينات من القرن الماضي، وقيام المنظمات الأمريكية ذات الأصول الإفريقية بالضغط على الحكومة

181 - المرجع السابق: l=https://almoslim

182 - د . أحمد، "العلاقات السودانية الأمريكية في عهد حكومة الإنقاذ، مرجع سبق ذكره، ص 136.

الأمريكية لإضفاء الطابع الديني في النزاع بين شمال وجنوب السودان، ولرغبة الولايات المتحدة في جعل السودان نقطة ارتكاز محورية لقواتها في الصحراء الكبرى وشرق إفريقيا، تم تعيين السناتور جون دانفورث في 6 سبتمبر 2001 كمبعوث رئاسي للرئيس الأمريكي في السودان كمقدمة للإعلان عن انتقال الإدارة الأمريكية من سياسة المواجهة إلى الحوار والتفاوض، ثم جاء اتفاق مشاكوس 2002 وحول الأزمة السودانية إلى أزمة دولية، وكان ذلك يندرج تحت مسمي المشروع الأمريكي في القارة الإفريقية.

تطور العلاقات الأمريكية السودانية

هناك تطورين رئيسيين استندت عليهما السياسة الأمريكية لإحداث نقلة نوعية لعلاقاتها الثنائية مع الخرطوم أولهما انفصال جنوب السودان وإعلان دولته في 9 يوليو 2011م بجهد وضغط أمريكي مكثف ومتواصل على السودان بكافة الوسائل المتاحة منها إصدار قانون السلام في السودان في 21 أكتوبر 2002م الذي ينص علي فرض عقوبات على السودان بعد 6 أشهر من سريانه (العقوبات الأمريكية مفروضة علي السودان منذ 1997) على غرار قانون تحرير العراق والمقاطعة الاقتصادية، بل وصل الأمر أن نشرت صحيفة الحياة اللندنية في 23 يونيو 1999م أن 47 نائب في مجلسي النواب والشيوخ الأمريكي تبنوا مشروع قرار متزامن في المجلسين، يهدف إلى تشديد الضغوط علي الحكومة السودانية لمعالجة الوضع في الجنوب أي كي ترضخ للمطالب الأمريكية بشأن الصراع في الجنوب السوداني، ويتضمن مشروع هذا القرار طلبات غير مُلزمة لمجلس

الأمـن القـومي وللـرئيس الأمريكـي[183] منهـا بنـد رابعـاً ونصـه "تنفيـذ قـرار مجلـس الأمـن الـدولي رقـم 1070 بفـرض حظـر جـوي علـي السـودان وبنـد سادسـاً ونصـه" إقامـة منـاطق محظـورة علـي الطيـران الحكـومي فـي جنـوب السودان وجبال النوبة لحماية المدنيين من الغارات الجوية".

ثانيهمـا وهـو تطـور مُـرتبط بـالأول إذ أن السـودان وُصـم بـدعم الإرهـاب الـذي طالمـا اعتبرتـه الإدارات الأمريكيـة المُتعاقبـة منـذ 1990م عنصـراً مثيـراً فـي العلاقـات الأمريكيـة / السـودانية ففـي وقـت مبكـر مـن عهـد "ثـورة الإنقـاذ" أكـد السـفير الأمريكـي ذلـك فـي محاضـرة علنيـة لـه بـالخرطوم فـي أبريـل 1993 قـال فيهـا مـا نصـه "إن السـمعة السـيئة للسـودان ليسـت مـن بنـات أفكـار الإعـلام، وهـي ليسـت بالضـبط صـناعة اصـطنعها المصـريون، كمـا أنهـا ليسـت نتاجـاً لإفـادات مُتجنيـة أو غيـر دقيقـة للسـفارات الغربيـة، لأنهـا مؤسسـة علـي معاينـة صـادقة لمجموعـة مُتنوعـة وعريضـة مـن المصـادر وعبـر فتـرة طويلـة مـن الـزمن " وفـي 4 مـايو 1994 ذكـر جـورج موسـي مسـاعد وزيـر الخارجيـة للشـئون الأفريقيـة أمـام اللجنـة الفرعيـة لأفريقيـا حـول الأزمـة فـي السـودان مـا نصـه "إن المصـريين سـوف يظلـوا مهتمـين إلـي أقصـي مـدي بشـأن تـورط حكومـة السـودان المباشـر لـدعم الإرهـاب والتـي معـروف عنهـا توجيههـا لأنشـطة الإرهـاب "وأضـاف إننـا معنيـون بعلاقـات السـودان بالإرهـاب والتـي أقامهـا مـع دول أخـري" ومنـذ توقيـع السـودان اتفاقيـة السـلام الشـامل عـام 2005م وانفصـال الجنـوب بنـاء عليهـا فـي 9 يوليـو 2011م بـدأت الولايـات المتحـدة والخرطـوم كـل بوسـائله تفكيـك أجـزاء قضـية الإرهـاب، ودحـض مبرراتهـا، ومـن هنـا وضـعت الولايـات المتحـدة خمـس متطلبـات لرفـع

183 - د . أحمد سامى السيد، **التنافس الأمريكي الصيني في أفريقيا بعد الحرب الباردة**، المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2016. ص 294 .

العقوبات نهائياً عن السودان في يوليو القادم، وكان التعاون الثنائي في قضية الإرهاب أحد المتطلبات التي أثنت الولايات المتحدة علي وفاء السودان بها، ومن ثم تحققت النقلة النوعية في العلاقات. (184)

القرارات الأمريكية لمكافحة الإرهاب وتأثيرها على الحكومة السودانية

أصدر وزير الخارجية الأميركي "مايك بومبيو" قرارا ينص على إزالة اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب التي ظل متواجدا بها، منذ أغسطس 1993م، إبان فترة إدارة الرئيس الأميركي الأسبق، بيل كلنتون.

وجاء في نص القرار الذي تم نشره في الجريدة الرسمية : "وفقا للبندين 1754 (ج) و 1768 (ج) من قانون الدفاع الوطني للسنة المالية 2019 (50 يو أس سي (سي) 4813 و 4826 (سي) فأنا ألغي بموجبه قرار، 12 أغسطس 1993، بشأن السودان، اعتبارا من 14 ديسمبر 2020م. يستند هذا الإجراء إلى الاعتبارات الواردة في المذكرة المصاحبة للتقرير الرئاسي، في 26 أكتوبر 2020م، بشأن السودان." (185)

لا شك أن هذا القرار التاريخي قد كان في صالح السودان الذي عانى لأكثر من 27 عاما من قيود وعقوبات دولية أدت لإنهاك اقتصاده بشكل كبير، بسبب العزلة المتطاولة وانعكس ذلك في العديد من المؤشرات الاقتصادية التي يبرز في مقدمتها الديون الخارجية التي فاقت 56 مليار دولار إلى جانب الارتفاع الكبير في معدل التضخم الذي تجاوز 200 في المئة فضلا عن ارتفاع نسب البطالة والفقر وغير ذلك من المؤشرات. (186)

184- د . أحمد سامى السيد، **مرجع سابق**، ص 280 .
185- د . أحمد سامى السيد، **مرجع سابق**، ص 290 .
186 - www.alhurra.com/different-angle/2020/12/23/خروج-السودان-قائمة-الإرهاب-الأميركية

سيسمح قرار إزالة اسم السودان من قائمة الإرهاب بإعادة دمج البلد في الاقتصاد الدولي وهو الأمر الذي سيترتب عليه إمكانية إلغاء الديون الخارجية، واستعادة العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية، وما يعنيه ذلك من استئناف الحصول على القروض والمنح، إلى جانب تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة، فضلا عن انسياب المعاملات البنكية مع المصارف العالمية.

كذلك سيفضي القرار إلى انفتاح السودان على الأسواق الكبرى (تصديرا واستيرادا) وحصوله على التكنولوجيا الحديثة، وقطع الغيار التي حرم منها طويلا، مما أدى إلى تراجع الصادرات بسبب التدهور في أداء العديد من القطاعات الانتاجية، كما أنه سيؤدي أيضا لزيادة فرص التبادل التجاري المباشر دون وسطاء، وهو الأمر الذي يكلف السودان مليارات الدولارات سنويا. (187)

قد مثل قرار رفع اسم السودان من قائمة الإرهاب علامة فارقة في مسار العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية، وكانت هذه العلاقة قد تدهورت بشكل كبير خلال فترة حكم الرئيس السوداني عمر البشير، وأدت لفرض العديد من العقوبات الاقتصادية والسياسية إلى جانب التصنيف المتأخر للسودان في قوائم وسجلات حقوق الإنسان والحريات.

وبدأ التحسن التدريجي في العلاقة بين البلدين بعد اندلاع الثورة السودانية وسقوط نظام الجنرال البشير، حيث قام رئيس الوزراء السوداني، عبد الله حمدوك، بأكثر من زيارة لأمريكا تلتها زيارات لكبار المسؤولين

187 - د . أحمد سامى السيد، مرجع سابق، ص 293.

الأميركيين للسودان، كانت أبرزها زيارة "بومبيو" للخرطوم، في أغسطس الماضي، واجتماعه مع رئيسي مجلسي السيادة والوزراء.

وظهر هذا التحسن في العلاقات في عدد من القرارات الأمريكية الصادرة التي كان أبرزها شطب اسم السودان من قائمة الدول التي تخضع للمراقبة بشأن الحريات الدينية، والذي بررته وزارة الخارجية الأميركية بقولها إن "الإصلاحات الشجاعة التي اتخذتها الحكومة (السودانية) في إصلاح القوانين والممارسات الفعلية يصلحان نموذجا تستهدى به دول أخرى." [188]

كذلك أصدر "بومبيو" هذا الشهر قرارا بفك الحظر عن دخول المسؤولين الحكوميين وأفراد القوات المسلحة السودانية للولايات المتحدة، بناء على قرارات فك الحظر الصادرة عن الأمم المتحدة و"التحول الكبير في سياسة الولايات المتحدة تجاه السودان بعد تشكيل حكومة سودانية جديدة يقودها مدنيون" كما جاء في نص القرار.

من ناحية أخرى فقد أجاز الكونغرس، في الحادي والعشرين من الشهر الجاري، "السلام القانوني" الذي تم بموجبه شطب القضايا المرفوعة حاليا ضد السودان (14 قضية) تحت قانون استثناء الحصانات السيادية، الذي يعرف بـ (أ 1605) عدا القضايا المرتبطة بضحايا سبتمبر 2011، كما أنه منح السودان حصانة ضد أي دعاوى مستقبلية يمكن أن ترفع ضده مستندة على صفته السابقة كدولة راعية للإرهاب.

كذلك صادق الكونغرس ضمن تشريع "السلام القانوني" على حزمة من المساعدات المالية المباشرة، وغير المباشرة للسودان بلغت في مجملها

188 - د . صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، **"العلاقات السودانية الأمريكية "** لبنان، المركز القومي لإنتاج الإعلامي،2005، ص 140.

1.1 مليار دولار، فضلا عن التزام الولايات المتحدة بدفع مبلغ مليار دولار لسداد متأخرات السودان المستحقة للبنك الدولي.

هذا التطور الكبير في علاقة السودان بالولايات المتحدة، ومن ثم الاقتصاد العالمي، يتطلب من الحكومة الانتقالية أن تقوم بالعديد من الإجراءات التي من شأنها تعظيم الفوائد التي ستعود على الاقتصاد السوداني، ومن بينها تهيئة المناخ الاستثماري عبر تطوير القوانين والتشريعات، وكذلك تفعيل الإصلاح المؤسسي من أجل رفع كفاءة أداء مختلف الجهات ذات الصلة بالعملية الاقتصادية (ماديا وبشريا) في مختلف مراحلها فضلا عن تطوير البنيات الأساسية المرتبطة بعمليات الإنتاج والتسويق والتصدير وغيرها. (189)

وبما أن الاقتصاد يمثل الوجه الآخر للسياسة فإنه يصبح من الضروري أن تمضي الحكومة قدما في تقوية هياكل السلطة الانتقالية، وتعزيز الحريات وترسيخ الاستقرار السياسي وإكمال مسيرة السلام مع بقية الحركات المسلحة التي لم تنضم للاتفاق الذي تم توقيعه في جنوب السودان، وذلك حتى يتمكن السودان من الاستفادة القصوى من عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحسن علاقته مع الولايات المتحدة الأميركية. (190)

189 - د. خيرى الرازق جاسم، **التحرك الأمريكي المعاصر نحو القارة الأفريقية**، مركز الدراسات الدولية، سلسلة دراسات استراتيجية، بغداد، العدد 116، 2013، ص 90 .

190 - المرجع نفسه، ص 93.

الدور الأمريكي في أزمات وقضايا السودان الداخلي

شهدت العلاقات الأمريكية السودانية حالات من الشد والجذب، خاصة في الفترة ما بين 1993 و2017م حيث اتسمت بالعداء والتباعد وتبني واشنطن لسياسة العصا تجاه الخرطوم، عبر استخدام سلاح العقوبات الاقتصادية ووضع السودان ضمن التصنيف الأمريكي للدول الراعية للإرهاب في عام 1993م، هو ما نتج عنه خسائر اقتصادية ضخمة قدرت بـ400 مليار دولار تحملها الشعب السوداني نتيجة لممارسات النظام السابق بقيادة عمر البشير، والتي دفعت أمريكا لفرض موجات عديدة من العقوبات، إما بسبب تبنى ودعم نظام البشير للإرهاب والتنظيمات المتشددة، ومنها تنظيم القاعدة، واتهامه بالتورط في تفجيرات سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا عام 1998م، وكذلك تفجير المدمرة الأمريكية يو إس إس كول، أمام سواحل عدن باليمن عام 2000م، وإما بسبب انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها النظام في دارفور والنيل الأزرق وغيرهما، وشكل التطبيع السوداني مع اسرائيل أحد أهم المحطات التي نقلت العلاقات الأمريكية السودانية من التوتر إلى الاستقرار، ولا يزال هذا المحدد يشكل أهمية الدور الأمريكي في السودان.

الخط الزمني لصفقة تطبيع السودان مع اسرائيل

يوضح الخط الزمني للجهود الراهنة لتطبيع العلاقات بين الخرطوم وتل أبيب الرهاناتِ المطروحةَ، وفي مقدمتها سعي حكام السودان نحو توفير موارد نقدية جديدة لإدارة أزمة اقتصادية قاسية ولتحقيق الاستقرار في مجال سياسي دائم التقلّب، سواء من خلال قوة السلاح أو المال. فقد التقى الحاكمُ العسكري للسودان، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، رئيسَ الوزراء

الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في مدينة عنتيبي الأوغندية في الثالث من شباط/فبراير 2020م. [191]

وقال القائد السوداني إن اللقاء جاء "في إطار جهود السودان نحو تحقيق مصالحه القومية والأمنية"، مؤكداً على دور تل أبيب في دعم جهود السودان للخروج من قائمة الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب، وكانت الولايات المتحدة نفسها هي التي نسّقت اللقاءَ الذي لم يُكشَف عنه سوى بعد انتهائه، بمشاركة من رعاة السودان الإقليميين: المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر، وقد لقيت هذه الخطوة احتفاءً وترحيباً من إدارة "ترامب" وفي خلال أسابيع، صار المجال الجوي السوداني مفتوحاً أمام الطائرات الإسرائيلية.

في غضون ذلك، وافق السودان في أيار/مايو 2020م على دفع تعويضات بقيمة 335 مليون دولار أميركي لضحايا تفجيرات عام 1998م في السفارتَين الأميركيتين في العاصمتَين الكينية والتنزانية، ولضحايا تفجيرات عام 2000م التي استهدفت المدمرة الأميركية كول (U.S.S. Cole) قُبالة السواحل اليمنية؛ وقد جاءت هذه الموافقة في تسوية خارج إطار المحاكم.

وقد سافر حينها وزير الخارجية الأميركي السابق مايك "بومبيو" إلى الخرطوم في آب/أغسطس 2020م، لتسريع المحادثات حول تطبيع الروابط والعلاقات بين السودان وإسرائيل. إلا أنه فشل في إبرام صفقة في ذلك الحين، لكن المحادثات استمرت خلال شهر أيلول/سبتمبر 2020 في الإمارات العربية المتحدة. [192]

191 - Hazran, Yusri. "A people that shall dwell alone; is that so? Israel and the minorities alliance." Middle Eastern Studies 56.3 (2020): 396-411.

192 www.arab-reform.net/ar/publication/تطبيع-السودان-مع-إسرائيل-من-المستفيد؟/

وأشارت تقارير إلى أن الحكومة السودانية طالبت بحزمة دعم اقتصادي مرنة، تشمل شحنات من النفط والقمح بقيمة 1.2 مليار دولار، ومنحة فورية بقيمة 2 مليار دولار، وتعهدات بمزيد من الدعم والمساعدات من قِبَل الولايات المتحدة والإمارات على مدار ثلاثة أعوام.

عقد وفد إسرائيلي–أميركي مشترك محادثات مع الفريق البرهان في الخرطوم في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2020م، في محاولة أخيرة للوصول إلى اتفاق، وفي اليوم التالي أعلن الرئيس الأميركي السابق دونالد "ترامب" أن السودان سيكون الدولة العربية الثالثة التي تقوم بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل، بعد الإمارات العربية المتحدة والبحرين، كجزء مما يسمّى "الاتفاقيات الإبراهيمية" التي رعتها إدارته. وقال مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي في يوم 25 تشرين الأول/أكتوبر 2020 إن تل أبيب سترسل كميات من القمح بقيمة 5 ملايين دولار إلى أصدقائها الجدد في الخرطوم لجعل السلام دافئاً أو بالأحرى "صالحًا للأكل." (193)

في 14 كانون الأول/ديسمبر 2020م، ألغت الولايات المتحدة رسمياً توصيف السودان باعتباره "دولة راعية للإرهاب". وأُبرِمت صفقة التطبيع في السابع من كانون الثاني/يناير 2021 في الخرطوم بتوقيع وزير العدل السوداني، خريج هارفارد، نصر الدين عبد الباري ووزير المالية الأميركي السابق "ستيفن منوشين". (194)

في المقابل، قدمت الولايات المتحدة قرضاً قصير الأجل بقيمة مليار دولار أميركي لسداد متأخّراته لدى البنك الدولي، كجزء من جهد أكبر لعلاج عبء الدين الخارجي السوداني الثقيل. بُعيدَ أيام وصل وزير

193- "المخطط الأمريكي لتفتيت مات بقى من السودان"، التحرير، 17سبتمبر 2021، في: www.par-tahrir.info.com

194 - د. خيرى الرازق جاسم، مرجع سبق ذكره ص 169.

الاستخبارات الإسرائيلي "إيلي كوهين" إلى الخرطوم على رأس وفد أمني لعقد لقاءات مع البرهان ومسؤولين عسكريين وأمنيين آخرين. وعرض وزير الدفاع السوداني على ضيفه تقليداً للبندقية M-16 من إنتاج مجمع اليرموك الصناعي التابع للجيش السوداني. وكان مسؤولون سودانيون قد اتهموا إسرائيل في العام 2012م بشن غارة جوية على مصنع للأسلحة أُنشِئ في 1996م بمساعدة إيرانية كما يُزعَم، ولكن بالتأكيد تغيَّر اليوم موقع السودان في إحداثيات المنطقة.

أزمة شرق السودان وتداعياتها السياسية ولاقتصادية

برزت مشكلة شرق السودان كسبب مباشر لمدى الضيق والضغط الذي تسببت فيه لجنة إزالة التمكين لعناصر نظام البشير على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وكذلك الرغبة في إضعاف المكون المدني، حيث طالب محمد الأمين ترك، رئيس المجلس الأعلى لنظارات البجا بشرق السودان، بإنهاء أعمال لجنة إزالة التمكين، وتكوين مجلس عسكري جديد يكون ممثلاً لأقاليم السودان الستة، وكذلك تغيير حكومة حمدوك، وذلك كله تحت مظلة المطالبة بإلغاء مسار الشرق في اتفاقية جوبا للسلام الموقعة بين الحكومة والفصائل المسلحة في أكتوبر 2020م. [195]

المطالب الثلاثة لإقليم شرق السودان أسفرت عن ارتباك المشهد السياسي وتبادل الاتهامات بشأن الأطراف المسئولة عن امتداده، على الرغم من تهديده للأمن القومي السوداني، حيث يتحكم إقليم الشرق في تواصل السودان مع العالم من منصة البحر الأحمر، ويؤثر إغلاقه على الإمدادات الحيوية للدولة التي تلبي 70% من احتياجاتها من الخارج خصوصاً من الوقود والأغذية والأدوية، وهي الإمدادات التي برز شحها

195- د. خيرى الرازق جاسم، مرجع سبق ذكره ص 193.

بالأسواق خلال الفترة الماضية. كما يؤثر إغلاق إقليم شرق السودان على اقتصادات دولة جنوب السودان عبر تصديره النفط الذي تشكل موارده جل الموازنة الجنوب سودانية تقريباً، ويتم تصديره من ميناء بشاير الذي تم إغلاقه مع مجمل موانئ شرق السودان. في هذا السياق، اعتبر جانب من الشارع السياسي السوداني أن أحداث الشرق كانت مصنوعة بهدف عدم تسليم رئاسة السلطة الانتقالية للمكون المدني. [196]

في أعقاب المحاولة الانقلابية الفاشلة التي تم الإعلان عنها في 21 سبتمبر 2020م، سعى طرفا المعادلة السياسية السودانية إلى استثمار الحدث كل لصالحه، حيث تم تحميل المكون المدني مسئولية الانقلاب الفاشل، كنتيجة لفشل الحكومة وحاضنتها السياسية في مواجهة الأزمات المتفاقمة على الصعيد الاقتصادي المؤثرة على حياة الناس اليومية، والانشغال بتقاسم المناصب، بينما اعتبر المكون المدني هذه الاتهامات مقدمة لانقلاب واقعي ضده.

وقد ساهم الإسناد الأمريكي للمكون المدني في هذه المعركة في بلورة مطلب تجمع المهنيين بإنهاء الشراكة مع المكون العسكري وتسليم كل السلطة للمكون المدني، وهى الخطوة التي رد عليها المكون العسكري بأن "القوات المسلحة وصى أمين على أمن الشعب السوداني"، وسحب حراسات القوات الأمنية المشتركة من لجنة إزالة التمكين وحوالي 22 موقعاً اقتصادياً كانت تحت ولاياتها، كما أوقف الاجتماعات مع المكون المدني، واتهم بعض عناصره بـ"الولاءات المزدوجة"، وقال النائب الأول لرئيس مجلس السيادة الفريق أول محمد حمدان دقلو: "لدينا شارع"، رداً على استقواء الحرية والتغيير بالشارع السوداني، بما ينذر بإمكانية اندلاع

196- acpss.ahram.org.eg/News/17295.aspx

مواجهات بين القوى الثورية ومنتسبي نظام البشير، والجبهة القومية الإسلامية، وذلك تحت مظلة تكدس السلاح في العاصمة السودانية وغيرها من المناطق. (197)

في هذا السياق، أعلن كل من جبريل إبراهيم وزير المالية، و"مني أركو مناوي" حاكم إقليم دارفور، مطالبتهما بتغيير الحكومة وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، حيث اعتصما بمناصريهم، خصوصاً من بعض التكوينات القبلية أمام القصر الجمهوري في 16 أكتوبر الماضي، في وقت بذل فيه رئيس الوزراء د. عبد الله حمدوك محاولات لإنهاء الأزمة السياسية، وذلك بتكوين لجنة سباعية، حيث رد المجلس المركزي لتحالف الحرية والتغيير برفض محاور مقترحة للحوار السياسي، لاسيما فيما يرتبط بنطاقات توسيع المشاركة السياسية التي اشترط ألا تكون من النظام القديم، وقال ياسر عرمان أن التوسع قد يكون من لجان المقاومة والحزب الشيوعي، وذلك في آخر مؤتمر صحفي للحرية والتغيير، حيث استند المجلس المركزي في ذلك إلى قواعده الجماهيرية التي خرجت بالفعل لمناصرة مبدأ التحول الديمقراطي في حشود غفيرة يوم 21 أكتوبر، الذي يحمل رمزية كبيرة في التاريخ السياسي السوداني، وذلك على الرغم من أخطاء مشهودة للحكومة السودانية وحاضنتها السياسية الحرية والتغيير.

نقطة النهاية للتفاعلات السياسية المأزومة بين المكونين المدني والعسكري وضعها الفريق أول عبد الفتاح البرهان رئيس المجلس السيادي، في بيان صدر عنه قبل ساعات يعلن فيه حل كل من الحكومة والمجلس الانتقالي، وفرض حالة الطوارئ مع تعطيل بعض المواد الوثيقة الدستورية،

197 - السودان مرسوم دستوري بإنشاء نظام الحكم الإقليمي، الدول العربية ،10 سبتمبر 2021، في:www.aa.com.tr،

وذلك بعد حملة اعتقالات واسعة لأعضاء في كل من المجلس السيادي والحكومة وبعض قادة الأحزاب السياسية. (198)

في هذا البيان تم تقديم تطمينات على المستويين الداخلي والخارجي. على المستوى الداخلي، أعلن عن تشكيل حكومة كفاءات بعد فترة مما أسماه "التشاكس السياسي"، والالتزام بوثيقة سلام جوبا، وكذلك حل أزمة الشرق وتدشين الهياكل الانتقالية من مجلس تشريعي، ومحكمة دستورية وغيره. أما على المستوى الخارجي، فقد التزم بتسليم السلطة طبقاً للوثيقة الدستورية، ولكن عام 2023م. (199)

إجمالاً، يمكن القول إنه سيتم اختبار مدى القدرة على صناعة استقرار سياسي في السودان في المرحلة المقبلة، وذلك في ضوء عاملين:

الأول، موقف المجتمع الدولي وخصوصاً الولايات المتحدة من هذا التطور الذي جرى بينما مبعوث الرئيس الأمريكي جيفري فيلتمان في الخرطوم، وهو ما سوف يترتب عليه حالة التفاعل الإقليمي من حيث الإسناد من عدمه لحل الحكومة والمجلس السيادي.

والثاني، الموقف الداخلي، على المستوى الجماهيري، من هذا التطور وحالة التفاعل معه، خصوصاً في ضوء أزمة اقتصادية محتدمة يعاني منها عموم الناس، ويتطلعون إلى إنهاءها، ووجود لجان شبابية في الأحياء السودانية وخروج بعض المظاهرات واختفاء الصف الثاني من قيادات الأحزاب السودانية، وهو ما قد يسفر عن مواجهات متوقعة قد تأخذ طابعاً عنيفاً. (200).

198- د محمد علي صالح، دور أمريكا في تقسيم السودان، أخبار السودان لحظه بلحظه، 10 أكتوبر 2021، في: www.alrakoba.net.com

199 - المرجع نفسه.

200- د .حسن الحاج علي أحمد، مرجع سبق ذكره ص 189.

الدور الأمريكي في تقسيم السودان:

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دور كبير جدا في طول أمد الحرب لانفصال جنوب السودان، عن الوطن الأم السودان، وأن الخارجية الأمريكية بذلت جهود منسقة مع الشركاء الإقليميين، لتحقيق مصالحها لذلك أدخلت السودان في حروب أهلية دموية، وأتلاف مواردها فيلجا أطراف الصراع إلى خيار تقرير المصير كحل.

بعد اكتشاف الولايات المتحدة النفط في الجنوب السودان الذي تم تأكيده من قبل شركة شيفرون، وتم نقله في وسائل الأعلام الأمريكية زادت أطماع الولايات المتحدة، وقامت بجميع السبل لانقسام الجنوب عن الشمال السودان لتنفرد بها، لذلك أخذت قناع الإرهاب لتخفي أطماعها في النفط، وقامت تحريض الجنوب على المظاهرات، تطالب بنقل النفط إلى الأسواق العالمية عن طريق ميناء ممبسا في كينيا بدلا من بورتسودان.

في الأعوام 1988م و1989م و1993م زار السناتور الأمريكي فرانك وولف خلسة، ودون أو تصريح من حكومة السودان عن طريق نيروبي بطائرة صغيرة تحمل شحنات أدوية تابعة لمنظمة المساعدات الشعبية من النرويج، وهي المنظمة الوحيدة التي ترسل مساعدات بانتظام إلى جنوب السودان، وقد اعترف بها في لقاء صحفي، وقال "إنه وجد الوضع في جنوب السودان سيئا في عامي 1988م –1989 م كان الوضع أكثر سوءا من سابقه" وقام بزيارتها مرة أخرى في مارس 1993 م، ولكن هذه المرة بتصريح رسمي من الحكومة، وعقب الزيارة مباشرة صرح "مطالبا المجتمع الدولي بالتدخل بطريقة أكثر جدية لإنهاء الحالة المروعة

التي يعاني منها أهالي الجنوب، ورأى أشخاصا عبارة عن هياكل عظمية، وان وضع الجنوب شبيه بمأساة الصومال". [201]

لقد شجعت الولايات المتحدة على إبقاء الباب مفتوحا مع السودان الذي بقي في دائرة اهتمامها رغم ما شهدته العلاقة بين واشنطن والخرطوم من شد وجذب معلن، فقد النقي على هامش اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة في عام 1990م وزير الخارجية السوداني علي "سحلول" "هيرمان "كوهين الذي قدم المبادرة لإنهاء الحرب في جنوب السودان، والتي تضمنت الفصل بين القوات وإعلان مدينة جوبا مدينة آمنة، بسحب قوات الحكومة والحركة على مسافة معينة خارج المدينة، وتمكين حركة التمرد من المشاركة في الحكومة عبر مؤتمر دستوري وقد رفض السودان هذه. [202]

واجهة جنوب السودان قبل الانفصال العديد من المشكلات كان أهمها الحرب الأهلية التي دارت بينها وبين السودان أي بين الجنوب والشمال ومرت هذه الحرب بمرحلتين: وهي الحرب الأهلية السودانية الأولى بين العام 1955 م إلى 1976م، والحرب الأهلية السودانية الثانية بين 1983 م إلى 2005 م. ومارست الولايات المتحدة وسائل لتنفيذ مخططها لفصل الجنوب في هذه الحرب عن طريق، وحركات التمرد والمعارضة السودانية وقدمت لهم الدعم من مال وعتاد وتدريب وتجنيد، ودعم إعلامي معنوي وسياسي وغير ذلك. وكذلك تدخلت إسرائيل في قضية جنوب السودان لاعتقادها بأن التوراة وعدتهم بأن أرضك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل ولحاجة إسرائيل للمياه، ودعمت حركتي التمرد الأولى والثانية بالسلاح والتدريب العسكري والدعم العسكري.

201- د. صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، مرجع سبق ذكره. ص 70.
202- أحمد محمد الكاروري، العلاقات السودانية الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة، 1999-2003م الخرطون، دار جامعة الخرطوم، 2006م، ص166.

أما بريطانيا فقد شاركت أمريكا في العقوبات على السودان، وتزعمت الجناح المعادي للسودان في دول الاتحاد الأوروبي حيث قامت بتحريض بعض الدول الاتحاد الأوروبي تجاه السودان.

أما فرنسا تعتبر علاقتها بالسودان مثالا يحتذي بها لما شاهدته العلاقة بين البلدين من تطور، وثبات ولم تقم بدعم حركة التمرد، وساندتها في المحافل الدولية، وساهمت برفع العقوبات الدبلوماسية عن السودان، ولها مشروعات استثمارية كبيرة أهمها شركة أرياب لتعدين الذهب بشرق السودان. [203]

وبحكم التوجهات العربية والإسلامية لحكومة الإنقاذ بزعامة الرئيس (عمر حسن البشير 1989 –2019) الذي تولى السلطة بالانقلاب عسكري في 1989م، جعلت من السودان هدفا لتقسيمه من الأطراف الإقليمية والدولية بإثارة النزعات الأثينية[204] فيه، وصورت حركة التمرد في الجنوب الحرب على أنها حرب دينية أثنية بين الشمال المسلم العربي ضد الجنوب المسيحي الزنجي.

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في العام 1991م ونشوء نظام دولي جديد اتسم بالهيمنة الأمريكية على معظم تفاعلاته الدولية، والإقليمية بدت الخارجية الأمريكية تهتم بقضية الحرب الأهلية، وساهمت جماعات الضغط والمصالح الأمريكية واليمين واليسار بدور مهم الأزمة السودانية تمارس نفوذها عبر وسائل الإعلام للضغط على الحكومة الأمريكية باتجاه إنهاء الحرب الأهلية في السودان. [205]

203- د . ذاكر محيي الدين عبد الله العراقي، انفصال جنوب السودان، رسالة دكتوره "منشورة" العراق: جامعة الموصل، كلية الآداب، 2012. ص 150.

204- الأثنية، مجموعات تعتمد في علاقاتها على الدين واللغة والانتماء.

205 - مصطفى إبراهيم سليمان الشمري، مرجع سبق ذكره ص 196.

وساهمت جماعات الضغط والمصالح النفطية الأمريكية التي تعد أهم ركائز القوة المالية تستند عليها الإدارات الأمريكية بدور مهم في مجريات هذه الحرب لاسيما منذ أن بدأ السودان بإنتاج النفط في العام 1996 م، وهذا أحد الأسباب الرئيسية التي حفزت الولايات الأمريكية لإنهاء الحرب وإيجاد حل سلمي لها. وقامت الخارجية الأمريكية بتضييق الخناق على الحكومة السودانية بإدراج السودان ضمن قائمة الدول الإرهابية.

في أكتوبر عام 1993 م توصلت الخارجية الأمريكية إلى تسوية سليمة للخلافات بين فصائل المعارضة الجنوبية، والاتفاق على تبني مبدأ حق تقرير المصير لجنوب السودان، وصدر عن الندوة (إعلان واشنطن). (206)

وقدمت الخارجية الأمريكية الدعم العسكري للمتمردين، وفي أكتوبر عام 1996 م قدمت لهم معدات عسكرية بقيمة 20 مليون دولار، وأدى ضعف المعارضة في الجنوب عن إسقاط نظام الحكم السوداني أو حسم الحرب لصالحها بالخارجية الأمريكية إلي فرض العقوبات الاقتصادية على السودان، وفي نوفمبر 1996 م أخذت الحركة الشعبية لتحرير السودان وتطالب كبداية لتقسيم بالكونفدرالية* السودان.[207]

عرضت الهيئة الحكومية للتنمية (الإيحاد) مبادرة للتوصل إلى حل للأزمة السودانية في تقرير مصيره انحازت الخارجية الأمريكية بشكل كبير إلى المبادرة، تمثل خطوة أولى نحو الانفصال وإبعاد الوسطاء سواء كانوا إقليميين وتحديدا مصر وليبيا أو دوليين لاسيما فرنسا.

206- المرجع نفسه ص 199.
207 - د . ذاكر محيي الدين عبد الله العراقي، ص 156.

زاد من تدخل الولايات المتحدة في السودان بعد وصول الجماعات المسيحية اليمنية إلى السلطة في عهد الرئيس "جورج بوش" 2001-2009 وأخذت تؤثر بشكل واضح في مجريات السياسة الأمريكية للتنقيب والاستثمار في جنوب السودان تم تعيين "جون دانفورث" كمبعوث رئاسي خاص في عام 2001، ومهمته العمل على إنهاء الحرب الأهلية السودانية، وعقد مفاوضات مع الحكومة السودانية، أفضت التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، وفي يناير 2002 في منطقة جبال النوبة وتحديد ممرات أمنة لعمليات الإغاثة. [208] في 20 يوليو 2002 م تم توقيع اتفاق ماشاكوس بين الأطراف السودانية (الشمال والجنوب) بحضور أمريكي، وحقيقة هذا الاتفاق أن الأزمة السودانية أصبحت من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية واتفاقهما على قضيتين أساسيتين [209]:

الأولى منح الجنوب حق تقرير المصير بعد مدة انتقالية أمدها ست سنوات يجري بعدها استفتاء شعبي حول ذلك.

الثانية الاتفاق على إطار دستوري خاص يجمع بين دستورين الأول خاص بالشمال على أساس الشريعة الإسلامية، والثاني خاص بالجنوب وفق الأنظمة والقوانين الخاصة به، على أن يجمع بين الدستورين دستور قومي موحد.

أصدر الرئيس "جورج بوش" (قانون سلام السودان) في أكتوبر 2002 م وكان مضمونه الأساس فرض عقوبات على السودان بعد ستة أشهر من سريان القانون، إذا لم تتفاوض مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بحسن نية، وفي سياق تطورات عملية السلام جرت في مدينة

208 - المرجع نفسه ص 159.
209 - ذاكر محيي الدين عبد الله العراقي، انفصال جنوب السودان، مرجع سبق ذكره .ص 96.

نيفاشا الكينية عدة جولات، كان أبرزها توقيع بروتوكول الترتيبات الأمنية في سبتمبر 2003م وبروتوكول تقاسم الثروة يناير 2004 م، حصل التطور الأهم على صعيد مفاوضات السلام بتوقيع اتفاقية نيفاشا أو اتفاقية السلام الشامل في كينيا في يناير 2005 م، وأهم ما تضمنه هو حق جنوب السودان في إجراء الاستفتاء على حق تقرير المصير بعد ست سنوات من هذا الاتفاق.

ساعدت الضغوط الأمريكية المتواصلة على الحكومة السودانية السودانية على عقد اتفاق السلام الشامل، وقدمت 170 مليون دولار إلى جنوب السودان في عام 2004 كمساعدات إنسانية وتنموية، وقدمت في العام 2005 نحو 2009 مليون دولار في حين تخصيص 380 مليون دولار في عام 2005 كما قدمت 112 مليون دولار في عام 2006، وجاءت هذه المساعدات بعد قناعة الولايات المتحدة بأن انفصال جنوب السودان أمر واقع لا محالة، وهذا مؤشر واضح على مدى انعكاس قضية إنهاء الحرب الأهلية السودانية وعلى أعلى مستويات. (210)

وخلال هذه المرحلة كان جنوب السودان شبة دولة وقد عملت الحركة الشعبية على تقوية جيشها وتعزيز قدراته استعدادا لأي مواجهة محتملة مع الشمال، ولأجل ذلك وقعت وزارة الخارجية الأمريكية مع شركة (داين كورب) الأمريكية الخاصة عقدا بقيمة 40 مليون دولار لتدريب قوات الحركة الشعبية.

حققت إدارة الرئيس جورج بوش خلال ثمان سنوات تحولات مهمة وجذرية في تاريخ السودان المعاصر، كان أبرز محطاتها إنهاء الحرب

210- محمد علي صالح ،دور أمريكا في تقسيم السودان، أخبار السودان لحظه بلحظه، 10 أكتوبر 2021، في www.alrakoba.net.com.

الأهلية مع جنوب السودان بتوقيع اتفاقية السلام الشامل (اتفاقية نيفاشا). وتبني سياسة تدعو إلى الالتزام باتفاقية السلام الشامل من أجل سلام طويل بين الشمال والجنوب.

تولى الرئيس الأمريكي "بارك أوباما" 2009 – 2017 السلطة اتبعت إدارته في البداية سياسة التخلي عن الضغط المباشر على طرف واحد وإتباع سياسة الشراكة وتشجيع التعاون بين الأطراف السودانية وتجاوز الأزمات، وعلى هذا الأساس اعتمدت الإدارة الأمريكية العقوبات كأحد آليات الضغط السياسي ذات الآثار الاقتصادية البالغة، كلفت السودان خسائر تقدر بنحو 500 مليار أدت بشكل مباشر الاستثمار، وأضرار كبيرة في القطاع الصناعي والزراعي والخدمي والموصلات وغيرها. (211)

مارست إدارة "أوباما" ضغوطا كبيرة على الحكومة السودانية لدفعها باتجاه إجراء استفتاء حق تقرير المصير في موعده، وجاء التأكيد ذلك وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون قالت: إن السودان قنبلة موقوتة، وأن واشنطن ستعمل على التأكد من إن الاستفتاء على مستقبل جنوب السودان سيتم بشكل سلمي، ومن أن البلاد ستكون جاهزة للانفصال المحتوم للجنوب عن الشمال.

نقلت الفضائية السودانية عن الرئيس عمر البشير أمام مجلس الوزراء 30\09\2010 م قوله: "لقد عرضنا وحدة البلاد للخطر مقابل تحقيق السلام عن طريق انفصال الجنوب".

أجرى استفتاء حق تقرير المصير لجنوب السودان في يناير 2011، وكانت النتيجة محسومة مسبقا، فقد صوت (98.83%) من الجنوبيين

211 - ذاكر محيي الدين عبد الله العراقي، انفصال جنوب السودان، مرجع سبق ذكره ص 70.

لصالح الانفصال، وعند إعلان النتيجة اعترفت الحكومة السودانية بحق الجنوب في الانفصال. (تم الإعلان رسميا في 9 يوليو 2011 عن قيام جمهورية جنوب السودان كدولة مستقلة ذات سيادة برئاسة "سلفا كير ميارديت").

ما قدمته الولايات الأمريكية من دعم سياسي ومالي وعسكري وإعلامي نجحت في تغيير خارطة السودان السياسية بتغيير حدوده، وتكون دولة أفريقية جديدة ذات طابع مسيحي وعلماني مما يوفر فرص استثمارية أكبر أمام الشركات الأمريكية الساعية إلى الاستثمار.

وتسعى أمريكا حاليا إلى تفتيت السودان مرة أخرى، وهذا المخطط أكده النائب الأول للرئيس علي عثمان 2013 حيث قال: "أن هنالك دولا عالمية وإقليمية تقود مخططا لتمزيق السودان" (شبكة الشروق 16\05\2013م) وقد ذهب وزير الثقافة والإعلام أحمد بلال عثمان أبعد من ذلك في ربطه للمخطط باتفاقية نيفاشا عندما صرح لبرنامج مؤتمر إذاعي الذي أذاعته الإذاعة السودانية يوم الجمعة 17\05\2013م قائلا: "هنالك مخطط خارجي يستهدف تقسيم السودان إلي خمس دويلات* مرتكزا إلى انفصال الجنوب". [212]

أن أمريكا ومن ورائها بريطانيا وفرنسا في سعيها لتمزيق السودان لم ولن يستخدم قوات المارنيز ولا بوارجها التي تجوب البحار والمحطات، ولكنها استخدمت وتستخدم أدوات من بني جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا وليس أدل على ذلك من نجاحها في فصل الجنوب عبر أبناء السودان. وأخيرا بدأت مراسم التوقيع الشعب السوداني 3 أكتوبر 2020 باتفاق السلام

* دويلات الخمس: إثيوبيا، كينيا، وأغندا، والكونغو، وأفريقيا الوسطى.

212- "المخطط الأمريكي لتفتيت مات بقى من السودان"، التحرير، 17سبتمبر 2021، في www.par-tahrir.info.com

(جوبا) حيث وقعت الأطراف السودانية في عاصمة جنوب السودان (جوبا) الاتفاق النهائي للسلام، ووقع عن الحكومة نائب الرئيس مجلس السيادة حمدان دقلو، وعن حركة العدل والمساواة جبريل إبراهيم والحركة الشعبية شمال مالك عقار.

ووقع "سلفا كير" و"ديبي" والبرهان، وممثلو دول قطر ومصر والإمارات والاتحاد الإفريقي، شهودا وضامنين للاتفاق ومن خلال مراسم التوقيع، منحت الفيدرالية للسلام "سلفا كيروقلواك" و"ضيو مطوك"، جائزة سفراء السلام، لدورهم في تحقيق السلام بالسودان. [213]

وألان تعتبر جنوب السودان بعد الانفصال من الأدوات المهمة للمشروع الأمريكي وهو سيناريو مشابه في جبال النوبة ودارفور.

رؤية مستقبلية للعلاقات الأمريكية السودانية في إطار المتغيرات الداخلية والدولية

تعهدت الولايات المتحدة الأميركية، بالعمل على بناء علاقات قوية مع السودان، لدعم التغيير التاريخي في البلاد، وذلك لرسم طريق جديد وجريء نحو الديمقراطية. جاء ذلك على لسان أندرو يانغ، نائب قائد القيادة العسكرية الأميركية في أفريقيا (أفريكوم). [214] الذي بحث في الخرطوم مع رئيس مجلس السيادة الانتقالي، الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان، مستقبل العلاقات السودانية الأميركية وسبل بناء وتطوير العلاقات الاستراتيجية بين البلدين خاصة في مجال التعاون العسكري.

وذكر يانغ، في تصريحات صحافية، عقب اللقاء، أن السودان من الدول ذات العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأميركية، مبيناً أن

213- جوبا.. الأطراف السودانية توقع على اتفاق السلام النهائي، 20 أكتوبر 2021، في www.aa.com.tr أفريقيا.

214 -www.marefa.org/قيادة_أفريقيا_للقوات_الأمريكية 2020/11/15

الاجتماع مع البرهان كان مثمراً وتناول الكيفية التي من شأنها أن تمكن البلدين للعمل معا لبناء مستقبل قائم على الثقة والتعاون المشترك.

وأضاف المسؤول العسكري ذاته أن الولايات المتحدة تؤكد دعمها للانتقال التاريخي في السودان، وتعمل على تقوية العلاقات البينية، والتعاون لاستكشاف الفرص المستقبلية، موضحا أنهم يسعون إلى تأسيس علاقة قائمة على الحوار والثقة المتبادلة والالتزام المشترك لتحقيق مزيد من الأمن والاستقرار، معلنا ترحيب بلاده بالسودان عضوا كاملا في المجتمع الدولي.

دوافع الإدارة الأمريكية لتحسين العلاقات مع السودان

بعد أكثر من 25 عاماً من القطيعة، قامت الولايات المتحدة برفع تمثيلها الديبلوماسي في السودان من قائم بالأعمال إلى سفير، في محاولة أمريكية جادة لتعزيز علاقاتها بالخرطوم؛ حيث قررت الإدارة الأمريكية تعيين "جون جودفري" أول سفير لها في السودان منذ عام 1996م. [215]

كما مر ذكره قطعت واشنطن العلاقات الديبلوماسية مع الخرطوم بسبب دعمها تنظيم القاعدة وغيره من التنظيمات الإرهابية. وفي ذلك الوقت أشاد المسؤولون والخبراء بالقرار، ووصفوه بالخطوة المهمة في سبيل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين. وتزامنت هذه الخطوة مع الظروف الصعبة التي يمر بها السودان؛ ما أدى إلى طرح العديد من التساؤلات حول توقيت ودلالات التعيين وأهداف واشنطن من وراء تلك الخطوة دوافع متعددة أظهرت إدارة "جو بايدن" مؤشرات مبكرة على أنها ستجعل السودان أولوية، بما في ذلك تعيين مبعوث خاص إلى القرن الإفريقي جيفري فيلتمان، وإضافة وحدة في مكتب إفريقيا التابع للوكالة الأمريكية للتنمية

215 - arabicpost.me/-أمريكا-البرهان-انقلاب-ثورة-السودان-06/05/2022/تحليلات

الدولية لتغطية السودان وجنوب السودان، ومن ثم، فإن خطوة تعيين "جون جودفري" أول سفير للولايات المتحدة في الخرطوم، تؤكد السعي الحثيث من جانب واشنطن إلى الانخراط الحذر في إفريقيا من أجل تعزيز نفوذها، واستعادة مكانتها في القارة السمراء، عبر بوابة التنمية ودعم القدرات الإفريقية، بما يدعم موقفها التنافسي واحتواءها المزدوج لكل من الصين وروسيا.

ويأتي الاهتمام الأمريكي بالسودان نتيجة تظافر عدد من الأسباب، يتمثل أبرزها فيما يلي:

1. تحقيق مزيد من الانخراط الأمريكي داخل إفريقيا :لطالما اتسم نهج الإدارات الأمريكية المتعاقبة، منذ عام 1981م، بالانخراط مع الدول الإفريقية من خلال الاعتماد على "المشاركة البناءة" والنظر إلى القارة من منطلق المصالح الأمريكية؛ من أجل تعزيز نفوذها واستعادة مكانتها هناك عبر ملفي التنمية ودعم الديمقراطية، بما يدعم موقفها التنافسي في مواجهة الصين وروسيا، خاصةً في ملف أمن البحر الأحمر، بعد الاتفاق بين موسكو والخرطوم على أن تكون هناك قاعدة عسكرية لروسيا في البحر الأحمر. (216)

وتسعى واشنطن لئلا يتم التمدد الروسي أو الصيني غير المرغوب من خلال وجود أمريكي أكبر في المنطقة، وهو ما يتضح من الزيارة الأخيرة لوزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن إلى إفريقيا، التي اكتسبت أهميتها من كشفها عن ملامح السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا في عهد الرئيس "بايدن" كما أنها هدفت إلى إبراز صورة واشنطن كفاعل رئيسي في المبادرات الإقليمية والدولية لاستعادة السلام وتعزيز

216- حسن الحاج علي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص256.

الديمقراطية بالقارة، في الوقت الذي تنافس فيه الصين وروسيا وغيرهما من الدول الفاعلة في العلاقات الدولية على مزيد من النفوذ بالقارة.[217]

2. تغير بنية النظام السوداني بعد سقوط نظام البشير :لا شك أن السودان يمر الآن بتغيرات جذرية على كافة الأصعدة؛ فبعد سقوط نظام عمر البشير في أبريل عام 2019م، اتخذ قائد الجيش السوداني الفريق الأول الركن عبد الفتاح البرهان، في 25 أكتوبر 2021م، قرارات وصفها بأنها "تصحيح للمسار الانتقالي" وبعد ضغوط دولية جمة، توصل "البرهان" إلى اتفاق في 21 نوفمبر 2021م مع رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، يقضي بالعودة إلى منصبه، وإطلاق سراح جميع المعتقلين، وإجراء تحقيق حول ما ارتُكب من تجاوزات خلال التظاهرات الشعبية المندلعة منذ 25 أكتوبر 2021م. [218] وتعهد كلا الطرفين فيه بحماية الفترة الانتقالية، والعمل على جمع الصف الوطني.

وعلى صعيد آخر، شهد السودان تغييرات كبيرة طالت القوات الأمنية، وقوات الجيش والمخابرات، وإطلاق سراح عدد من الشخصيات السياسية البارزة، والوزراء والناشطين، الذين أوقفوا منذ 25 أكتوبر 2021م.

3. مراقبة ودعم عملية التحول الديمقراطي في السودان :تحوز قضية التحول الديمقراطي في منطقة القرن الإفريقي اهتماماً بالغاً من قِبل إدارة "بايدن" وهو ما أكدته زيارة وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن الأخيرة إلى إفريقيا، ونظراً إلى أن السودان يعد من أهم أدوات التحول الديمقراطي في إفريقيا؛ رصدت واشنطن حزمة مساعدات بقيمة 700

217 - المرجع السابق، ص 261
218 - المرجع نفسه، ص 267-268.

مليون دولار، لكنها مرهونة بعملية الانتقال الديمقراطي للسلطة في السودان، وهو ما أكده "بلينكن" حين قال: "إن الولايات المتحدة تريد أن ترى المزيد من التقدم نحو الديمقراطية في السودان قبل تقديم المساعدات". [219] كما قامت السفيرة الأمريكية للشؤون الإفريقية ومساعدة وزير الخارجية مولي في، بزيارة إلى السودان، أجرت خلالها مباحثات مع المسؤولين السودانيين حول آليات حل الأزمة واستعادة الانتقال الديمقراطي، وقبل استضافة "بايدن" يومي التاسع والعاشر من ديسمبر المقبل قمة افتراضية من أجل الديمقراطية، فإن الحالة السودانية الحالية قد تمثل للرئيس الأمريكي ورقة يستخدمها لإثبات انتصار واشنطن للقيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان حول العالم، كما أن تعيين سفير أمريكي يعد دليلاً على حرص الولايات المتحدة على لعب دور مهم في مسار الفترة الانتقالية لضمان نجاحها وضمان تنفيذ الاتفاق السياسي والتحول الديمقراطي، وتشكيل حكومة كفاءات، ثم المضي نحو تشكيل المؤسسات الانتقالية الأخرى، مثل المجلس التشريعي والمفوضيات وغيرها. [220]

4. تحقيق مكاسب اقتصادية من توثيق العلاقات مع السودان :بلغ مقدار الدين الخارجي للسودان نحو 59 مليار دولار أمريكي (أي أكثر من 190% من ناتجه المحلي الإجمالي في عام 2019م)، ومعدل تضخم نحو 400%. وعليه، ونظراً إلى حالة الاقتصاد السوداني الذي يشهد انهياراً حراً، كانت خطة الحكومة الانتقالية لإنقاذ الاقتصاد تتمثل في الحصول على قروض جديدة، وهو الأمر الذي وجدته واشنطن فرصة

219 -مليون-دولار-مساعدة-أمريكية-للسودان-بالفترة-الانتقالية، arabi21.com/story/1375780/70
220 - نجلاء مرعي، مرجع سبق ذكره ص 183.

ذهبية لتطويع السياسات المتبعة في الخرطوم. وعليه، رفضت الولايات المتحدة ما حدث بالسودان في أكتوبر 2021م. [221]

وفرضت مزيداً من الضغوط الديبلوماسية والاقتصادية؛ أبرزها تعليق المساعدات المالية التي تبلغ قيمتها 700 مليون دولار، ثم رفع واشنطن مستوى التمثيل الديبلوماسي في السودان الآن لكي توجه علاقتها بالسودان، وتباشر ترتيب أولوياتها وتضع مرتكزات مصالحها، وتسيطر على منطلقات استراتيجيتها؛ لأنها تعلم جيداً حجم الموارد الاقتصادية في السودان، خاصةً المعادن والذهب، وتعلم كيفية استغلالها وتوجيهها. [222]

5. دعم التحول في العلاقات السودانية – الإسرائيلية :ساهمت جماعات الضغط الموالية لإسرائيل داخل الولايات المتحدة في إنجاح اتفاق إقامة العلاقات السودانية–الإسرائيلية، في يناير 2021م، وفي رفع العقوبات الأمريكية عن الخرطوم وفتح الباب أمام مساعدات اقتصادية أكثر، فضلاً عن دور تل أبيب في دعم جهود السودان للخروج من قائمة الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب، وهو ما حدث بالفعل في ديسمبر 2020م. كما ساعد هذا التحول على إنهاء بعض القضايا العالقة منذ زمن بعيد؛ حيث وافق السودان على دفع تعويضات بقيمة 335 مليون دولار أمريكي لضحايا تفجيرات عام 1998م في السفارتين الأمريكيتين في العاصمتَين الكينية والتنزانية، ولضحايا تفجيرات عام 2000م التي استهدفت المدمرة الأمريكية (يوس إس إس كول) قُبالة السواحل اليمنية. وفي المقابل، قدمت الولايات المتحدة قرضاً قصير

221 - المرجع نفسه، ص 185 -186.
222 - حسن الحاج علي أحمد، مرجع سبق ذكره ،ص 46-47.

الأجل بقيمة مليار دولار أمريكي لسداد متأخرات السودان لدى البنك الدولي، كجزء من جهد أكبر لعلاج عبء الدين الخارجي السوداني الثقيل. [223]

6. الاستجابة لضغوط الداخل الأمريكي للاهتمام بالقرن الإفريقي لمناصري القضايا الإفريقية داخل الولايات المتحدة دور وتأثير مباشر على الاهتمام الأمريكي بمنطقة القرن الإفريقي. وهذا يظهر من خلال تجمع "الكوكس" من أصحاب الأصول الإفريقية، الذي يضم المشرعين من ذوي التفكير المماثل، كما يتضح من عقد مؤتمرات حزبية في الكونجرس.[224]

فرغم الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين "حمدوك" و"البرهان" فإن أعضاء الكونجرس لم يتخلوا عن إصرارهم على طرح مشروع العقوبات الفردية لمحاسبة مسؤولين سودانيين. فعلى سبيل المثال، أدرج السيناتور الديمقراطي "كريس كونز" مشروعاً لفرض عقوبات على الذين هددوا الديمقراطية والسلام وحقوق الإنسان في السودان، بينما أكد كبير الجمهوريين في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ "جيمس ريش" ضرورة استمرار واشنطن في دعم الشعب السوداني ومحاسبة من يحاول تهديد مستقبل السودان. [225]

كما تكرر التوعد بالمحاسبة على لسان رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب "جريجوري ميكس" الذي حذر بلهجة صارمة بأن "العالم يراقب وسوف يحمِّل القيادات العسكرية والمدنية في السودان مسؤولية أعمالهم"، فضلاً عن قانون دعم الانتقال الديمقراطي في السودان الذي

223 - المرجع السابق، ص 49
224 - تيري. ديبل، مرجع سبق ذكره ص 69.
225 - المرجع السابق، ص 72.

صدر عن الكونجرس، في ديسمبر 2020، بتوجه أساسي هو تحجيم قدرات المكون العسكري في إدارة اقتصاد البلاد. ولعل أكثر موقف منتقد كان من كبير الجمهوريين في لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب مايك مكول الذي أعرب عن خشيته من أن يؤدي اتفاق السودان إلى "التستر على استيلاء الجيش على القيادة المدنية ومقتل عشرات المتظاهرين السلميين" وعليه، فإن الكونجرس يستخدم ورقة العقوبات للضغط على الإدارة الأمريكية في ملف السودان". [226]

7. الالتزام بمكافحة الإرهاب ودعم الأجهزة الأمنية والجيوش الوطنية :لعل من أبرز ملامح السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه إفريقيا هو الالتزام بمكافحة الإرهاب ودعم القوات العسكرية والأمنية الوطنية؛ حيث يسعى الجيش الأمريكي إلى إنشاء شبكة من القواعد في الدولة الإفريقية، وبدرجة أساسية في منطقة الساحل والقرن الإفريقي. ويعد السودان من أهم أدوات مواجهة التنظيمات الإرهابية. ومن ثم، فإن رفع مستوى العلاقات الثنائية معه سيساهم في القضاء على تلك التنظيمات. وعليه، تم رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب ليكون فاعلاً في جهود واشنطن الرامية إلى مكافحة تلك التنظيمات في القارة الإفريقية.
8. تأكيد محورية ملف العلاقات السودانية مع إثيوبيا : تتأثر المصالح الأمريكية تأثيراً مباشراً بالعلاقات السودانية–الإثيوبية، ومن ضمنها ملف سد النهضة وملف التوتر على الحدود السودانية–الإثيوبية [227] والتطورات والأحداث التي تجري في إثيوبيا باتساع الصراع بين التيجراي والحكومة الفيدرالية في أديس أبابا، وكل هذه المتغيرات تؤكد

226 - المرجع نفسه، ص 73.

227 - www.independentarabia.com/node/346331/سياسة/تحليل/ما-دلالات-التصعيد-على-الحدود-السودانية-الإثيوبية؟

الدور المحوري والاستراتيجي الذي يمكن أن يلعبه السودان في تطورات المنطقة.

9. القلق من تصاعد تأثيرات تدفق اللاجئين السودانيين والجنوب سودانيين :تمثل هذه القضية أرقاً للإدارة الأمريكية؛ فقد تواجه الولايات المتحدة زيادة في عدد اللاجئين من السودان إذا لم تدعم التحول الديمقراطي في الخرطوم؛ إذ تشير الوكالة الدولية إلى أن ما يقرب من 7 ملايين سوداني وجنوب سوداني قد نزحوا قسراً، إما داخل بلادهم أو في جميع أنحاء العالم بعد أحداث أكتوبر الأخيرة.

دلالات تعيين السفير الأمريكي "جودفري" في السودان

لا شك أن وجود "جون جودفري" سفيرًا للولايات المتحدة في الخرطوم سيكون له تأثير كبير في تطوير العلاقات الإقليمية والدولية؛ فقد تمكن "جودفري" من التغلب على مسؤولين أمريكيين حاليين وسابقين مطلعين على الأمر، وتصدر قائمة المرشحين ليكون أول سفير أمريكي يُرسل إلى السودان منذ عقود. ويرجع هذا الأمر إلى العديد من المقومات الشخصية التي يمتلكها، ومن أبرزها ما يلي. [228]

1. الخبرة بالشؤون الإفريقية والشرق أوسطية :حصل "جودفري" على بكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس، وماجستير في دراسات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من جامعة ميشيجان. ويعد "جودفري" ديبلوماسياً مخضرماً؛ حيث عمل نائباً للمستشار السياسي للشؤون الشمالية في سفارة الولايات المتحدة في بغداد في الفترة من 2009–2010م، كما شغل منصب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، وعمل مديراً للشؤون السياسية

228 - مصطفى إبراهيم سليمان الشمري، مرجع سبق ذكره ص 168.

والاقتصادية في السفارة الأمريكية في عشق أباد، ومسؤولاً سياسياً في دمشق؛ حيث تزامنت جولته مع وفاة الرئيس السوري السابق حافظ الأسد وخلافة بشار الأسد له في الحكم.

2. عمل في سفارة الرياض، حيث عمل "جودفري" في الفترة 2015–2018م نائباً لرئيس البعثة بالإنابة، وقبل ذلك مستشاراً سياسياً. وفي الفترة من 2013–2014م عمل مع نائب وزير الخارجية آنذاك "بيل بيرنز" وقد شملت هذه الفترة الغزو الروسي لأوكرانيا، ومحاولة ضم شبه جزيرة القرم، وظهور تنظيم داعش.[229]

3- الخبرة بملف مواجهة التنظيمات الإرهابية :يعد "جودفري" المبعوث الأعلى لمكافحة الإرهاب؛ حيث كان القائم بأعمال مبعوث وزارة الخارجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب، وهو ديبلوماسي محنك في شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ حيث شغل منصب المستشار السياسي والاقتصادي في السفارة الأمريكية في طرابلس في الفترة 2007–2009م، فكان جزءاً من الفريق الذي وضع اللمسات الأخيرة على اتفاقية تسوية المطالبات الأمريكية لتأمين تعويضات لعائلات ضحايا تفجير لوكربي وغيره من الأعمال الإرهابية، ثم شغل "جودفري" منصب المبعوث الخاص للتحالف العالمي لدحر تنظيم "داعش" وشغل منصب مستشار الحد من الأسلحة في البعثة الدائمة للولايات المتحدة لدى المنظمات الدولية في فيينا في الفترة 2010–2013م.

إن تعيين "جودفري" كأول سفير أمريكي في السودان بعد قطيعة 25 عاماً، تؤكد أن هناك تحولاً ملحوظاً في نظرة الولايات المتحدة إلى السودان. فدائماً ما تروج إدارة "بايدن" لمبدأ "العلاقات التعاونية" في حديثها

229 - المرجع السابق، ص 170-172.

عن إفريقيا، التي تقوم على تبادل المصالح والشراكات، وهو الأمر الذي يؤكد التوجه الأمريكي نحو إفريقيا. [230]

ولا شك أن هذا التوجه يحقق مصلحة متبادلة للطرفين؛ ففي الوقت الذي تحتاج فيه واشنطن إلى مبعوث رفيع المستوى للمساعدة في رعاية انتقال السودان الهش إلى الديمقراطية، وتحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة، فإن الخرطوم في أمسِّ الحاجة إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي في هذه الفترة بالعمل على إعادة التواصل مع المجتمع الدولي، وإعادة بناء العلاقات الثنائية في الخارج ومع المانحين الدوليين. ولا شك أن الخبرات والمقومات الشخصية للسفير "جودفري" تؤهله ليكون ذا تأثير كبير على تطوير العلاقات الإقليمية والدولية للولايات المتحدة والسودان. [231]

230 محمد علي صالح، دور أمريكا في تقسيم السودان، أخبار السودان لحظه بلحظه، 10 أكتوبر 2021، في: www.alrakoba.net.com.

231 - مصطفى إبراهيم سليمان الشمري، مرجع سبق ذكره ص 173.

الخاتـمـة

اعتقـد كثيـر مـن الأمـريكيين أن ممارسـة التمييـز العنصـر داخـل الولايـات المتحـدة ذاتهـا إلـى رد فعـل غاضـب بـين صـفوف المثقفـين الأفارقـة علـى أن ريـاح التحـرر الـوطني التـي هبـت علـى أفريقيـا منـذ الخمسـينات دفعـت بالولايـات المتحـدة إلـى إعـادة النظـر فـي سياسـاتها السـابقة تجـاه أفريقيـا، وبالفعـل أرسـل الـرئيس "أيزنهـاور" فـي عـام 1957م نائبـه "ريتشـارد نيكسـون" إلـى أفريقيـا حيـث زار ثمـاني دول دفعـة وحـدة مـن أجـل تحليـل الأوضـاع المتغيـرة والمتسـارعة التـي شـهدتها القـارة فـي ذلـك الوقـت، وقـد أكـد نيكسـون فـي تقريـره علـى أهميـة الاسـتقلال والتحـرر الـوطني بالنسـبة للأفارقـة وطالـب أيضـا بضـرورة أن تعتـرف كافـة إدارات الحكومـة الأمريكيـة بالأهميـة المتزايـدة لأفريقيـا بالنسـبة للمصـالح الأمريكيـة واقتـرح نيكسـون بـأن يـتم تعيـين مسـاعد مسـتقل لـوزير الخارجيـة للشـئون الأفريقيـة، وأن يـتم علـى صـعيد آخـر توجيـه الاستثمارات الأمريكية إلى أفريقيا.

كمـا أكـد علـى ضـرورة صـنع سياسـة أمريكيـة مسـتقلة تجـاه أفريقيـا واتسـاقا مـع هـذا التصـور الجديـد ظهـرت خـلال عقـد الخمسـينيات مجموعـة مـن المنظمـات الأهليـة الأمريكيـة المهتمـة بأفريقيـا، ومـع ذلـك اللجنـة الأمريكيـة الخاصـة بأفريقيـا والمعهـد الأمريكـي الأفريقـي، ومجلـس الشـئون الأفريقيـة وأيـا كـان الأمـر، فـإن اعتبـارات الحـرب البـاردة وسـعى الولايـات المتحـدة إلـى احتـواء المـد الشـيوعي فـي أفريقيـا قـد اسـتحوذت جميعهـا علـى اهتمامـات صـانع القـرار الأمريكـي فـالرئيس "كينـدي" الـذي أبـدى تعاطفـا ملحوظـا مـع القـوى الوطنيـة المناهضـة للاسـتعمار فـي أفريقيـا البرتغاليـة، وقـف مكتـوف اليدين بسبب الاهتمام الأمريكي بقواعد حلف الناتو في المنطقة.

الاستنتاجات

إن قائمة المصالح والأهداف القومية التي كانت تشكل محددا للسياسة الأمريكية تجاه أفريقيا اشتملت على أربع قضايا أساسية هي:

- احتواء الشيوعية (لم يعد لهذا التهديد أي وجود اليوم) .
- حماية خطوط التجارة البحرية (لا يوجد تهديد جدى على هذه الخطوط) .
- الوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام .
- دعم ونشر القيم الليبرالية ولاسيما تلك الخاصة بالديموقراطية وحقوق الإنسان، وإذا كانت خبرة العلاقات الأمريكية منذ الستينات تعكس رؤى أمريكية متباينة تجاه القارة الأفريقية هي أقرب إلى نموذج قصة العميان والفيل، والتي تجسد غياب الرؤية الشاملة والمتكاملة بشأن موقع إفريقيا في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية. إن نهاية الحرب الباردة قد أحدثت تغيرات جذرية في تلك الرؤى وأيا كان الأمر، فإنه يمكن القول بأن المتغيرات الدولية الجديدة التي سارت باتجاه العولمة الأمريكية، أفضت إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو أفريقيا من خلال التركيز على ديبلوماسية التجارة كأداة للاختراق، بالإضافة إلى دعم قادة أفارقة جدد وقد اتضحت ملامح إدارة كلينتون إلى تأسيس شراكة أمريكية أفريقية جديدة.

استهدفت السياسة الأمريكية منطقة البحيرات العظمى لتحقيق مصالحها الاستراتيجية طيلة سنوات الحرب الباردة، على أن الموقف الأمريكي من الأنظمة الحاكمة في المنطقة قد تغير مع أواخر أعوام الثمانينات وبداية التسعينيات، حيث سعت الولايات المتحدة إلى تحقيق هدفين أساسيين:

أولهما: يتمثل في إعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية في وسط أفريقيا.

والثاني: يرتبط بمحاربة وعزل نظام حكم الجبهة الإسلامية في السودان، وعليه فقد عملت الولايات المتحدة على تقوية وتعزيز روابطها العسكرية والاقتصادية مع أوغندة ورواندا تحت حكم الجبهة الوطنية التي تمثل الأقلية من التوتس، وذلك منذ أوائل التسعينات، وقد شملت هذه الروابط تقديم مساعدات عسكرية مهمة لكل من البلدين من خلال الوسائل الآتية: برنامج المبيعات العسكرية الخارجية (وهى مبيعات حكومية يديرها البنتاجون).

1-الأزمة السودانية: تسعى الحكومة الأمريكية إلى تغيير نظام الحكم القائم في السودان حيث فرضت إدارة كلينتون عقوبات اقتصادية على السودان، مع منحها في الوقت نفسه دعما كبيرا لدول الجوار الجغرافي والثقافي المحيطة بالسودان، وتعتمد الإدارة الأمريكية في تحقيق هذه السياسة على قادة كل من أثيوبيا وإريتريا وأوغندة، بالإضافة إلى "بول كاجامى" رئيس رواندا، وهم الذين يمثلون من وجهة النظر الأمريكية الجيل الجديد من القادة الأفارقة الذين يعملون بدأب على تحقيق طموحاتهم القومية والإقليمية المشتركة، وعلى صعيد الحرب في جنوب السودان فإن واقع الخريطة السياسية والاجتماعية يشير إلى وجود نوع من التقسيم العملي في البلاد، حيث تمارس الحكومة سلطاتها المدنية والعسكرية في عدد من الأقاليم والمناطق والمعارضة الجنوبية المسلحة تمارس سلطات مماثلة في عدد من المناطق والجهات السودانية.

2-ازدياد اعتماد الولايات المتحدة على أفريقيا في الحصول على مصادر الطاقة، وربما يتطور ذلك في السنوات المقبلة ليصبح مسألة استراتيجية فلا يخفى أن نحو (15%) من البترول الذى تحتاجه الولايات المتحدة يأتي من وسط وغرب أفريقيا، ومن المتوقع في المستقبل القريب أن تزداد هذه النسبة لتصل إلى (20%)، كما أن الاستثمارات الأمريكية

في قطاع الطاقة ربما تزيد على الضعف، يعنى ذلك من الناحية الواقعية أن السياسة الأمريكية في أفريقيا سوف تركز على دول مثل أنجولا، ونيجيريا وتشاد، وغينيا الاستوائية، وهى دول ذات طابع مؤسسة هش، وتتسم بانتشار الفساد على نطاق واسع، وبعدم الاستقرار السياسي.

3-طرح قضايا معينة ووضعها على قائمة أجندة السياسة الأفريقية للولايات المتحدة مثل الإرهاب والتطرف وتدفق المخدرات والجريمة الدولية وحماية البيئة وحقوق المرأة الأفريقية وهلم جرا.

4- المحافظة على الأمن والاستقرار من خلال إنشاء قوة أفريقية لمواجهة الأزمات (اكرى)، وهنا يقتصر الدور الأمريكي على التمويل والتدريب.

5- العمل على محاصرة النظم غير الموالية والتي تدعم التطرف والإرهاب من وجهة النظر الأمريكية مثلما هو الحال مع السودان وليبيا.

6-تأمين وتعزيز فرص الاستثمار والتجارة في المنطقة، وهو ما يؤكد عليه مبدأ.

7-التجارة بدلا من المساعدات، ومن المتوقع ألا يحدث تحول في مجالات الاستثمار الأمريكي في القارة حيث أنها تركز على النفط والتعدين وعلى الرغم من الاعتقاد الشائع بوجود تنافس أوروبي أمريكي على مناطق النفوذ والسيطرة في أفريقيا، فإن الواقع يشير إلى إحياء النمط القديم في السياسة الأمريكية، والذى جسدته زيارة نيكسون في الخمسينيات، حيث تم التأكيد على أن يكون للولايات المتحدة سياستها الخاصة تجاه أفريقيا، ولكن في إطار من التنسيق والتعاون مع القوى الأوروبية ذات الميراث الاستعماري والخبرة الطويلة في أفريقيا.

ومن الواضح أنه يتنازع التفكير الاستراتيجي الأمريكي اتجاهان رئيسيا بشأن مستقبل أفريقيا في السنوات القادمة وعلاقتها بالسودان تحديدا:

- الأول والذى يروج له عدد من الديبلوماسيين وهو إعطاء صورة فوضوية وتشاؤمية عن أفريقيا، ومن أمثلة ذلك مقالة كابلان عن الفوضى القادمة في أفريقيا.
- الاتجاه الثاني فإنه يروج لأفريقيا ويعطى صورة مشرقة من خلال اندماج القارة في الاقتصاد العالمي، وتبنيها برامج التكيف الهيكلي، وقيامها بالتحول نحو الديموقراطية الليبرالية، وبغض النظر عن مدى تأثير كل منهما على صانع القرار السياسي الأمريكي، فإن أفريقيا سوف تظل فاعلا ضعيفا وهامشيا في النظام الدولي خلال المستقبل المنظور، وسوف تكون كذلك موضوعا للتنافس بين القوى الدولية الكبرى.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

1- إجلال محمد رأفت، **أزمة في دارفور أسباب و التطورات والنتائج**، ندوة أبعاد الصراع في دارفور وأفاق المستقبلي – مركز البحوث والدراسات السياسية – القاهرة، مصر، 2004.

2- أحمد سامى السيد، **التنافس الأمريكي الصيني في أفريقيا بعد الحرب الباردة**، المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية، بغداد، .2016

3- اريه عوديد، **إسرائيل وأفريقيا: العلاقات الإسرائيلية الأفريقية**، ترجمة: عمر زكريا خليل، ط1، المؤسسة المصرية للتسويق والتوزيع، القاهرة، .2014

4- التقرير الاستراتيجي السنوي 2004م، السودان والعالم، علاقات السودان بدول العالم، مركز دراسات الشرق الاوسط وإفريقيا.

5- جميل مصعب محمود، **تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية**. ط1، دار الجدلاوي، عمان، 2006.

6- زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الخارجية**، مالطا، منشو رات دار Elga 1994.

7- النعيمي أحمد نوري، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية**، الأردن، دار زاهر للنشر، .2013

8- ناصيف يوسف حقي، **النظرية في العلاقات الدولية**، ط1 ، لبنان، دار الكتاب العربي، 1985.

9- عبد الرحمن، يوسف بن حارب، **السياسة الخارجية لدولة الأمارات العربية المتحدة**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999.

10- عـامر مصـباح، **المقاربـات النظريـة فـي تحليـل السياسـة الخارجيـة**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

11. حسين بوقارة، **مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي**، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية،، 2008.

12- د. حسن الحاج علي أحمد، **العلاقات السودانية الأمريكية في عهد حكومة الإنقاذ**، قطر: الدوحة، 2014.

13 - د .قبيسي هادي، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظة الجديدة والواقعية** ، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1 ، 2008.

14- جوزيف ناي، **المنازعات الدولية : مقدمة للنظرية و التاريخ**، ترجمة: أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، الطبعة الأولى. الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، القاهرة، 1997م.

15- حمدي عبد الرحمن، **قضايا في النظم السياسية الأفريقية**، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي، 1998م.

16- صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، "**العلاقات السودانية الأمريكية** " لبنان، المركز القومي لإنتاج الإعلامي ،2005م.

17- د رافع على المدني: **الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية اتجاه أفريقيا**، العلاقات الصينية السودانية نموذجا:2000-2010، دار الجنان للتوزيع والنشر، عمان، الأردن، يناير 2016م.

18- قصي أحمد، **الولايات المتحدة والتحول الديمقراطي في فلسطين**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، بيروت، 2009م.

19- محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002.

20- نيفين حليم، **التنافس الدولي لكسب النفوذ في أفريقيا**، جامعة القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2000.

21- د. إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية**، دراسة في الأصول والنظريات، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، 1971.

22- د. خالد المصري، **محاضرات في السياسة الخارجية**، الأكاديمية السورية الدولية.

23- د. السيد عليوة، **أصول العلاقات الدولية**، القاهرة: كلية التجارة، جامعة حلوان، 2000.

24- عبد الله صالح، **الأزمة التشادية : إلى أين**، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 172 .المجلد43 ، 2008.

25- د . نعوم شقير، **جغرافيا وتاريخ السودان الخرطوم**، دار عزة، الطبعة الأولى،.2007

26- محمد طه بدوي ، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية** ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1997.

27- د. محمد علي لعويني ، **العلاقات الدولية بين النظرية والتطبيق** ، القاهرة، 1980 .

28- د. عبد الله صالح ، **الأزمة التشادية : إلى أين** ، **السياسة الدولية** ، القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، العدد 172 المجلد 43 ، 2008.

29- د. محمود أبو العينين وآخرون ، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي،** القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، 2006 .

30- د. تيري. ديبل، **استراتيجية الشؤون الخارجية، منطق الحكم الأمريكي،** ترجمة " وليد شحادة"، بيروت، الكتاب العربي، 2009.

الرسائل العلمية :

31- زينب عبد العظيم محمد، **الاقتصاد السياسي لسياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية "1981- 1991"**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1994.

32- سليمان محمد النور، **دور القوة في السياسة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة،** رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة النيلين، السودان، .2006

33- الزاكي الفاتح : الدور **الأمريكي في مفاوضات السلام السودانية في الفترة 1989 – 2005م،** رسالة ماجستير في العلوم السياسة بكلية الدراسات العليا جامعة النيلين قسم العلوم السياسية غير منشورة، السودان 2008.

المجلات العلمية :

34- عبده مختار، **مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية بعد اتفاقية السلام،** مجلة دراسات المستقبل، العدد الأول، يونيو .2005

35- عمر مهاجر، **السودان في مشروع القرن الأمريكي الجديد،** مجلة افاق سياسية، العدد الأول، مركز دراسات الشرق الاوسط وافريقيا، الخرطوم، يونيو 2004.

36- كوثر عباس عبد الربيعي، **السياسة الأمريكية اتجاه القارة الإفريقية،** الأبعاد والدلالات، مجلة المرصد الدولي، الرياض: العدد 15 كانون الأول، 2010.

37- هاني رسلان، **أبعاد التغير في السياسة الأمريكية تجاه السودان،** مجلة السياسة الدولية، العدد 149، يوليو .2002

38 - مصطفى إبراهيم سليمان الشمري، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جمهورية جنوب السودان،** مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العراق: مطبعة جامعة الكوفة، 45 الجزء الأول،2020.

39- بدر عبد العاطي، **أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية** للدول، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، .2008

40- خيرى الرازق جاسم، **التحرك الأمريكي المعاصر نحو القارة الأفريقية،** مركز الدراسات الدولية، سلسلة دراسات إستراتيجية، بغداد، العدد 116، .2013

41- حسنين توفيق إبراهيم، **السياسة الخارجية والشرعية السياسية في الدول النامية،** مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عدد 86، أكتوبر 1986.

42- حمد عمر الحاوى، **العلاقات السودانية الأمريكية: المهددات والمعوقات،** مجلة الراصد، مركز الراصد للدراسات الاستراتيجية، العدد الأول، يونيو 2006م.

43- راوية توفيق، **المشروطية السياسية والتحول الديمقراطي في أفريقيا،** جامعة القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، سلسلة دراسات مصرية أفريقية، العدد 6، مارس 2002.

44- عبد الله نقرش، **السلوك الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر**، مجلة المستقبل العربي، العدد 286، بيروت، 2002.

45- محمود أبو العينين، **العلاقات الأوروبية الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة**، مجلة السياسة الدولية، العدد 140، إبريل 2000.

46-أحمد محمد الكاروري، **العلاقات السودانية الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة**، 1999-2003م الخرطون، دار جامعة الخرطوم، 2006م.

المراجع الأجنبية

47- Alexander Hamilton، James Madison، and John Jay، The Federalist Papers New York: New American Library، 1961.

48- David R. Segal، Recruiting for Uncle Sam: Citizenship and Military Manpower Policy (Lawrence: University Press of Kansas، 1989.

49- Downs Erica، The Fact and Fiction of Sino-African Energy Relations، World Institute، Vo l 3، China، 2007.

50- John F.M. Middleton، John Innes Clarke، Robert K.A. Gardiner and others، "Africa " www.britannica.com

51- Jutta WELDES، « Constructing National Interests »، European Journal of International Relations، September 1996، DOI: 10.1177/1354066196002003001، http://ejt.sagepub.com/cgi/content/abstract/2/3/275.

52- Lindon Laroche`s، Now Comes The Aftermath، Executive Intelegence Review،Vol. 27 No. 46 {Washington : EIR News Service ،Nov. 2000 .

53- Marie-Christine Kessler، " La politique étrangère comme politique publique " in : Frédéric Charillon (sous. Dir)، Politique étrangère. Nouveaux regards، Paris : Presses de Sciences PO، 2002.

المواقع الالكترونية

54- أحمد عز الدين: ملف علاقات أمريكا وجنوب السودان -دعم جيش الجنوب، https://bit.ly/2ytpLmU

55- افريقيا تحت الغزو الاقتصادي الصيني، موقع بوابة أفريقيا الإخبارية ، 2015 https://www.afrigatenews.net/article

56-المتغيرات الدولية وأثرها على الواقع الإقليمي للقارة الأفريقية 2023 https://apa-inter.com/post.php?id=4865.

57- فاطمة محمد حمودة، المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه جنوب السودان، المركز العربي للبحوث والدراسات 2020 http://www.acrseg.com/41563

58- حمدي عبد الرحمن، إسرائيل وأفريقيا في عالم متغير، موقع الجزيرة الإخبارية، ttps://www.aljazeera.net/2004/10/03.

59- عبد الكريم حمودي، الصين تغزو أفريقيا اقتصاديا، من موقع الخليج أونلاين alkhaleejonline.net

60- www.alhurra.com/different-angle/2020/12/23/خروج-السودان-قائمة-الإرهاب-الأميركية

61- Hazran، Yusri. "A people that shall dwell alone; is that so? Israel and the minorities alliance." Middle Eastern Studies 56.3 (2020): 396-411.

62- www.arab-reform.net/ar/publication/مع إسرائيل من-تطبيع-السودان/المستفيد؟/

63- acpss.ahram.org.eg/News/17295.aspx

64-arabicpost.me/تحليلات/06/05/2022/السودان-ثورة-انقلاب-البرهان-أمريكا-

65-arabi21.com/story/1375780/700--مليون دولار مساعدة أمريكية للسودان بالفترة الانتقالية

66-tudies.aljazeera.net/ar/reports/2009/201172222422125924.html

67- كمال عبد الرحمن، "بريطانيا تلقي بثقلها لنزع فتيل الأزمة السودانية الإثيوبية" سكاي نيوز عربية، متاح على https://bit.ly/3jMz9G5

68- UK Fears Losing Their Indian Ocean Military Base In Mauritius To China?، Eurasian Times ،available at: https://bit.ly/3b3xnN3

69-UK Defence Secretary visits Kenya and Somalia to discuss Al Shabaab، Defence Web، Available at: https://bit.ly/3b2JPww

70-democraticac.de/?p= 2340 الاستراتيجية الأمريكية اتجاه القارة الأفريقية دراسة تحليلية

71- https: //eipss-eg.org/أبعاد السياسة الخارجية دراسة تأصيلية

71- //www.afrigatenews.net/article/-من-السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا-العزلة-إلى الشراكة

73-futureuae.com/ar/Mainpage/Item/6223
المشاركة البنّاءة متطلبات إعادة انخراط الولايات المتحدة في أفريقيا